

العدد ٤٠ يوليو ٢٠٠٨ السنة الرابعة عشر

AL-MOHASIBOON

المحاسبون

دورية علمية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية



www.kwaaa.Org

■ الافتتاحية

- وزارة التنمية

■ مقالات

- أثر الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية على استقلالية مراقب الحسابات وجودة الأداء
- نماذج الرقابة الداخلية الحديثة في المؤسسات

■ دراسات

- التعليم المحاسبي
- الواقع والمأمول

■ في دائرة الضوء

- بيت الزكاة

■ لقاء المحاسبون

- مع السيد / مشاري عبد الوهاب الفارس

■ أخبار الجمعية

- المشاركة في المؤتمرات الدولية والملتقيات المهنية
- عقد دورة تدريبية
- ندوة حول "الغذاء الصحي"
- تهنئة المحاسبون

دليل المستخدم للدخول إلى خدمة (المحاسبين أون لاين)

- 1 - من خلال موقع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الانترنت <http://www.kwaaa.org> ثم اضغط (المحاسبين أون لاين) أو اذهب مباشرة إلى موقع <http://www.kwaaa.org/kaaa/onlinepayment.aspx>.
- 2 - بعد الدخول إلى الموقع يمكنك تغيير لغة العرض لصفة الدفع الإلكتروني بالضغط على (ENGLISH) أو كلمة (عربي) عند استخدام الصفحة الانجليزية.
- 3 - من خلال "الخدمة المطلوبة" يمكنك الإختيار سواء لتسديد الإشتراك السنوي للعضوية أو الدورة التدريبية التي تم إختيارها مسبقاً أو تسديد الإشتراك السنوي لخدمة البريد الإلكتروني.
- 4 - الرسوم والإشتراكات سوف تكون كالتالي:
 - الإشتراك السنوي للعضوية 5 دنانير كويتية (خمسة دنانير كويتية) للسنة الواحدة وإن كان العضو لديه أكثر من سنة غير مسددة يرجى الإتصال على الجمعية لمعرفة إجمالي الإشتراكات السنوية المستحقة للعضو.
 - الدورات التدريبية حسب البرنامج التدريبي المقدم من قبل الجمعية ونوعية الدورة التدريبية سواء كان المتدرب عضواً بالجمعية أو لا.
 - الإشتراك الخاص بخدمة البريد الإلكتروني : 5 دنانير كويتية (خمسة دنانير كويتية) تدفع مرة واحدة أو 1 دينار كويتي (واحد دينار كويتي) سنوياً.
- 5 - بعد الإختيار من القائمة يتم تعبئة كافة البيانات الشخصية:
 - رقم العضوية (إلزامي).
 - إسم العضو (إلزامي).
 - البريد الإلكتروني الخاص بالعضو (إختياري).
 - الهاتف النقال (إختياري).
 - هاتف العمل (إختياري).
 - المبلغ المراد دفعه (إلزامي).
- 6 - بعد الإنتهاء من تعبئة البيانات السابقة يتم الضغط على أيقونة "إدفع" وسوف تظهر لك صفحة تشتمل على جميع البيانات والمعلومات السابقة للتأكيد والمراجعة.
- 7 - بعد ذلك وعند الإنتهاء من المراجعة يتم الضغط على أيقونة "موافق" لتنتقل تلقائياً إلى صفحة كي - نت لإدخال رقم بطاقة السحب الآلى والرقم السري للإنتهاء من عملية الدفع أو الضغط على أيقونة "الرجوع" للرجوع للصفحة السابقة وتصحيح البيانات والمعلومات وإعادة الخطوات مرة أخرى.

الافتتاحية



وزارة التنمية

اشتملت الحكومة الأخيرة على وزارة التنمية، فما هو الدور المأمول من تلك الوزارة؟ وما هي الاضافات المتوقعة منها لتحريك عجلة التنمية المتوقفة بالبلاد.

لا شك أن تحقيق التنمية على جميع المستويات هو هدف استراتيجي يسعى الجميع إلى الوصول إليه، مع التأكيد أن تحقيق هذا الهدف هو مهمة مشتركة للحكومة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ويحق لنا أن نطلق عليهم شركاء التنمية، فالحكومة وحدها لن تستطيع تحقيق التنمية وذلك ليس تقليلاً من قدرتها وإنما للحاجة الماسة على الشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

أن تحقيق التنمية على جميع المستويات ليس مجرد شعار تزدان به خططنا وخطاباتنا بل يجب أن تكون هي غايتنا الأولى لتحقيق التنمية الشاملة من خلال النهوض باقتصادنا أولاً وتحديث مؤسسات الدولة وأجهزتها حيث تنعكس نتائجها على مستوى حياة المواطن وأوضاعه المعيشية.

أن مفهوم التنمية لا يقتصر على جانب واحد من جوانب الحياة بل يمتد ليشملها جميعاً، اقتصادياً من خلال أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية لزيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال، أما سياسياً فتعرف بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب لايجاد نظم تعددية تحقق المشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للوطن، وثقافياً تدعو إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان ثقافياً، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، أما التنمية البشرية فهي تهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشتة وتحسين أوضاعه.

التنمية باختصار تعني التطور نحو الأفضل والتغيير نحو الأحسن على جميع المستويات، والتحدي الأكبر أمام التنمية هو تحسين نوعية الحياة إلى تلك التي تحقق دخلاً عالياً، وتعليماً جيداً، ومستوى عال من التغذية والصحة العامة، وعدالة في الفرص، وحرية أكثر للأفراد، وحياة ثقافية غنية. فهل نحن قابلون أولاً لتحقيق مفهوم التنمية بمعناه الحقيقي؟ وهل لدينا القدرة والرغبة؟

رئيس التحرير

محمد حمود إبراهيم الهاجري

العدد (٤٠) - السنة الرابعة عشر
دورية علمية متخصصة تصدر عن
جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المحاسبون
AL-MOHASIBOON

رئيس هيئة التحرير

The Editor-in-Chief

محمد حمود الهاجري

Mohammad H. Al- Hajri

هيئة التحرير

The Board of Editors

د. سعد سليمان البلوشي

Dr. Sa'ad Suliman Al-Bloushi

د. نادر حمد الجيران

Dr. Nader Hamad Al-Jairan

فيصل عبدالمحسن الطبيخ

Faisal Abdul Mohsen Al-Tobaikh

أحمد مشاري الفارس

Ahmad Mishari Al-Fares

داود عبدالرزاق الحنيف

Dawood A. Razaq Al-Haneef

مدير التحرير

Editing Manager

علي محمد أحمد ندا

Ali Mohamed A. Nada

المستشارون

Consultants

د. محمود عبدالمالك فخرا

Dr. Mahmoud A. Fakhra

أ.د. مصطفى أحمد الشامي

Dr. Moustafa A. Al-Shami

د. عيد سماوي الظفيري

Dr. Eid S. Al-Zafiri

أ. يعقوب عبدالله عبدالعزيز

Yaqoob Abdallah Abdulaziz

المحتويات

مقالات (4)

❖ أثر الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية على استقلالية مراقب الحسابات

وجودة الأداء: دراسة أولية.

❖ نماذج الرقابة الداخلية الحديثة في المؤسسات.

دراسات (22)

❖ التعليم المحاسبي الواقع والمأمول.

في دائرة الضوء (35)

❖ بيت الزكاة.

لقاء المحاسبون (43)

❖ السيد/ مشاري عبدالوهاب الفارس.

أخبار الجمعية (47)

❖ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك بالملتقى الثالث لمكاتب وشركات

المحاسبة والمراجعة في قطر.

Correspondence:

Should be addressed to: The Editor-in-Chief
Al-Muhasiboon, P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait.
Fax: 00965 4836012
Tel.: 4841662 - 4849799
http://www.Kwaaa.Org

المراسلات

ترسل باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون»
ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة الرمز البريدي
١٣٠٨٥ دولة الكويت - برقياً: المراجعة
دولة الكويت - فاكس: ٤٨٣٦٠١٢-٠٠٩٦٥
هاتف ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢
موقع الجمعية على شبكة الإنترنت:

Advertisements

Agreements in this regard should be
made with the management of
Kuwaiti Association of Accountants
and Auditors - P.O.Box 22472,
Safat - 13085 - State of Kuwait,
Fax: 00965 4836012
Tel.: 4841662 - 4849799

الإعلانات

يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية ص.ب ٢٢٤٧٢ الصفاة
الرمز البريدي ١٣٠٨٥ دولة الكويت
برقياً: المراجعة - الكويت
فاكس: ٤٨٣٦٠١٢-٠٠٩٦٥
هاتف: ٤٨٤٩٧٩٩ - ٤٨٤١٦٦٢



مجلس ادارة جمعية المحاسبين
والمراجعين الكويتية
Board OF (KAAA)

محمد حمود الهاجري
Mohammad H. Al- Hajri
رئيس مجلس الادارة Chairman

د. إياد عبدالله الرشيد
Dr. Eyad A. Al-Rashaid
نائب الرئيس Vice-Chairman

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abdul Mohsen Al-Tobaikh
أمين السر General Secretary

أحمد مشاري الفارس
Ahmad Mishari Al-Fares
أمين الصندوق Treasurer

د. رشيد محمد القناعي
Dr. Rashid M. Al-Qenae
عضو مجلس الإدارة - Board Member

د. سعد سليمان البلوشي
Dr. Sa'ad Suliman Al-Bloushi
عضو مجلس الإدارة - Board Member

صالح عبدالله التنيب
Saleh Abdullah Al-Thaib
عضو مجلس الإدارة - Board Member

د. نادر حمد الجيران
Dr. Nader Hamad Al-Jairan
عضو مجلس الإدارة - Board Member

ناصر خليف العنزي
Naser Khalif Al-Anizi
عضو مجلس الإدارة - Board Member

الاجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة
تتلقاها للنشر، والمقالات والآراء المنشورة
في الاجلة تعبر عن رأي أصحابها ولا
تعبر بالضرورة عن رأي الجمعية

Issue No. (40) - Year 14

A Specialized Scientific Periodical Published By
Kuwaiti Association of Accountants and Auditors

❖ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك بالمؤتمر الدولي للاتحاد الدولي للمحاسبين تحت عنوان "إعداد التقارير باستخدام نظام XBRL".

❖ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك بملتقى الهياكل المهنية بمنطقة الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا في تونس.

❖ جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في الاجتماع التشاوري لجمعيات النفع العام.

❖ تعاون بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومعهد المحاسبين القانونيين بالهند.

❖ عقد دورة تدريبية خاصة لموظفي وزارة التجارة والصناعة حول "أساسيات المحاسبة لغير المحاسبين".

❖ رحلة خيران.

❖ ندوة الغذاء الصحي.

❖ إنشاء بوابة دفع على موقع الجمعية الالكتروني.

❖ جهود مجلس الإدارة.

مرحباً بأعضائنا الجدد (63)

تهنئة المحاسبون (64)

Subscriptions

- Kuwait and GCC Countries: 2.5 K.D for KAAA Mebers. 5 K.D for individuals, 8 K.D for companies and establishments.
- Arab Countries: 10 K.D or the Equivalent in local currency for companies and establishments.
Non-Arab Countries: \$50 individuals, \$80 for companies and establishment.
(The Subscription fees include mail charges, and requests should be addressed to the Editor-in-Chief of Al Mubasiboon Magazine).

الاشتراكات

- الكويت ودول مجلس التعاون : ٢,٥ دينار كويتي لأعضاء الجمعية ٥ دنانير كويتية للأفراد: ٨ دنانير كويتية للمؤسسات.
- الدول العربية: ١٠ دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد ١٦ ديناراً كويتياً أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
- الدول الأجنبية: ٨٠ دولار أميركي للمؤسسات.
قيمة الاشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس تحرير مجلة «المحاسبون».

Prices

Price of one copy:
-1/2 K.D for KAAA Members
-Kuwait And GCC countries One K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: \$5 plus airmail charges.

الأسعار

سعر النسخة:
- أعضاء الجمعية (٥٠٠) فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أو ما يعادله بالعملة المحلية مضافاً إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم ٥ دولار أميركي مضافاً إليها أجور البريد.

أثر الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية على استقلالية مراقب الحسابات وجودة الأداء: دراسة أولية



إعداد

د. محمود عبد الملك فخرا

أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية الدراسات التجارية
عميد القبول والتسجيل
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

مقدمة:

يعتبر موضوع استقلالية مراقب الحسابات أو المراجع الخارجي من الموضوعات التي إلى حد ما نالت اهتمام الباحثين منذ زمن بعيد، ولكنه لعل السبب الرئيس وراء المعاودة في الاهتمام به الآن هو التغيرات الجذرية التي حدثت خلال فترة العقدين الماضيين في تركيبة الشركات المهنية العالمية في مجال تدقيق الحسابات بالدرجة الأولى والاستشارات والخدمات المهنية الأخرى بالدرجة الثانية. فنجد أن الاندماجات التي

الشركات المهنية العالمية من ثمانية (Big Eight) إلى خمسة شركات (Big Five) . في عام ٢٠٠١ حدث انهيار لشركة Arthur Andersen نتيجة قضية شركة Enron في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى زيادة تقليص عدد الشركات المسيطرة على سوق مهنة مراقبة الحسابات إلى أربعة شركات (Big Four) ، كما تسبب هذا الانهيار إلى تغيير موازين السيطرة على سوق الخدمات المهنية ليس فقط في الدول الغربية وإنما في كافة دول العالم بما فيها دولة الكويت.

بالنظر إلى نشاط مكاتب التدقيق العالمية أصبحت خدمات التدقيق تشكل جزء بسيط من مجموع الخدمات التي تقدمها تلك المكاتب، مما أدى إلى تجنب مراقبي الحسابات إبداء

Touche Ross-
Pricewaterhouse-
Cooper & Lybrand-
Arthur Andersen-
KPMG-

في عام ١٩٨٩ حدث اندماج بين أربعة شركات تدقيق عالمية وهي: شركة Arthur Young اندمجت مع شركة Ernst & Whinney لتصبح الشركة الجديدة بعد الاندماج تحت اسم شركة Ernst & Young ، في حين اندمجت شركة Deloitte Haskins and Sells مع شركة Touche Ross لتصبح الشركة الجديدة تحت اسم Deloitte & Touch . كذلك في عام ١٩٩٨ حدث اندماج ثالث بين شركة Pricewaterhouse مع شركة Cooper & Lybrand لتصبح الشركة الجديدة تحت اسم PricewaterhouseCoopers . وقد أدت تلك الاندماجات إلى تقليص عدد

حدثت فيما بين مكاتب التدقيق العالمية قد غيرت ملامح هيكل سوق الخدمات المهنية بشكل واضح، كما أن انهيار شركة Arthur Andersen زاد من حدة تلك التغيرات، مما دفع القائمين على تقنين مهنة مراقبة الحسابات وما يتعلق بها من خدمات أخرى إلى إعادة النظر في درجة تقنين جانب استقلالية المراجع الخارجي. فلو رجعنا بالتاريخ إلى الوراء قليلاً سنجد أن عدد الشركات المهنية العالمية المسيطرة على سوق خدمات تدقيق الحسابات حول العالم كانت ثمانية شركات وهي (الترتيب التالي لا يعني الأولوية من أي جانب):

Arthur Young-
Ernst & Whinney-
Deloitte Haskins and Sells-

١- إجراء المقابلات الشخصية مع الشركاء في مكاتب التدقيق العالمية.

٢- جمع البيانات من Security Exchange Commission والمنظمات المناظرة حول العالم.

٣- إجراء استفتاء مع العديد من مكاتب التدقيق حول موضوع الدمج.

٤- إجراء مقابلات مع رؤساء ٢٠ لجنة مراجعة في أكبر ٥٠٠ شركة مدرجة في نشرة مجلة فورتشن (Fortune Magazine).

٥- إجراء مقابلات مع المؤسسات الاستثمارية وبنوك الاستثمار.

٦- استخدام نموذج مبسط للمنافسة السعرية في حالة الاندماج بالتطبيق على مكاتب صغيرة لتحديد أثر الاندماج.

أعد المكتب العام للمحاسبة تقريره في هذا الشأن بين فيه كما ذكر كل من Schirm & Bloom في تحليلهم للتقرير أن المكتب العام للمحاسبة لم يرى أي مشكلة في سوق الخدمات المهنية الذي تسيطر عليه مكاتب التدقيق العالمية

الأربعة (Big Four)، حيث تقوم تلك المكاتب بتدقيق ٨٧٪ من الشركات الأمريكية العامة والتي تمثل مبيعاتها ٩٩٪ من مبيعات الشركات العامة، خصوصاً أن هذه الشركات لديها اختصاص في بعض المجالات مما لا يفسح المجال أمام الشركات لاختيار مكاتب تدقيق أخرى، فمثلاً يسيطر مكتب PricewaterhouseCoopers على القطاع النفطي وصناعة

أولاً - التغييرات التي طرأت على سوق المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية:

ذكرنا فيما سبق أن عمليات الاندماج بين مكاتب التدقيق العالمية وحالة الانهيار التي كانت ضحيتها ونتيجتها اختفاء أحد تلك المكاتب (Arthur Andersen) إثر قضية شركة Enron الأمريكية غيرت مراكز قوى سوق الخدمات المهنية والمحاسبية، وتسببت بزيادة حدة التنافس فيما بين المكاتب العالمية المعنية مما دفع الحكومات المنظمة للمهنة في بعض الدول من ناحية والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي إلى أخذ بعض التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق حسن سير أداء الخدمات المهنية وبالأخص خدمات تدقيق الحسابات والاستشارات المهنية نظراً لأهميتها وخطورتها على اقتصاديات الدول على المستوى المحلي والدولي. ومن بين هذه الإجراءات نتناول أحدها بشكل موجز بخدم موضوع الدراسة:

- إجراءات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية:

في عام ٢٠٠٢ أصدر الكونغرس الأمريكي قانون تحت اسم Sarbanes-Oxley الذي أعطى للمكتب العام للمحاسبة (General Accounting Office) (وهو يناظر ديوان المحاسبة في مهامه واختصاصاته) السلطة لدراسة كل الجوانب المتعلقة بالتنافس في سوق خدمات تدقيق الحسابات (GAO 2003) من خلال:

ملاحظات غير توافقية مع إدارات الشركات التي يقومون بخدمتها أملاً باستمرار التعامل وتحقيق العوائد العالية التي يحصلون عليها من الخدمات الاستشارية. هذا ما ذكره مدير هيئة سوق المال الأمريكية السيد/ آرثر ليفت Arthur Levitt أمام الكونغرس الأمريكي عام ٢٠٠٠. نتيجة لمثل هذه التصريحات والأحداث الهامة التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية مثل فضيحة شركة Enron وشركة WorldCom وانهيار شركة Arthur Andersen قامت الحكومة الأمريكية بإصدار تشريع متكامل ينظم مهنة المراجعة من العديد من الجوانب الخاصة بعالم الأعمال، تحت اسم Sarbanes Oxley (SOX)، وهذا يمثل إحدى انعكاسات التغييرات الجذرية التي حدثت في سوق خدمات مهنة مراقبة الحسابات.

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل أولي لموضوع استقلالية مراقب الحسابات وجودة أدائه وعلاقته بالافصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية من خلال إثارة بعض التساؤلات وتحليل بعض البيانات المتاحة حول ذلك. عليه تنقسم هذه الدراسة إلى الأجزاء التالية:

- ١- التغييرات التي طرأت على سوق المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٢- الدراسات السابقة.
- ٣- الواقع الكويتي والدراسة التطبيقية.
- ٤- النتائج والتوصيات.

الفحم، في حين يغطي مكتب KPMG قطاع المؤسسات المالية. وقد أعقب ذلك صدور التشريع الجديد الذي له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة الحالية نستعرضها فيما يلي.

تشريع (Sarbanes Oxley Act (SOX):

صدر هذا التشريع الأمريكي في العاصمة الأمريكية واشنطن في ٢٢/١/٢٠٠٢ من قبل الكونغرس الأمريكي بهدف تحقيق حماية للمستثمرين من خلال تحسين درجة الدقة والاعتماد والوثوق بالإيضاحات التي تصدرها الشركات بناءً على القوانين التي تصدرها هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) Securities Exchange Commission. ينقسم هذا التشريع إلى ثلاثة أقسام هي:

- ١- عنوان التشريع وفهرس المحتويات.
 - ٢- التعريفات.
 - ٣- القواعد والأحكام.
- بالنسبة لعنوان التشريع فقد عرف بأنه Sarbanes Oxley Act of 2002، أما المحتويات فإنها قسمت إلى إحدى عشر قسماً كما سيأتي ذكرها لاحقاً. بينما تناولت التعريفات العديد من المصطلحات التي استخدمت في التشريع نذكر منها ما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية كما يلي:

١- المراجعة Audit:

وتعني فحص القوائم المالية الخاصة بالشركات بواسطة مكتب تدقيق حسابات مستقل وفق القواعد التي يضعها مجلس

المحاسبة الرقابي للشركات العامة أو هيئة سوق المال ومعايير المراجعة المتعارف عليها بهدف إبداء الرأي فيها.

٢- لجنة المراجعة Audit Committee:

عبارة عن لجنة يتم تشكيلها من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة تقوم نيابة عن المجلس بالرقابة على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها من قبل مراقب الحسابات.

٣- تقرير المراجعة Audit Report:

عبارة عن مستند يتم إعداده بعد إجراء عملية المراجعة بغرض التأكد من التزام معد القوائم المالية بمتطلبات قوانين هيئة سوق المال، يبدي فيه مراقب الحسابات رأيه في القوائم المالية أو أن يبدي ما يفيد بأنه لم يستطع إبداء الرأي.

٤- مجلس المحاسبة الرقابي للشركات Board:

عبارة عن مجلس يتم إنشائه بموجب المادة (١٠١) من هذا التشريع (SOX) للرقابة على مراجعة الشركات العامة المحكومة بقوانين هيئة سوق المال بهدف حماية مصالح المستثمرين والمصالح العامة عند إعداد تقرير المراجعة الذي يتصف بالدقة والحياد والمتعلق بالشركات التي تتداول أوراقها المالية بواسطة مستثمرين عامين. المجلس عبارة هيئة لا تهدف للربح تستمر في أعمالها لحين إصدار تشريع من الكونغرس الأمريكي يجلها.

٥- خدمات غير التدقيق Non-Audit Services:

عبارة عن الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات للشركات من غير الخدمات المتعلقة بالتدقيق أو بمراجعة قوائمها المالية.

أما القسم الثالث من التشريع والمتضمن القواعد والأحكام التي جاءت في إحدى عشر عنواناً فهي كما يلي:

١- مجلس المحاسبة الرقابي للشركات Public Company Accounting Board: ويشمل الأحكام (١٠١-١٠٩) كما يلي:

- إنشاء المجلس والأحكام الإدارية
- التسجيل لدى المجلس.
- قواعد ومعايير التدقيق والرقابة على الجودة والاستقلالية.
- التفتيش على مكاتب تدقيق الحسابات.
- التحقيقات والإجراءات التأديبية.
- مكاتب التدقيق الأجنبية.
- حدود رقابة مجلس المحاسبة الرقابي للشركات.
- معايير المحاسبة.
- التمويل.

٢- استقلالية المراجع Auditor Independence ويشمل الأحكام (٢٠١-٢٠٩):

- خدمات خارج مجال ما يمارسه المراجعين.
- متطلبات الاعتماد التمهيدي.
- تدوير المراجع الشريك.
- تقارير المراجع للجنة المراجعة.
- اعتماد التعديلات.
- تعارض المصالح.
- دراسة إلزام تدوير مكاتب تدقيق الحسابات.
- صلاحيات الهيئة.

المراجعة والتي تشار أثناء عملية المراجعة.
 - أتعاب إعداد رسالة الإدارة.
 - أتعاب مراجعة مستحقات ضرائب الدخل.
 أما الأتعاب المتعلقة بالخدمات الاستشارية فمنها ما يلي:
 - أتعاب خدمات إجراءات الاندماج والاستحواذ.
 - أتعاب الخدمات الضريبية.
 - أتعاب الاستشارات حول نظم الرقابة الداخلية.
 - أتعاب الاستشارات حول إدارة المخاطر.
 - أتعاب خدمات التدقيق الداخلي.
 - أتعاب مراجعة خطط مزايا الموظفين.

ثانياً - الدراسات السابقة:

تناول Chuntao Li وآخرون موضوع العلاقة بين حجم مكاتب التدقيق والانطباع عن جودة أدائها في بيئة سوق مهنة تدقيق الحسابات في الصين، حيث تم التركيز في دراستهم على ثلاثة مقاييس لتحديد حجم مكاتب التدقيق تمهيداً لقياس مستويات الجودة لدى المكاتب ذات الحجم الصغير، علماً بأن سوق مهنة تدقيق الحسابات في الصين يختلف اختلافاً كبيراً عن الأسواق المهنية في الدول الغربية أو الصناعية أو المتقدمة في الآتي:
 ١- يرجع تاريخ سوق مهنة التدقيق إلى فقط عشرون عاماً أو

للإيضاحات بواسطة الشركة.
 - الإيضاحات المتزامنة للشركة.
 ٥- تعارض المصالح للمحلل
 :Analyst Conflict of Interest
 - التعامل مع المحللين من قبل الجمعيات المسجلة للأوراق المالية والأسواق الوطنية للأوراق المالية.
 ٦- موارد وصلاحيات هيئة سوق المال
 :Commission Resources and Authority
 ٧- الدراسات والتقارير
 :Studies and Reports
 ٨- مساءلة التزييف الإجرامي والتزييف في الشركات
 :Corporate and Criminal Fraud Accountability
 ٩- جزاءات الإجراء المدعومة للإدارة العليا
 :White-Collar Crime Penalty Enhancement
 ١٠- عوائد ضرائب الشركات
 :Corporate Tax Returns
 ١١- المساءلة والتزييف في الشركات
 :Corporate Fraud and Accountability

تفاصيل الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية المطلوبة:

أوضح مكتب رئيس المحاسبة في هيئة سوق المال أن أتعاب التدقيق عبارة عن تلك الأتعاب التي تتصل بمراجعة القوائم المالية وفق معايير المراجعة المتعارف عليها من أجل التوصل إلى إبداء رأي في القوائم المالية ومنها على سبيل المثال:
 - أتعاب حضور اجتماعات لجنة المراجعة بشأن مناقشة أمور تتعلق بالمراجعة.
 - أتعاب استشارات حول موضوعات تتصل بالمحاسبة أو

- اعتبارات تخص الهيئات التشريعية على مستوى الولاية.
 ٣- مسؤوليات الشركة
 :Corporate Responsibility وتشمل الأحكام (٣٠١-٣٠٨):
 - لجنة المراجعة للشركة العامة.
 - مسؤولية الشركة عن التقارير المالية.
 - التأثير غير المناسب على ممارسة التدقيق.
 - المبالغة في منح بعض المزايا والأرباح.
 - عقوبات على المديرين وأعضاء مجلس الشركة.
 - التعاملات الداخلية في الأوراق المالية.
 - القواعد المهنية لمسؤوليات المحامين.
 - الأموال العادلة للمستثمرين.
 ٤- الإفصاحات المالية المدعومة
 :Enhanced Financial Disclosure وتشمل الأحكام (٤٠١-٤٠٩):
 - الإفصاحات في التقارير الدورية.
 - الأحكام المدعومة لتعارض المصالح.
 - إيضاحات عن معاملات تتعلق بالإدارة وبالمساهمين الرئيسيين.
 - تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية.
 - الإعفاءات.
 - القواعد الأدبية للمدراء الماليين الرئيسيين.
 - إيضاح الخبير المالي للجنة المراجعة.
 - المراجعة الدورية المدعومة

منذ نهاية عقد السبعينات ومنتصف الثمانينات من القرن السابق.

٢- لا توجد مكاتب تدقيق للحسابات قبل فترة الانفتاح الاقتصادي على العالم ودخول المستثمرين والشركات الأجنبية.

٣- تختلف حصة مكاتب التدقيق الأربعة العالمية في سوق المهنة في الصين عن ما هو عليه في الدول الأخرى، حيث تسيطر هذه المكاتب كما ذكرنا على ٧٨٪ من سوق المهنة في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ٩٩٪ من المبيعات، في حين يبلغ نصيب هذه المكاتب فقط ٣٪ من الشركات المدرجة ويمثل نشاطها ٤٪ من المبيعات. وعليه لا يمكن أن يطلق تصنيف مكاتب التدقيق من كبيرة وصغيرة (Big Four of Non-Big Four) على مكاتب التدقيق في الصين.

بعد إجراء تحليل بيانات مكاتب التدقيق العاملة في سوق المهنة في الصين من ناحية والشركات المدرجة من ناحية أخرى توصلت الدراسة للآتي:

- بيانات عوائد الشركات التي يتم تدقيقها من قبل مكاتب التدقيق الكبيرة لها أثر إيجابي على المستثمرين.

- مكاتب التدقيق في سوق المهنة في الصين غير متجانسة.

- مكاتب التدقيق الكبيرة تقدم خدمة ذات مستوى عالي من الجودة.

- ظهور ظاهرة الطلب على خدمة التدقيق ذات الجودة العالية.

- هناك اتجاه نحو زيادة التركيز (Market Concentration) على سوق مهنة التدقيق ويمثل ذلك خطوة إيجابية.

- هناك قلق نحو زيادة تركيز سوق مهنة التدقيق وفق النموذج الأمريكي أو الغربي وهو نموذج المكاتب الكبيرة الأربعة (Big Four or Non - Big Four).

في دراسة موسعة على سوق مهنة تدقيق الحسابات في المملكة المتحدة قام Shamharir Abiden وآخرون (٢٠٠٥) بتحليل سوق المهنة من خلال التطبيق على الشركات المدرجة خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ كما تناولت الدراسة موضوع تحليل محددات اختيار مراقب الحسابات. تمثل الدراسة تحديث شامل للبيانات الإحصائية الخاصة بدرجة تركيز سوق المهنة أي درجة التنافس بين مكاتب التدقيق العالمية. من ناحية أخرى تناولت الدراسة موضوع تكلفة خدمة التدقيق خصوصاً بعد التغييرات الجذرية التي حدثت نتيجة اختفاء المكتب العالمي Arthur Andersen والأهمية النسبية لتلك التغييرات على درجة تركيز السوق. والجدير بالذكر أن هذه الدراسة الشاملة على سوق مهنة التدقيق في المملكة المتحدة هدفت إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما هي مستويات التغيير في التركيز في سوق مهنة التدقيق (١٩٩٨-٢٠٠٣) بعد اندماج شركتي Pricewaterhouse و Cooper & Lyband واختفاء شركة Arthur Andersen؟

٢- هل تغيرت معدلات أتعاب التدقيق خلال الفترة محل الدراسة بشكل واضح؟

٣- ما هي أهمية التغييرات (Leavers- Switchers - Joiners) على درجة تركيز السوق؟

٤- من يسيطر على سوق مهنة التدقيق بعد اختفاء شركة Arthur Andersen؟

٥- من يتولى تدقيق الشركات التي كانت تابعة لشركة Arthur Andersen؟

٦- هل تغيرت أتعاب التدقيق؟

وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

● قرار الشركات لتغيير مراقب الحسابات يخضع بدرجة كبيرة إلى العوامل التالية والمتعلقة بموضوع حوكمة الشركات (Corporate Governance):

- استقلالية لجنة التدقيق.

- استقلالية مجلس الإدارة.

- استقلالية رئيس مجلس الإدارة وصلاحياته (كعضو منتدب CEO).

● قرار اختيار مراقب الحسابات الجديد تعلق بمعياري تحديد جودة التدقيق وهما:

- اسم شركة التدقيق.

- مجال تخصص شركة التدقيق.

يلاحظ في الدراسات السابقة عرضها كان التركيز على درجة التنافس في سوق الخدمات المهنية نتيجة التغييرات الجذرية التي حدثت خلال السنوات القليلة الماضية. أما فيما يتعلق بالإفصاح عن أتعاب الخدمات المهنية والاستشارية واستقلالية مراقب

استقلالية مراقب الحسابات:

إهتم المشرع الكويتي في موضوع استقلالية مراقب الحسابات فأوردتها في العديد من مواد المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١، بالإضافة إلى ذلك تضمن ميثاق شرف المهنة الصادر من جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية والمعتمد من قبل وزارة التجارة الكثير من الجوانب التي تهدف إلى المحافظة على استقلالية مراقب الحسابات، نوردتها باختصار فيما يلي:

- ١- يجب علي مراقب الحسابات أن يدير مكتبه بنفسه أو بمن يمثله، ولا يجوز أن يمثل مراقب الحسابات إلا من كان شريكاً له أو موظفاً كل الوقت لديه.
- ٢- لا يجوز لمراقب الحسابات إبداء رأيه في شأن التوقعات المستقبلية على نحو يوحي بأن هذه التوقعات ستتحقق في المستقبل، إلا أنه يجوز له أن يبدي رأيه فيما إذا كانت الفرضيات التي بنيت عليها التوقعات المستقبلية تعتبر أساساً معقولاً تبنى عليه مثل هذه التوقعات.
- ٣- على مراقب الحسابات أن يسلك في حياته الخاصة سلوكاً يتفق مع كرامته وكرامة المهنة.
- ٤- على مراقب الحسابات أن يباشر عمله بحياد وموضوعية كاملة وأن يبتعد عن كل أمر يكون من شأنه التأثير عليه عند إبداء رأيه عن البيانات المالية التي يفحصها.
- ٥- لا يجوز لمراقب الحسابات أن

في السوق، حيث ذكر أن المنافسة في سوق خدمات التدقيق غير مكتملة، وأن مكاتب التدقيق لديها السيطرة على العملاء، ولكن بعد تطبيق متطلبات الإفصاح عن الأتعاب المهنية أصبح أمام المراجع والعميل معلومة يستطيع الاعتماد عليها في التفاوض على الأتعاب. توصلت الدراسة إلى أن التغييرات في تحديد الأتعاب نظراً لعملية الإفصاح، بالإضافة إلى ذلك تحققت زيادة في دقة تحديد الأتعاب والذي يمثل إحدى النتائج غير المتوقعة من متطلبات التشريعات الجديدة.

وأخيراً في دراسة قام بها Marvin Tanner (٢٠٠٦) تناول تحليل العلاقة بين الأتعاب الاستشارية وجودة المراجعة من خلال التعرض لموضوع العلاقة بين العميل والمكتب الذي يقدم الخدمات الاستشارية، وكذلك درجة النفوذ على المراقب من خلال تحليل حالات إبقاء المراجع أو تغييره، وعلاقة الإبقاء على المكاتب العالمية الرئيسية كنوع من تحقيق الأمان، وأخيراً علاقة إجراءات المراجعة بقيمة أسهم الشركة. تناولت هذه الدراسة تلك الجوانب من خلال استعراض آراء الباحثين في هذه المجالات.

ثالثاً - الواقع الكويتي والدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء من الدراسة جانبين أساسيين وهما استقلالية مراقب الحسابات والإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية.

الحسابات ذكر Markelevich وآخرون (٢٠٠٥) أن SEC والكونغرس الأمريكي توجهوا لإصدار تشريعات تركز على المفهوم أن استقلالية مراقب الحسابات ضروري لتحقيق أداء ذو جودة عالية وأن الأتعاب التي تدفع للمراجع الخارجي لخدمات التدقيق ولخدمات غير التدقيق قد تحول دون تحقيق درجة الاستقلالية المطلوبة. وعليه تم البدء بالإفصاح عن الأتعاب التي يتسلمها المراجع الخارجي مقابل خدماته بالتطبيق على التقارير المقدمة بعد تاريخ ٥ فبراير ٢٠٠١، بحيث تم طلب بيان تفصيلي عن الأتعاب التي يتسلمها المراجع حسب الأقسام التالية:

- أتعاب التدقيق.
 - أتعاب متصلة بالتدقيق.
 - أتعاب الضرائب.
 - جميع الأتعاب الأخرى.
- من جهة أخرى أصبح لزاماً على الشركات الإفصاح عن الأتعاب التي تقدم للمراجع مقابل خدمات متصلة بمسؤوليات المحاسب، ولكن في مرحلة لاحقة منع المراجع الخارجي من تقديم خدمات تتعلق بتصميم وتنفيذ نظم المعلومات المالية والتدقيق الداخلي ومن خدمات أخرى.

وفي دراسة أخرى قام كل من Francis and Wang (٢٠٠٤) بتحليل تأثير متطلبات الإفصاح عن الأتعاب على مستوى أسعار الخدمات المهنية في الفترات اللاحقة وعلى درجة جودة الأداء

يسمح لأحد شركائه أو ممثليه أو موظفيه تقديم خدمات للعملاء لا يجوز له أو لمكتبه تقديمها .

٦- لا يجوز لمراقب الحسابات أو زوجته أو أولاده الحصول على أي مميزات مالية من عملائه خلال تأييده عملاً لهم سواء كان ذلك في صورة قرض أو ضمان دين أو أي صورة أخرى.

٧- يجب على مراقب الحسابات أن يلتزم في أداء عمله باتباع المبادئ والضوابط الفنية المتعارف عليها والتي تكفل المحافظة على المستوى الأفضل للمهنة.

٨- لا يجوز لمراقب الحسابات أن يشهد على صحة الحسابات والبيانات المالية ككل أو يبدي رأيه بشأنها ما لم تكن قد فحصت في مكتبه وبمعرفة، كما لا يجوز أن يعطي تقريراً عن هذه الحسابات أو البيانات المالية ما لم تكن قد روجعت في مكتبه وبمعرفة.

٩- إذا رأى مراقب الحسابات لدى فحصه أو مراجعته لأي تقرير أو بيان مالي أنه يتضمن ما يخالف القانون أو المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فإنه عليه أن يشير إلى ذلك.

١٠- لا يجوز لمراقب الحسابات إخفاء أو حذف ما يخالف الواقع من أي تقرير أو بيان محاسبي على نحو يؤدي إلى إظهار الأحوال المالية لأي مؤسسة أو معاملاتها أو علاقتها مع الغير بصورة عادية.

١١- يعتبر مخالفة لأصول المهنة إرتكاب مراقب الحسابات لأي من الأعمال التالية:

- عدم القيام بواجبه بشكل متعمد عند فحص البيانات المالية أو عند وضع تقريره عنها مما يسبب ضرراً لأي جهة اعتمدت رأيه .

- عدم التزامه بأحكام ميثاق شرف المهنة.

- إبداء رأيه في البيانات المحاسبية بصورة لا تعكس التحفظات التي جاءت في تقريره.

- الموافقة على إخفاء معلومات ضرورية أو عدم إظهار الصورة الحقيقية في البيانات المالية الختامية أو التلاعب فيها بقصد خداع الآخرين.

١٢- تعتبر البيانات والمعلومات التي يحصل عليها مراقب الحسابات أثناء أو بسبب أدائه لعمله سراً لا يجوز له إفشاؤه أو استخدامه لمنفعته الذاتية إلا إذا سمح له العميل بذلك أو كان بناء على أمر أو حكم قضائي، مع عدم الإخلال بما ورد به نص خاص في قانون مزاوله مهنة مراقبة الحسابات.

١٣- يقصد بالأتعاب الأجر الذي يحصل عليه مراقب الحسابات مقابل قيامه بالأعمال المهنية التي يكلف بها من أحد عملائه حسب الاتفاق الذي تم بينهما .

١٤- لا يجوز تحديد الأتعاب المهنية على أساس نسبة مئوية من قيمة الأعمال أو نتائجها التي يقوم بها مراقب الحسابات ما لم تكن هذه النسبة محددة بحكم قضائي أو بناء على أمر أو قرار من إحدى السلطات العامة.

١٥- لا يجوز لمراقب الحسابات أن

يدفع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الغير أي مبالغ أيا كانت تسميتها عن أي عمل مهني يسند إليه أو إلى مكتبه.

١٦- لا يجوز لمراقب الحسابات أن يسعى إلى الحصول على عملائه عن طريق ترغيبهم بواسطة منشورات أو إعلانات أو هدايا أو تقديم خدمات شخصية.

١٧- لا يجوز لمراقب الحسابات أن يسعى إلى سحب عملاء مراقب حسابات آخر بأن يعرض عليهم تقديم خدمات من ذات الخدمات التي يقدمها لهم ذلك المراقب، إلا أنه يجوز له أن يعرض على ذلك العميل القيام بخدمات أخرى مغايرة إذا كان يعتقد بأنها ذات فائدة لهم.

١٨- على مراقب الحسابات أن يستفسر من مراقب الحسابات لأي عميل جديد يتقدم إليه عما إذا كان لديه أي اعتراضات متعلقة بهذا العميل تشكل مخالفة لقواعد ميثاق شرف المهنة وذلك بعد إبلاغ عميله بأنه سيقوم بهذا الاستفسار، فإذا لم يوافق هذا العميل على قيامه بذلك فعليه أن يمتنع عن قبول تقديم أي خدمات إليه.

١٩- على مراقب الحسابات أن يقدم لزميله أي استفسار أو إيضاحات يطلبها منه، خلال فترة زمنية معقولة، إذا كان من المتوقع أن يحل محله في تقديم أي خدمات مهنية لأحد عملائه وذلك بعد إبلاغ عميله.

٢٠- لا يجوز لمراقب الحسابات أن

والمناقشة فيما بين جمهور المعنيين بمهنة مراقبة الحسابات. ولعل الوضع الذي كان سائداً في الوسط المهني في الولايات المتحدة الأمريكية قبل عقد من الزمان يشبه الوضع السائد حالياً في دولة الكويت، والذي يكون فيه الحديث عن الأتعاب المهنية غير متاح لأسباب عديدة، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن مسألة تحديد الأتعاب لا تحتاج إلى تقنين بدرجة وبشكل معين دون الحاجة أن تحدث لدينا كوارث إقتصادية مثل قضية شركة Enron وشركة WorldCom يكون ضحيتها آلاف المستثمرين. لغرض التدليل على أهمية الخوض في مسألة الإفصاح عن الأتعاب المهنية وحاجة سوق المهنة في الكويت للتقنين في هذه المسألة نورد الملاحظات التالية بناءً على تحليل البيانات الميدانية التي توفر لأغراض هذه الدراسة من سوق الكويت للأوراق المالية:

- يسيطر على سوق المهنة في دولة الكويت أربعة مكاتب عالمية (Big Four) ومكاتب عالميين يدرجون تحت مسمى (Second Tier).
- يتعامل قطاع البنوك بالكامل مع المكاتب العالمية الأربعة بالنسبة لخدمات مراجعة حساباتها.
- يتعامل قطاع الاستثمار والتأمين والعقارات والصناعة والخدمات والأغذية بالكامل مع تشكيلة من المكاتب العالمية الأربعة ومكاتب الدرجة الثانية ومكاتب الدرجة الثالثة.

٢٢- لا يجوز لمراقب الحسابات توزيع هدايا تحمل اسمه أو اسم المكتب.

تقدير الأتعاب المهنية والاستشارية:

جرى العرف المهني على أن تقدير الأتعاب المهنية المتعلقة بخدمات التدقيق تعتمد على الآتي:

- الوقت الذي يتطلبه إتمام عملية المراجعة.
- عدد الموظفين اللازمين لإنجاز العملية والمستوى المهني لكل منهم.
- نوع المهمة التي يقوم بها المراجع ومدى التزاماته ومسؤولياته بشأنها.
- مدى أهمية المراجعة والتقرير المقدم للعميل.
- التكاليف المباشرة المتعلقة بالعملية من مرتبات وأجور ومستلزمات مختلفة وانتقالات وغيرها وكذلك نصيبها من التكاليف غير المباشرة الخاصة بمكتب المراجع.
- كما اشترط المشرع الكويتي على مراقبي الحسابات تقديم عروض الأسعار لتقديم خدمات المراجعة من خلال تقديم ظرف مغلق يعرض في الجمعية العمومية أمام الأعضاء، علماً بأنه لا يجوز لمراقب الحسابات كما ذكرنا سابقاً تحديد الأتعاب على أساس نسبة مئوية من قيمة الأعمال أو نتائجها التي يقوم بها مراقب الحسابات. أما بالنسبة لحجم الأتعاب وقيمتها فإنها تعتبر معلومة سرية لا يعرفها إلا مراقب الحسابات وإدارة الشركة، وعليه فإن مسألة الإفصاح عنها قابلة للتداول

يسعى إلى تقديم خدماته المهنية لأي جهة عامة أو خاصة، أو إلى أي شخص إذا كان يعلم أن اختياره أو اختيار غيره لتقديم هذه الخدمات سيتم على أساس مقدار الأتعاب التي سيحددها هو أو غيره عن طريق العروض التي يتقدمون بها من خلال المناقصات التي تطرح لهذا الغرض.

٢١- لا يجوز لمراقب الحسابات الإعلان عن خدماته وإنما يكون له ما يلي:

- ١- استعمال لوحة باسم المكتب لا تتجاوز في حجمها أو شكلها حدود الدوق العام وبطاقات زيارة ورؤوس رسائل مطبوعة وأغلفة التقارير والمطبوعات المهنية وأن تدون بها الأمور التالية:
- اسم المكتب والعنوان ورقم الهاتف والفاكس سواء للمكتب الرئيسي أو فرعه.
- اسم صاحب المكتب أو أسماء الشركاء فيه متبوعة بالعضوية المهنية أو الشهادات العلمية.
- عبارة تدل على نوع العمل.
- بيان بالعلاقة الدولية للمكتب إن وجدت ونوعية هذه العلاقة والمكاتب والممثلين له في أقطار العالم.
- ٢- تدوين الأسماء في دليل تجاري يقتصر على بيان الاسم واللقب والعنوان ورقم الهاتف والفاكس الخاص بالشخص أو المكتب بشرط ألا يظهر الاسم بشكل مميز عن غيره من الأسماء الأخرى التي يحتويها الدليل وألا يدون إلا مرة واحدة في كل قسم من أقسام الدليل.

● أكثر من ٣٠٪ من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من غير قطاع البنوك يشترك في تدقيقها أحد المكاتب العالمية الأربعة وأحد مكاتب الدرجة الثالثة.

● أكثر من ٢٠٪ من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية من غير قطاع البنوك يشترك في تدقيقها أحد المكاتب العالمية الأربعة وأحد مكاتب الدرجة الثانية.

● بقية الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية يشترك في تدقيقها مكاتب الدرجة الثانية فقط أو مكاتب الدرجة الثانية والثالثة معاً.

فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام: ما هي التأثيرات الإيجابية والسلبية من تقنين الإفصاح عن الأتعاب المهنية؟ ولعل الجهود التي قامت بها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيما يتعلق بتقنين تحديد أتعاب مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية كانت لها آثار إيجابية على تعاملات مراقبي الحسابات مع تلك الجمعيات. من ناحية أخرى وبناءً على التحليل المبين أعلاه ما هو نظام تحديد الأتعاب المتبع بالنسبة للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، خصوصاً أن المشتركين في تقديم الخدمة متنوعين وينتمون إلى فئات متباينة من مكاتب التدقيق العالمية، ورغم أن المسؤوليات والتبعات المهنية

والقانونية المترتبة على قبول المهمة متساوية لكلى المكتبين، كما أن درجة مخاطر التدقيق واحدة بالنسبة لكلا المكتبين.

رابعاً - النتائج والتوصيات:

نظراً لكون هذه الدراسة أولية تهدف إلى إثارة بعض التساؤلات حول موضوع استقلالية مراقب الحسابات وعلاقته بالإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية اعتمدت النتائج والتوصيات على تحليل أدبيات موضوع الدراسة، وكذلك على تحليل بعض البيانات الثانوية المنشورة من إدارة سوق الكويت للأوراق المالية. في نفس الوقت هدفت هذه الدراسة إلى فتح المجال لباحثين آخرين للتطرق إلى موضوع الدراسة من خلال جمع وتحليل بيانات ميدانية أولية من خلال استبانة تعد لهذا الغرض:

- ١- توصلت الدراسة وبناءً على تحليل أدبيات الموضوع إلى أن الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية له علاقة باستقلالية المراجع الخارجي.
- ٢- تحقيق استقلالية المراجع الخارجي يصب في مصالح المستثمرين.
- ٣- تقنين الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية يحقق مصالح مراقبي الحسابات.
- ٤- تقنين الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية يساعد أصحاب الشركات على الاستفادة من الخدمات المهنية بدرجة أكبر.

- ٥- توصي الدراسة الحالية الاهتمام بموضوع الإفصاح عن الأتعاب المهنية والاستشارية بدرجة أكبر.
- ٦- توصي الدراسة بوضع تصور حول تحديد الأتعاب المهنية والاستشارية بناءً على حجم الشركة أو حجم نشاطها، وينطبق ذلك على كافة الشركات التي يشترط عليها تعيين مراقب للحسابات يقوم بمراجعة بياناتها المالية، كما يشترط عليها تقديم قوائم مالية مدققة سنوياً.

مراجع مختارة

- 1- Francis, Jere R. and Dechum Wang, "Impact of the SEC's Public Fee Disclosure requirement on Subsequent Period Fees and Implication for Market Efficiency", 2004.
- 2- Markelevich, Ariel, Charles A. Baragato, and Rani Hoitash, "The Nature and Disclosure of Fees Paid to Auditors", The CPA Journal Online, 2005/1105 / Special Issue.
- 3- Securities and Exchange Commission (SEC), Office of the Chief Accountant, Application of Revised Rules on Auditor Independence - Frequently Asked Questions, January 2001.
- 4- United States of America, Congress No.107, Wednesday 23 January, 2002, The Sarbanes Oxley Act.
- 5- Tanner, Marvin, Silicon Networks, USA, April 2006 .
- 6- Turner, Lynn E., Jason P. Williams, and Thomas R. Weirich, "An Inside Look at Auditor Changes", The CPA Journal Online 2005/1105/ Special Issue.
- ٧- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، ميثاق شرف المهنة.
- ٨- المرسوم بقانون رقم ٥/١٩٨١ بشأن مهنة مراقبة الحسابات.
- ٩- سوق الكويت للأوراق المالية، بيانات الشركات المدرجة.

نماذج الرقابة الداخلية الحديثة في المؤسسات

أحد مظاهر حوكمة الشركات وتفعيل المناخ الرقابي بالمؤسسات إنما يعتمد على مدى وجود رقابة داخلية فعالة وذات كفاءة، تدعم عمل أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية، وتعكس مدى تحقيق استراتيجيات وأهداف المؤسسات. ونتيجة لأهمية الرقابة الداخلية فقد اهتمت المنظمات المهنية العالمية بها، وحاولت أن تقدم نماذج متطورة لها، وبما يمكن من تحقيق الغايات المنتظرة من الرقابة الداخلية، لدرجة أن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين The American Institute of CPAs قد أصدر ما لا يقل عن اثني عشر معياراً بشأن الرقابة الداخلية خلال الفترة ما بين ١٩٤٧ و ٢٠٠١م.



إعداد

د. هشام عبدالرحي السيد

أستاذ المحاسبة والمراجعة المشارك

مستشار بديوان المحاسبة - دولة الكويت

hhsayid@hotmail.com

business to safeguard its assets, check the accuracy and reliability of its accounting data, promote operational efficiency, and encourage adherence to prescribed managerial policies."

ومن التعريف السابق يتبين أن الفروع الأساسية للرقابة الداخلية يمكن أن تنحصر فيما يلي Gilbert (1957):

- أساليب الرقابة الإدارية
Internal Administrative controls
 - أساليب الرقابة المحاسبية
Internal Accounting controls
 - الضبط الداخلي Internal Ckeck
- وحتى يمكن أن نقرب من الجانب العملي التطبيقي في المؤسسات والشركات، فإن الشكل التالي يوضح أهم الأدوات الرقابية التي يمكن أن نعتمد عليه لتحقيق متطلبات المفهوم السابق للرقابة الداخلية:

أولاً: النموذج التقليدي للرقابة الداخلية

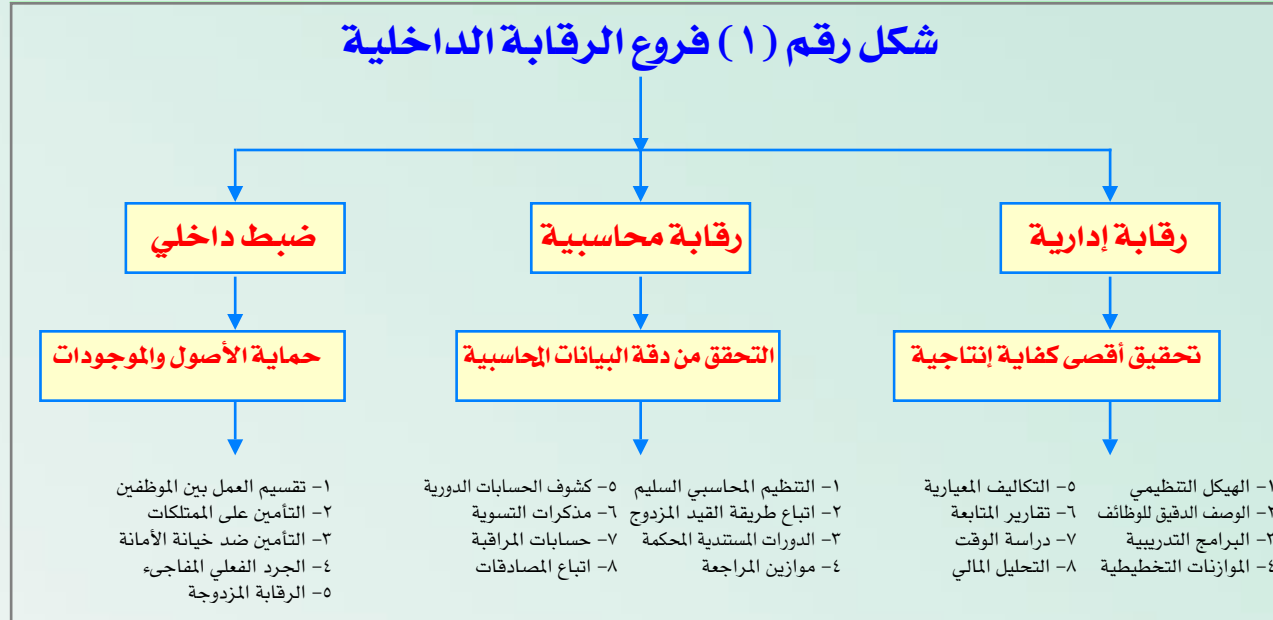
يعتمد النموذج التقليدي بشكل أساسي على ما صدر عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA وبواسطة لجنة The Committee on Auditing Procedure of the AIA في نوفمبر ١٩٤٨ وقد تضمن التعريف التالي:

"تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".

Internal control comprises the plan of organization and all of the co-ordinate methods and measures adopted within a

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى تناول بعض من هذه التطورات والإسهامات الحديثة في الرقابة الداخلية والتي حدثت في دول العالم المتقدم في الآونة الأخيرة، والتي فضلنا أن نطلق عليها مصطلح "نماذج" لتعدها وتوعها، وبما يمكننا كشركات ومؤسسات عربية أن نحدد أين نقف، وبالتالي ما ينبغي أن نفعله حتى نواكب مثل هذه التطورات، ونحدد أي من هذه النماذج التي ينبغي أن نتبناها، أو أن نحدد نموذج آخر لما ينبغي أن نطبقه، بدلاً من أن نترك الرقابة الداخلية في شركاتنا ومؤسساتنا العربية دون تحديد لهوية أو نمط هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ولمزيد من تحقيق النفع للتطبيق العملي في مؤسساتنا العربية؛ فقد تم توفير أدوات يمكن استخدامها لتقييم وتفعيل هذه النماذج.

شكل رقم (١) فروع الرقابة الداخلية



الفروع التالية:

● **البيئة الرقابية** The control environment (وتشمل فلسفة الإدارة the management's philosophy أسلوب التشغيل operating style، الهيكل التنظيمي للمؤسسة - the entity's or-ganizational structure، أداء مجلس الإدارة the functioning of the board of directors، لجان المراجعة committee، أساليب إسناد السلطة والمسؤولية of the company's methods of assigning authority and responsibility، طرق إدارة المؤسسات في السيطرة the corporate management's control methods، رصد ومتابعة الأداء performance، السياسات والممارسات المتعلقة بموظفي الشركة personnel policies and practices of the company، التأثيرات الخارجية من الوكالات التنظيمية - external influences from regulatory agencies).

الداخلية في: الرقابة الداخلية الإدارية، والرقابة الداخلية المحاسبية.

ثانياً: النموذج الأمريكي للرقابة الداخلية COSO (Committee of Sponsoring Organizations)

قبل أن نتناول النموذج الأمريكي الحديث للرقابة الداخلية فإنه من المناسب استعراض أهم التطورات التي سبقت إصدار هذا النموذج كما يلي:

(أ) في ابريل ١٩٨٨ صدرت القائمة SAS No. 55 بعنوان "Consideration of the Internal Control Structure in a Financial Statement Audit" ومن خلالها أعيد تعريف الرقابة الداخلية من مجرد نظام إلى هيكل للرقابة "control structure"، ومن ثم محاولة التوسع في مضمون الرقابة الداخلية، كما أعيد تقسيم هيكل الرقابة الداخلية إلى الثلاثة

والسؤال المطروح الآن للشركات والمؤسسات العربية... أي من هذه الفروع والأدوات محل اهتمام وعمل إدارات التدقيق الداخلي بالرغم من صدور هذا المفهوم والأدوات منذ ما يزيد عن ستون سنة في الولايات المتحدة الأمريكية؟

تصدر الإشارة إلى أن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي قد أصدر عدد من التعديلات على مفهوم وتبويب فروع الرقابة الداخلية وفقاً للنموذج التقليدي، إلا أنها جميعها تعديلات لم تكن جوهرية بشكل يؤثر على الرقابة الداخلية في السياق الذي سبق تناوله، ونذكر من هذه التعديلات ما صدر في عام ١٩٥٨ Statement on Auditing Procedure (SAP) No. 29 بعنوان "Scope of the Independent Auditor's Review of Internal Control" وفيها تم دمج فروع الرقابة

على سبيل المثال الخطأ البسيط، وقد يتم تجنب ضوابط الرقابة الداخلية عن طريق التواطؤ Collusion عن طريق فردين أو أكثر، وأخيراً فإن الإدارة يمكن أن يكون لديها المقدرة على تخطي نظام الرقابة الداخلية.

- الرقابة الداخلية يتم وضعها وتفعيلها لتحقيق الأهداف في أحد أو أكثر من المجموعات المنفصلة التالية:

- العمليات Operations من خلال الاستخدام الفعال والكفاء لموارد المنشأة.

- التقرير المالي Financial Reporting المرتبط بإعداد القوائم المالية المنشورة الممكن الاعتماد عليها.

- الالتزام Compliance المرتبط بالالتزام المنشأة بالقوانين واللوائح واجبة التطبيق.

- حماية الأصول.

(ج) في ١٩٩٥ صدرت القائمة SAS No.78 بعنوان Consideration of the Control in a Financial Statement Audit: An Amendment of SAS No.55 جاء بها تعديلات أخرى على الرقابة الداخلية، فقد عرفت الرقابة الداخلية بأنها العملية التي تتضمن خمس مكونات هما:

ويعكس ذلك التعريف عدة مفاهيم أساسية:

- الرقابة الداخلية هي عملية Process: فالرقابة الداخلية ليست أحد الأحداث أو الظروف وإنما هي مجموعة من التصرفات التي تتخلل أنشطة المنشأة، تلك التصرفات تعتبر منتشرة وكامنة في الوسيلة التي تدير بموجبها الإدارة، أعمال الشركة.

- الرقابة الداخلية تتأثر بالأفراد Effected by People: فمجلس الإدارة والإدارة والعاملين الآخرين في أي منشأة يؤثران في الرقابة الداخلية، فأفراد أي منشأة يحققونها عن طريق ما يفعلونه وما يقولونه، فالأفراد يضعون أهداف المنشأة كما يضعون آليات إثبات الرقابة محل تفعيل.

- الرقابة الداخلية يمكن أن يتوقع أن توفر فقط تأكيد معقول Reasonable Assurance: فالرقابة الداخلية لا توفر تأكيد مطلق، حيث يتأثر تفعيلها بالقيود الكامنة في كافة نظم الرقابة الداخلية، تلك القيود تتضمن حقيقة أن الحكم البشري يمكن أن يكون على خطأ، وقد يحدث انتهاك للرقابة الداخلية بسبب الفشل البشري

● النظام المحاسبي The accounting system .

● والإجراءات الرقابية Control procedures .

ويمكن أن يلاحظ أنه من خلال هذه القائمة أنه قد بدأ حدوث تطوراً جوهرياً في الرقابة الداخلية سوف يكون بمثابة نواه لما سيشهده مفهوم الرقابة الداخلية من تطور لاحق.

(ب) في عام ١٩٩٢، صدر تقرير "الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل" Internal Control - Integrated Framework (يشار إليه بوصفه "COSO"). وقد تضمن التقرير تعريفاً أكثر تطوراً للرقابة الداخلية كما يلي "تعرف الرقابة الداخلية بوجه عام بأنها العملية التي تتأثر بمجلس الإدارة، والإدارة، والعاملين الآخرين، والمصممة بغرض توفير تأكيد مقبول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الثلاثة التالية:

■ فعالية وكفاءة العمليات Effectiveness and efficiency of operations .

■ الاعتماد على التقارير المالية Reliability of financial reporting .

■ الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها Compliance with applicable laws and regulations"

شكل رقم (٢)

إطار عام الرقابة الداخلية وفقاً لنموذج COSO



وحتى يمكن أن نفترب من الجانب العملي التطبيقي في المؤسسات والشركات، فإن الشكل التالي يوضح أهم الأدوات الرقابية التي يمكن أن نعتد عليه لتحقيق متطلبات المفهوم السابق للرقابة الداخلية:

كيف تقييم عناصر الرقابة الداخلية وفقاً COSO			
العوامل التي على أساسها يتم تقييم النزاهة والقيم الأخلاقية: ● وجود وتطبيق أدلة السلوك والسياسات الأخرى المرتبطة بممارسات الأعمال المقبولة وتعارض المصالح أو المعايير المتوقعة للسلوك الأخلاقي. ● التعاملات مع الموظفين والموردين والعملاء والمستثمرين والدائنين والمنافسين والمراجع ... الخ.	أ) النزاهة والقيم الأخلاقية: Integrity and Ethical Values	البيئة الرقابية Control Environment	1
العوامل التي على أساسها يتم تقييم الالتزام بالجدارة: ● توصيف الوظيفة سواء الرسمية أو غير الرسمية أو الوسائل الأخرى لتحديد المفاهيم التي تتضمن تلك الوظائف الخاصة. ● تحليل المعرفة والمهارات المطلوبة لأداء الوظائف بكفاءة.	ب) الالتزام بالجدارة: Commitment to Competence		
العوامل التي على أساسها يتم تقييم لجنة المراجعة: ● الاستقلال عن الإدارة. ● التتابع والتوقيت المرتبط بالاجتماعات التي يتم عقدها مع المسؤولين الرئيسيين والماليين والمحاسبين بالشركة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين. ● الكفاءة والتوقيت المناسب المرتبط بتوفير المعلومات لمجلس الإدارة وأعضاء اللجنة أو السماح بمتابعة أهداف واستراتيجيات الإدارة.	ج) مجلس الإدارة/ لجنة المراجعة: Audit Committee		
العوامل التي على أساسها يتم تقييم فلسفة الإدارة: ● طبيعة مخاطر الأعمال المقبولة - على سبيل المثال ما إذا كانت الإدارة تدخل في مشروعات مرتفعة المخاطر أو وجود تحفظ شديد لها في قبول المخاطر. ● تتابع التفاعل بين الإدارة العليا والإدارة التشغيلية. ● الاتجاهات والتصرفات تجاه التقرير المالي متضمناً النزاعات على تطبيق المعالجات المحاسبية.	د) فلسفة الإدارة ونمط التشغيل: Management's Philosophy and Operating Style		
العوامل التي على أساسها يتم تقييم الهيكل التنظيمي: ● ملائمة الهيكل التنظيمي للمنشأة وقدرتها على توفير تدفق ملائم للمعلومات الضرورية لإدارة أنشطتها. ● كفاية تحديد المسؤوليات الرئيسية للمديرين وفهمهم لتلك المسؤوليات.	هـ) الهيكل التنظيمي: Organizational Structure		

<p>العوامل التي على أساسها يتم تقييم تخصيص السلطة والمسئولية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● تخصيص المسئولية وتفويض السلطة للتعامل مع الغايات والأهداف التنظيمية والوظائف التشغيلية والمتطلبات التنظيمية متضمنة المسئولية الخاصة بنظم المعلومات وإجراءات الترخيص للتغيرات. ● ملائمة المعايير والإجراءات المرتبطة بالرقابة متضمناً توصيفات وظيفية العاملين. ● الأعداد الملائمة للأفراد لا سيما بالنسبة لتشغيل البيانات والوظائف المحاسبية. 	<p>(و) تخصيص السلطة والمسئولية: Assignment of Authority and Responsibility</p>	
<p>العوامل التي على أساسها يتم تقييم سياسات وممارسات الموارد البشرية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● المدى الذي إليه يتم تفعيل السياسات والإجراءات الخاصة بتعيين وتدريب وترقية وتعويض العاملين. ● ملائمة التصرف العلاجي بالاستجابة إلى الخروج عن السياسات والإجراءات الموافق عليها. ● كفاية التصرف العلاجي بالاستجابة إلى الخروج عن السياسات والإجراءات الموافق عليها. ● كفاية اختبارات خلفية المرشح للعمل لا سيما تجاه التصرفات السابقة والنشطة محل الاعتبار التي تعتبر غير مقبولة للمنشأة. ● كفاية الاحتفاظ بالعاملين ومعايير الترقية وأساليب جمع المعلومات (على سبيل المثال تقييمات الأداء) والعلاقة مع دليل البنوك أو الإرشادات السلوكية الأخرى. 	<p>(ز) سياسات وممارسات الموارد البشرية: Human Resource Policies and Practices</p>	
<p>ملاحظة</p> <p>يشير وجود بيئة رقابة سالبة (على سبيل المثال الإدارة غير الأخلاقية، الإدارة ذات النزاهة المنخفضة أو الإدارة غير الكفاء أو الضعيفة) إلى زيادة مخاطر التحريف المالي بالإضافة إلى تواصل مخاطر الأعمال، فإذا لم يتم مجلس الإدارة بالوفاء بمسئوليته الإشرافية أو تكاسل سيؤدي إلى زيادة المخاطر، كما أن التدريب الضعيف للعاملين وعدم القدرة على الاحتفاظ بهم أو الفقر الأخلاقي لهم من شأنه زيادة مخاطر عدم تفعيل ضوابط الرقابة الداخلية وعدم تنفيذها.</p>		
<ul style="list-style-type: none"> ● يجب أن تتضمن رسالة ورؤية وقيم أخلاقية. ● يجب أن توفر إرشادات لما ينبغي أن ترغب في تحقيقه المنظمة، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق وجود خطة أعمال، موازنات، خطة استراتيجية. 	<p>(أ) الخطة الاستراتيجية: Strategic Plan</p>	<p>2 تقييم المخاطر Risk Assessment</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● ضرورة ارتباط الأهداف التشغيلية بكافة أهداف المنظمة، ويجب أن تكون واضحة، وسهلة الفهم، وقابلة للقياس، كما يجب أن يرتبط تحقيق الأهداف بالموارد المتاحة. ● إن وجود أهداف تشغيلية يساهم في تحديد أي الأهداف التنظيمية الأكثر أهمية. 	<p>(ب) الأهداف التشغيلية: Operational Objectives</p>	

<ul style="list-style-type: none"> ● تحديد المخاطر عند مستوى الخطة الاستراتيجية وعند مستوى الأهداف التشغيلية، كما أن المخاطر قد تكون من مصادر داخلية أو خارجية. ● تحليل المخاطر يعني تقدير مدى قوة وأهمية المخاطر وتحليل الظروف التي قد تزيد المخاطر. ● كيفية إدارة المخاطر. 	<p>(ج) تحديد وتحليل وإدارة المخاطر Risks</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● ضرورة وجود آلية لتحديد والاستجابة للأحداث التي تؤثر على تحقيق الأهداف. 	<p>(د) إدارة التغيير: Managing Change</p>	
<p>ملاحظة</p> <p>أن تقييم الإدارة للمخاطر يختلف عن تقييم المراجع للمخاطر رغم الارتباط الوثيق بينهما، فالإدارة تقوم بتقييم المخاطر كجزء من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية لتدنية الأخطاء والمخالفات، بينما يقوم المراجعون بتقييم المخاطر لاتخاذ قرار بشأن دليل الإثبات المطلوب في عملية المراجعة.</p>		
<p>تتضمن مختلف أنواع الأدوات والأساليب الرقابية التي يتبعها نظام التدقيق الداخلي ومن أهم هذه الأنشطة ما يلي:</p> <p>(أ) وجود سياسات وإجراءات مكتوبة.</p> <p>(ب) ممارسة الرقابة من المستويات الإدارية العليا Top level reviews.</p> <p>(ت) الرقابة المادية Physical controls.</p> <p>(ث) وجود مؤشرات أداء Performance indicators.</p> <p>(ج) الفصل بين الوظائف المتعارضة Segregation of duties.</p>	<p>3 الأنشطة الرقابية Control Activities</p>	<p>ملاحظة</p> <p>تجدر الإشارة إلى أن الرقابيات قد تكون تشغيلية أو مالية أو التزام، كما قد تكون مانعة أو مكتشفة، كما قد تكون أساليب رقابية يدوية أو باستخدام الحاسب الآلي.</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● أن تكون المعلومات ملائمة لإمكانية إدارة أعمال التنظيم. ● إن المعلومات من الممكن أن تكون مالية وغير مالية. ● مراعاة أن تقدم المعلومات إلى الأشخاص المعنيين بهذه المعلومات. ● وجود قنوات اتصال داخلية بين العاملون داخل المنظمة، كما يجب وجود اتصالات مع الأطراف الخارجية. ● إن قنوات الاتصال الداخلي تتطلب ضرورة تحديد الأسباب الكامنة وراء المشكلات لإيجاد حلول لها. ● وجود قنوات اتصال يمكن من خلاله تقديم التوصيات التي من شأنها تحسين مستوى الإنتاجية. 	<p>4 المعلومات والاتصال Information and Communication</p>	<p>5 المتابعة Monitoring</p> <ul style="list-style-type: none"> ● ضرورة وجود تقارير تكشف عن جوانب الخلل.

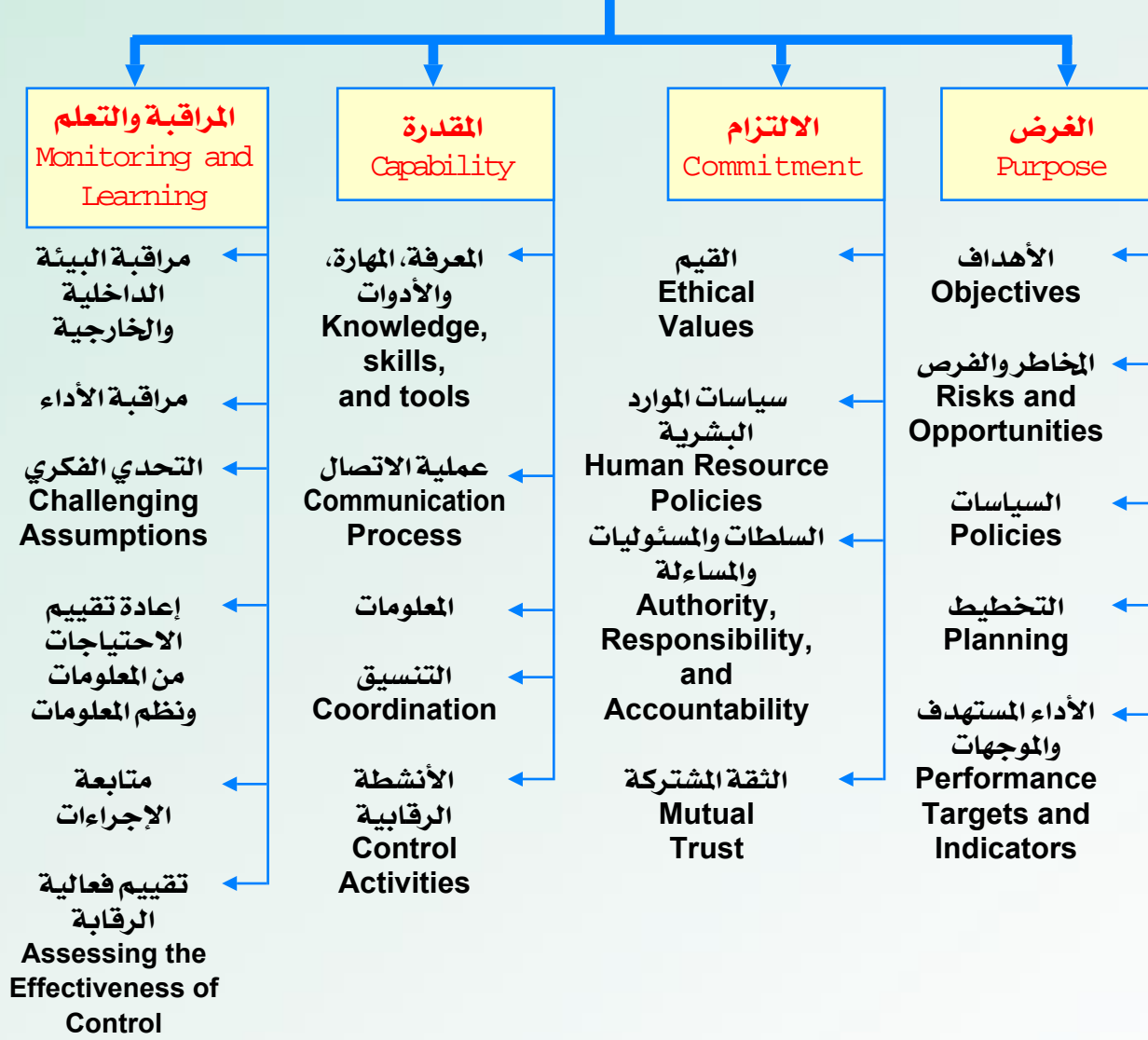
ثالثاً: النموذج الكندي COCO للرقابة الداخلية (الإطار المتكامل) COCO's Internal Control - Integrated Framework

أصدر المعهد الكندي لمعايير الرقابة الكندية (COCO) The Canadian Institute of Canada's Criteria of Control في نوفمبر ١٩٩٥ نموذج الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل، والذي يعرف الآن بنموذج COCO، ويعتمد النموذج الكندي على النموذج الأمريكي COSO عند تصميم إطار الرقابة الداخلية، باعتباره مرجعية عالمية للرقابة الداخلية، وقد عرف النموذج الكندي الرقابة الداخلية بأنها "عناصر المنظمة (التي تشمل الموارد، النظم، العمليات، الثقافة، الهيكل، والمهام) والتي تؤخذ معاً، وتحت الأفراد على إنجاز أهداف المنظمة، وقد حددت ثلاث مجموعات من الأهداف: ■ فعالية وكفاءة العمليات.

■ درجة الاعتماد على التقارير الداخلية والخارجية.

■ الالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة والسياسات الداخلية".

شكل رقم (٣) إطار عام الرقابة الداخلية وفقاً لنموذج COSO



في نوفمبر ١٩٩٥ أصدر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA) The Canadian Institute of Chartered Accountants دليل الرقابة Guidance on Control، وقد تضمن الدليل عدد عشرون خاصية twenty criteria لتقييم الرقابة في المنظمات وذلك كما يلي:

دليل تقييم فعالية الرقابة (قائمة الـ ٢٠ خاصية)

الغرض: PURPOSE

- ١- إعداد وتوصيل الأهداف.
- ٢- تحديد وتقييم المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجهها المنظمة عند تحقيقها لأهدافها.
- ٣- إعداد وتوصيل وتنفيذ السياسات المصممة لإنجاز أهداف المنظمة وإدارة المخاطر، لكي يتفهم العاملون ما هو المطلوب منهم ونطاق الحرية المسموحة لهم.
- ٤- إعداد وتوصيل الخطط التي توجه الجهود نحو تحقيق أهداف المنظمة.
- ٥- ضرورة أن تشمل الأهداف والخطط ذات العلاقة على مقاييس أداء مستهدفة ومؤشرات.

الالتزام: COMMITMENT

- ١- إعداد وتوصيل القيم الأخلاقية Ethical Values.
- ٢- توافق سياسات وممارسات الموارد البشرية مع القيم الأخلاقية للمنظمة ومع تحقيق أهدافها.
- ٣- التحديد الواضح للسلطات والمسئوليات والمساءلة، وتوافقها مع الأهداف المنظمة، من أجل اتخاذ القرارات والأفعال عن طريق الأفراد المناسبين.
- ٤- تبنى مناخ الثقة المتبادلة لتدعيم عملية تدفق المعلومات بين الأفراد وأدائهم الفعال لتحقيق الأهداف التنظيمية.

المقدرة: CAPABILITY

- ١- إن يتوافر لدى الأفراد المعرفة الأساسية، والمهارات والأدوات التي تدعم عملية إنجاز الأهداف التنظيمية.
- ٢- إن كافة الاتصالات تدعم القيم التنظيمية وإنجاز الأهداف.
- ٣- يجب تحديد وتوصيل المعلومات الكافية والملائمة في الوقت المناسب من أجل مساعدة الأفراد على أداء واجباتهم المخصصة لهم.
- ٤- يجب أن تتسم القرارات والأفعال التي تتخذ في الأجزاء المختلفة للمنظمة بالتناسق.
- ٥- يجب أن تصمم الأنشطة الرقابية كجزء متكامل في المنظمة، مع الأخذ في الاعتبار أهدافها والمخاطر التي تؤثر على إنجازها والعلاقات المتداخلة بين العناصر الرقابية.

المراقبة والتعلم: MONITORING AND LEARNING

- ١- مراقبة البيئة الخارجية والداخلية من أجل الحصول على المعلومات التي تكون بمثابة إشارة قد تستدعي معها الحاجة إلى إعادة تقييم الأهداف التنظيمية والرقابة.
- ٢- مراقبة الأداء في مقابل المؤشرات والمستهدفات التي تتضمنها الأهداف التنظيمية والخطط.
- ٣- المراجعة الدورية للفروض Assumptions التي تستند عليها الأهداف التنظيمية وبما يسمح باستمرارية التحدي.
- ٤- إعادة تقييم كل من الاحتياجات من المعلومات ونظم المعلومات ذات العلاقة، كلما يحدث تغيير في الأهداف، أو كلما أمكن تحديد إخفاقات Deficiencies في التقارير.
- ٥- إعداد وتنفيذ إجراءات متابعة Follow-up procedures لتأكيد أن التغييرات كانت ملائمة، وأنه اتخذت الأفعال المناسبة بصدها.
- ٦- قيام الإدارة بالتقييم الدوري لفعالية الرقابة داخل المنظمة، وتوصيل النتائج إلى المسؤولين المعنيين.

Concept of Internal Control. "The Journal of Accountancy, May, pp.36 - 41 .

Securities and Exchange Commission.2004.Management's Report on Internal controls Over Financial Reporting and Certification of Disclosure in Exchange Act Periodic Reports

Frequently Asked Questions (revised October 6,2004). SEC Office of the Chief Accountant, Division of Corporation Finance. (<http://www.sec.gov/onfo/accountants/controlfaq1004.htm>).

Securities and Exchange Commission. 2005. Release No.33-8545, Management's Report on Internal controls Over Financial Reporting and Certification of Disclosure in Exchange Act Periodic Reports of Non-Accelerated Filers and Foreign Private Issuers, March 2.2005 (<http://www.sec.gov/rules/final/33-8545.htm>).

Securities and Exchange Commission. 2006. Release No. 33-8731, Internal Control Over Financial Reporting in Exchange Act Periodic Reports Of Non-Accelerated Filers and Newly Public Companies (<http://www.sec.gov/rules/final/2006/33-8731.pdf>).

Report by the Committee on Auditing Procedure. New York: American Institute of Accountants.

_____. (1958). Committee on Auditing Procedure, Statement on Auditing Procedure No. 29, Scope of the Independent Auditor's Review of Internal Control. New York: American Institute of Accountants.

_____.(1958). "Official releases -- Statement on Auditing Procedure No.29, Scope of the Independent Auditor's Review of Internal Control."Journal of Accountancy, November. Pp. 66-67.

_____.(1988). Statement of Auditing Standards No. 55: Consideration of the Internal Control Structure in a Financial Statement Audit, New York: AICPA.

_____.(1995). Statement of Auditing Standards No. 78: Consideration of the Internal Control Structure in a Financial Statement Audit.: An Amendment of SAS No.55 New York: AICPA.

Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA) (1995), Guidance on Control, CICA, Toronto.

Grady, Paul. (1957). "The Broader

أوجه الاختلاف بين النموذج الأمريكي COSO والنموذج الكندي COCO

١- نطاق الرقابة: وفقاً للنموذج الكندي فإن نطاق الرقابة يكون أشمل من النموذج الأمريكي COSO حيث أشتمل النموذج الكندي على عناصر لم يتضمنها النموذج الأمريكي مثال ذلك: وضع الأهداف، التخطيط الاستراتيجي، إدارة المخاطر، الإجراءات التصحيحية.

٢- المفاهيم الأساسية: يتضمن النموذج الكندي على مفاهيم لم يتضمنها النموذج الأمريكي هما: الثقة المتبادلة بين أفراد المنظمة، التحدي الفكري.

وفي نهاية هذه الورقة البحثية .. يبقى السؤال الذي سبق أن تم طرحه وهو أين تقف مؤسساتنا العربية من هذه النماذج؟ وهل أعدت الموارد البشرية القادرة على تطبيق هذه المستجدات؟ وهل تم توفير الأدوات والأدلة اللازمة لتحقيق من نجاح هذه الرقابات؟ كل ذلك بحاجة إلى دراسات علمية وعملية حتى نستطيع أن نواكب دنيا العولمة.

REERENCES

American Institute of Accountants. (1948). Committee on Auditing Procedure.Internal Control: Elements of a Coordinated System and Its Importance to Management and the Independent Accountant --- A Special

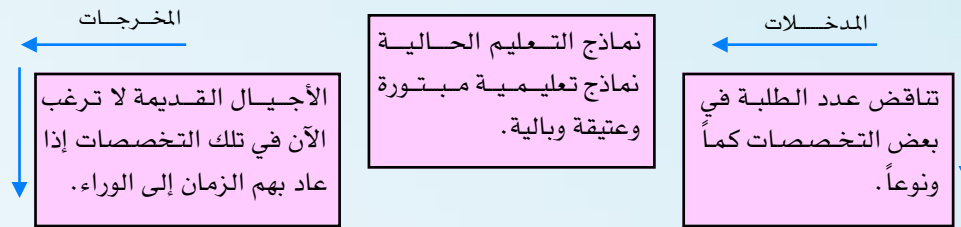
* التعليم المحاسبي الواقع والمأمول

إعداد
د. صالح سليمان عيد سالم
أستاذ المحاسبة المشارك
قسم المحاسبة
كلية إدارة أعمال - جامعة الملك سعود

مقدمة:

لا شك أن التعليم الجامعي في الدول العربية عامة يعاني من مشاكل خطيرة .. وفي اعتقادي أنه إذا لم يتم التعاطي مع تلك المشاكل فوراً ومحاولة التغلب عليها فسيؤدي الأمر إلى اندثار بعض من فروع المعرفة أو حتى كلها. وإليك مجموعة من الحقائق المستقاة من بعض الأبحاث في بيئة الولايات المتحدة الأمريكية والخاصة بتطوير التعليم الجامعي:

- (١) حدث انخفاض في عدد (الطلبة) الذين يختارون تخصص المحاسبة كما ونوعاً.
- (٢) ذكر كل من الممارسين لمهنة وكذلك الأكاديميين بأنهم لن يختاروا تخصص المحاسبة إذا عاد بهم الزمان مرة أخرى إلى الوراء.
- (٣) ذكر خريجو الجامعة بأن نماذج التعليم المحاسبي الحالية هي نماذج بالية وعتيقة ومبتورة ولم تضيف إليهم أي قيمة، وقد تخرجوا وهم صفر اليدين وهي بحاجة إلى التطوير بشكل ملح جداً.



وإذا أردنا فهم أسباب تناقص عدد الطلبة الذين يختارون تخصص المحاسبة، والمهنيين الذين عبروا عن عدم رغبتهم في ذلك التخصص إذا عاد بهم الزمان إلى الوراء، فمن الضروري أن نتفهم التغييرات التي حدثت في عالم المال والأعمال وكيف كان أثرها على التعليم المحاسبي وعلى مؤسسات الأعمال، وهو ما سنطلق عليه مسببات (أو محركات) التغيير Drivers of changes. يوجد -على الأقل- ثلاثة عوامل

بالتغيير المطلوب وبأقصى سرعة ممكنة. وبمعنى آخر لا بد من التغيير وبسرعة حتى نتمكن من البقاء. نريد تغييراً جذرياً يفي بالاحتياجات المستقبلية للخريجين حيث توجد الآن فجوة متباينة (متزايدة) بين ما يقوم به المهنيون في الواقع العملي وبين ما نقوم نحن بتدريسه الآن. إننا بحاجة إلى تغييرات جذرية لسد (تخفيض) الفجوة بين التعليم المحاسبي والممارسة العملية.

والسؤال:

- إذا كانت مدخلاتنا في تناقص (في الكم والنوع).
 - والقيمة المضافة لخريجينا هي محل شك.
 - والذين سبق لهم وأن درسوا برامج التعليم المحاسبي الحالية ومارسوا تلك المهنة لن يختاروها مرة أخرى إذا عاد بهم الزمان إلى الوراء.
- فما هو إذاً مستقبلنا؟
والإجابة: إن هذا المستقبل سينحدر أكثر وأكثر إذا لم نبادر

* من أوراق العمل المقدمة في الملتقى الثالث لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الذي نظمته هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الدوحة بدولة قطر بتاريخ ٧-٨ مايو ٢٠٠٨

ثالثاً - تركيز القوى الاستثمارية في أسواق معينة:

العامل الثالث الرئيس هو تركيز القوى الاستثمارية في أسواق معينة، وبالدرجة الأولى الصناديق الاستثمارية، وأموال التقاعد والمعاشات. Large mutual and Pension Funds ومثل هؤلاء اللاعبين الكبار (مثال: Vanguard, Fidelity, CALPERS) لهم تأثير كبير في الأسواق. إن التسلح بالمعلومات المتاحة وبدون تكلفة عن المنافسين سيؤدي بتلك المؤسسات الضخمة أن ترفع درجة المنافسة إلى أقصى حد، وتقلص الفترة التي يتم خلالها قياس النجاح. وقد كان لهذه التطورات الأثر الهام والجوهري على كل شيء نقوم به بما في ذلك طريقة عيشنا أو حياتنا. وإليك - على سبيل المثال - الأثرين التاليين على المحاسبة:

الفورية (اللحظية) قد جعلت العالم بمثابة سوق واحد عملاق One giant marketplace فالمستهلك بإمكانه الآن شراء السلع والمنتجات من الشركات الأجنبية بسهولة كبيرة وكأنهم يشترونها من متجر محلي. فمشركة مثل جينرال موتورز عليها أن تقلق ليس فقط مما تقوم به شركة كرايسلر Chrysler ولكن مما تقوم به تويوتا وفولكس واجن وBMW. فبدلاً من العمل في ظل وجود منافسين رئيسيين أمريكيين فقط، على شركة جينرال موتورز وجميع المؤسسات الأخرى أن تعد نفسها لمنافسة شرسة مع الشركات الأخرى المنافسة لها في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك، فمع الانخفاض المتزايد في تكلفة الحصول على المعلومات، أصبح المزيد من المعلومات عن هؤلاء المنافسين وعن جينرال موتورز متاحة أكثر من ذي قبل. وعلى سبيل المثال، فالعالم كله أصبح بإمكانه أن يعرف وأن يتصرف على الفور حيال أي عيب يظهر في منتجات جينرال موتورز.

أساسية (رئيسية) حدثت وغيّرت بشكل دراماتيكي بيئة الأعمال التي نعد ونجهز خريجينا للعمل بها.

أولاً - التكنولوجيا Technology:

لقد تطورت التكنولوجيا مما جعل إعداد المعلومات ونشرها أمراً غير مكلف كما كان الحال سابقاً. ولقد تميزت هذه التكنولوجيا بانخفاض التكلفة، السرعة الرقمية العالية، النقل المرئي، الحاسبات التي توفر وتنتج المعلومات بسرعة وسهولة، والتطور الهائل في البرامج التي جعلت إعداد البيانات، وأدوات الاتصال متاحة للأفراد الذين لم يكن باستطاعتهم الوصول إليها سابقاً. وفي ظل هذه التطورات التكنولوجية تقلص الوقت والمساحة والقيود المفروضة على المعلومات وفي الكثير من الحالات تم التخلص من كل القيود المفروضة على المعلومات.

ثانياً - العولمة Globalization:

العامل الثاني الذي أثر على بيئة الأعمال هو العولمة، ذلك أن وسائل النقل الأسرع والمعلومات

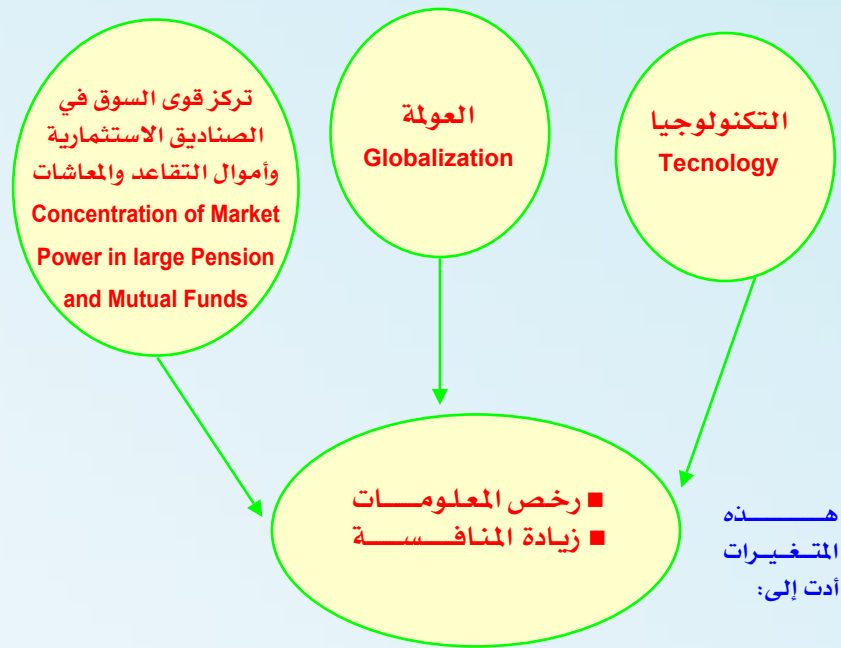
الثاني

زيادة مستوى المنافسة بين المؤسسات، فالمستثمرون يتطلعون إلى أفضل أداء ويردونه الآن. وحيث أن المعلومات أصبحت متاحة وبتكلفة أقل عن جميع المؤسسات فإن المؤسسات التي تستفيد من تلك المعلومات هي التي سيكتب لها البقاء والنجاح.

الأول

تم استبعاد النموذج القديم المبني على غلاء المعلومات. فالיום يستطيع أي شخص مسلح بالبرمجيات المناسبة أن يكون محاسباً وينتج (يوفر) المعلومات المالية.

وفيما يلي ملخص بمحركات (مسببات) التغيير على بيئة الأعمال وما نتج عنها:



محلهما (الخدمات التي لا تضيف قيمة Non-Value Added Services).

■ زيادة الرواتب والمكافآت في الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا والعولمة وتحتاج إلى اتخاذ قرارات إستراتيجية .. الخ.

ويمكن الآن أن نتساءل!!! لماذا نرى عالم أعمال ذكي، وتعليم عال غير ذكي (لا يلبي احتياجات سوق العمل)؟

لماذا نحن بطيئون في التغيير؟
لماذا نحن بيروقراطيون؟
لماذا لا نطلق على مستوى خريجينا (طلبتنا) والمنافسة التي سيواجهونها؟

والآن: كيف كان لهذه المتغيرات أثر على التعليم؟

رخص المعلومات وزيادة المنافسة أدت إلى:

- تغير في مساحة ونوعية الأعمال على مستوى العالم.
- قصر دورات الحياة الإنتاجية وقصر الميزات التنافسية.
- ظهور شركات وصناعات جديدة.
- ظهور خدمات مهنية جديدة.
- زيادة حالات عدم التأكد والمخاطرة.
- زيادة تعقيد بعض الاختصاصات والعمليات.
- انخفاض الرواتب والمكافآت في الخدمات التي حلت التكنولوجيا

وبسبب تلك التطورات حدث العديد من المتغيرات كان أكثرها شيوعاً أو وضوحاً ما يلي:

- تغير في مساحة ونوعية الأعمال على مستوى العالم.
- قصر دورات الحياة الإنتاجية وقصر الميزات التنافسية.
- أوضاع أكثر إلحاحاً وأسرع لاتخاذ قرارات إدارية حاسمة.
- ظهور شركات وصناعات جديدة.
- ظهور خدمات مهنية جديدة.
- زيادة حالات عدم التأكد وزيادة المخاطر.
- زيادة تعقيد بعض الصفقات والعمليات.
- انخفاض الرواتب والمكافآت في الخدمات التقليدية التي حلت التكنولوجيا محلها (التي لا تؤدي إلى قيمة مضافة).
- زيادة الرواتب والمكافآت في الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا والعولمة والتي تحتاج إلى اتخاذ قرارات إستراتيجية.
- تغيرات في التقارير المالية وعلاقتها بالأسواق المالية ولاعبي السوق الرئيسيين (تناقص الاعتماد على القوائم التاريخية، وزيادة الاعتماد على المعلومات غير المالية).
- الزيادة في التركيز على إشباع رغبات العملاء.

الأول

في بعض المواقف نجد أن الأثر على التعليم كان واضحاً.. فالجامعات التي تركز على تعليم الطلبة خدمات حلت محلها التكنولوجيا يعاني خريجوها الكثير لعدم وجود وظائف متاحة ومن ثم نجد أن طلبتهم في تناقص تدريجي أو مستمر.

الثاني

أما الكليات التي لم تواكب التغيير (كأقسام المحاسبة) مثلاً أن الطلبة الذين كانوا يختارون المحاسبة كتخصص رئيس بدأوا يتجهون إلى دراسة نظم المعلومات، والمالية، وإدارة سلسلة اللوجستيات، التجارة الإلكترونية، والبرامج الاستراتيجية ذات الرواتب والمكافآت العالية (أو التي يدفع فيها الكثير).

وقد يسأل متسائلاً ويقول: إن هذا القول لا ينطبق على الوضع في المملكة فعدد الطلبة الذين يختارون تلك التخصصات لا يزال كبيراً، ونحن لدينا القدرة على استيعاب هذا العدد، والشركات بدورها تقوم بتوظيف خريجينا.

طلب التوظيف
من الشركات

الاستيعاب

العرض

فمع وجود توازن بين العرض والسعة والطلب ليس علينا أن نقلق حيال جذب الطلبة وتعليمهم وتوظيفهم.. والإجابة هي -وبكل أسف أن- أن هذا النموذج المتسم بالعرض والسعة والطلب لم يعد موجوداً في الدول المتقدمة ولن يدوم وجوده طويلاً عندنا وقد حل محله نموذج متجزىء جديد كالآتي:



وفي اعتقادي أن المحاسبة تمثل منهجاً أساسياً مهماً .. وما نحتاج إليه هو تدعيمها بمهارات الاتصال Communication skills، ومهارات التحليل Analytical skills، ومهارات حل المشاكل Problem-Solving skills. كيف نكرس معظم وقتنا لتدريس وظائف جمع وتسجيل وتشغيل وتلخيص وإعداد القوائم المالية .. يجب أن نقدم برامج تعليمية تفي بمتطلبات السوق، وهذا سيضيف قيمة إلى مستقبل خريجينا .

(٢) أوجه القصور (العيوب) في نماذج التعليم الحالية:

يمكن القول أن معظم نماذجها التعليمية الحالية مبتورة (ناقصة "broken") وفي حاجة ماسة إلى إصلاح. ويعاني التعليم الجامعي من عدة مشاكل تتمثل فيما يلي:

١- من حيث المحتوى والمنهجية Course Content and Curricula:

■ مناهجنا ضيقة ضيقة جداً are too narrow، وغالباً لم يتم تحديثها Often outdated أو هي غير ذات علاقة irrelevant وللأسف تتحكم فينا المصالح وليس احتياجات السوق they are driven by the interest of faculty and not by demands of the market.

■ نحن لا نوجه طلبتنا الوجهة الصحيحة، فمناهجنا لا تتضمن مفاهيم العولمة globalization، والتكنولوجيا technology، والقيم الأخلاقية ethics.

٢- من حيث التدريس (البيداغوجيا) Pedagogy:

■ تعتمد طريقتنا في التدريس

على الحفظ عن ظهر قلب memorization، والاختبار في المحتوى Test-for-content، وإعداد الطالب لمجرد الحصول على الشهادة لا يعد كافياً، والأهم من ذلك أننا لا نعد ولا نجهز طلبتنا لعالم أعمال غامض ومتغير وما سيواجهونه مستقبلاً (أو بعد التخرج). والمثل الياباني يقول: (لا تعطني سمكة ولكن علمني كيف اصطاد).

■ طريقة تدريسنا تفتقر إلى الإبداع Creativity لأنها تعتمد كثيراً على أسلوب المحاضرات وعلى الكتاب المقرر (الكتاب الدراسي Textbook)، ولا ننمي قدرات الطالب على تعلم المهارات. نحن مقيدين إلى حد كبير (محكومين) بمدة الفصل الدراسي ولا نطلب من الطالب الاحتكاك بعالم الأعمال الحقيقي (الفعلي).

■ اختباراتنا هي فقط لاسترجاع recall ما تم تدريسه، وهو ما يشار إليه بالتيقؤ regurgitate (أحفظ ثم أقوم بإفراغ أو كتابة ما سبق أن حفظته عن ظهر قلب)، وبمعنى آخر نتبع منهج تدريب القرود trained-monkey approach.

■ ما هو شعورك عندما يتم تقييمك من قبل أستاذ المقرر في محتوى هو أصلاً غير مناسب irrelevant والطريقة التي درس بها عقيمة؟

■ وإذا طلب منا تطوير أو تغيير نجد أنفسنا أسرى لإطار عقيم موروث ويتمثل تطويرنا في إضافة المزيد من نفس الشيء more of the

Same دون البحث عن أفكار خلاقة. مثلاً في قسم المحاسبة يكون التطوير بإضافة المزيد من المحاسبة added on more accounting والنتيجة النهائية لا قيمة مضافة أو لا شيء.

٣- من حيث تطوير المهارات Skill development:

تركز نماذجنا التعليمية كثيراً على المحتوى على حساب تطوير المهارات .. تلك المهارات التي يحتاج إليها طلبتنا ليكونوا مهنيين ناجحين.

٤- من حيث Technology:

■ نحن ندرس - على سبيل المثال المحاسبة- وكأن المعلومات لا تزال مكلفة- والمعلومات لم تعد مكلفة الآن. إن جزءاً لا يستهان به من مناهجنا في المحاسبة مكرس لتجميع المعلومات وتسجيلها وإعداد القوائم المالية الأمر الذي يعد مضيعة للوقت الآن. إن معالجة المعلومات والتي كانت تمثل جزءاً هاماً من نموذجنا التعليمي المحاسبي يمكن الآن أداءها (القيام بها) من خلال أي شخص متسلح ببرنامج مناسب (أو ملائم) right software.

■ لم نطلع (أو نعرف) طلبتنا بالقدر الكافي عن أثر تكنولوجيا المعلومات والطرق التي يمكن أن تستخدم فيها التكنولوجيا للمساعدة في اتخاذ القرارات.

٥- من حيث العزلة التي تعيشها الأقسام أو الكليات:

تعيش بعض الأقسام أو الكليات في عزلة عن البيئة والمجتمع، أي

نظم معلومات تساعد في اتخاذ قرارات إستراتيجية وانتقائية. نحن أيضاً نفهم التحليل المالي، لأننا ندرك من أي تأتي الأرقام .. فقط نحن بحاجة إلى أن نذهب إلى ما بعد عملية تجميع البيانات لكي نساعد المنشآت ونساعد طلبتنا في تطوير طرق وأساليب جديدة لتفسير واستخدام تلك البيانات.

هذه هي الفرص التي نفتقدها الآن .. يجب ألا نجلس القرفصاء ونطالب برواتب ومكافآت مغرية .. وإذا ما أردنا أن ننافس في ذلك يجب علينا التوجه نحو التعليم ذو القاعدة العريضة بدلاً من تعليم ضيق ولكن أعمق، وأن نركز على تعليم المهارات بدلاً من التركيز على المحتوى.

والسؤال الآن ما هي البرامج التعليمية المستقبلية التي تحقق لنا ذلك؟

(٣) المقترحات والتوصيات:

سوف تعتمد مقترحاتنا وتوصياتنا فيما يلي على ثلاث ملاحظات رئيسية:

(أ) لا بد أولاً من قيام كل كلية أو قسم بتحديد رسالته (ماهية رسالته) what its mission is? ثم يقوم بوضع الخطة الإستراتيجية a strategic plan

اللازمة لتحقيق هذه الرسالة (التي تحقق له هذا التصور). نحن بحاجة إلى تبني تلك الفلسفة وتنفيذها (نصاً وروحاً both in fact and in spirit، كنا نمارس التطوير أو التغيير على

ضيقة وتعاني من التخصص الشديد. وهذه البرامج المتخصصة فقدت الكثير من جاذبيتها في عالم أعمال متغير يحتاج إلى مدارك واسعة ومتنوعة Focuses on providing abroad business background .

والخلاصة أن لدينا مؤسسات تعليمية تعاني من مشاكل خطيرة ولا يمكن إنكار تلك المشاكل .. وتوجد شكاوى لا يستهان بها حول خدماتنا ومنتجاتنا .. إن التعليم الجامعي في خطر .. وبافتراض نجاح بعض البرامج الحالية، فإن ذلك ليس هو المهم ولكن الأهم هو أن نعمل جاهدين على أن نضيف قيمة عالية high value لطلبتنا ونحن بصدد تجهيزهم للانخراط في عالم أعمال يتغير بسرعة Fast changing business world .

ونحن نملك القدرة على القيام بذلك على أكمل وجه، فقط نحتاج أن نخرج من النطاق الموروث الذي ورثناه .. نحتاج إلى أفكار خلاقة، وأن نعطي لأنفسنا المرونة ونحزم أمرنا ونبدأ في التدريس والبحث عن مجالات جديدة.

مثلاً - نحن في المحاسبة- نفهم في القياس وندرسه جيداً والمطلوب فقط مساعدة المنشآت ومساعدة الطلبة على تطوير مقاييس جديدة ذات علاقة بالأداء. كما أننا نفهم جيداً نظم المعلومات، ونتفوق في تدريس أقدم وأعرق نظام للمعلومات .. ولكن فقط نريد أن نذهب إلى ما وراء (ما بعد) المحاسبة المالية ونساعد المنشآت ونساعد طلبتنا في تطوير

لا يوجد الاتصال أو الاحتكاك الكافي بالممارسة المهنية، في الواقع الميداني، ومن ثم فهي تعيش متفوقة أو بعيدة out of touch عن السوق وعن توقعات المنافسة.

٦- من حيث التوجه الاستراتيجي Strategic direction :

■ قد تكون بعض الأقسام قد أحرزت تقدماً ما في السنوات القليلة القادمة وقامت بإجراء بعض التغييرات ولكن -للأسف- يمكن وصف تلك المحاولات بأنها غير كافية وغير جوهريّة وأخذت مساراً خاطئاً (أو بمعنى آخر لم تكن في الاتجاه الصحيح).

■ التعليم المحاسبي -مثلاً- يعاني من المحرك الرئيس للتغيير والمحدد للاتجاه Lack of Leadership and direction .

ولقد سبق أن سمعنا عن تلك الانتقادات ولكن ليس بنفس قوة وزخم انتقادات اليوم، أو ليس بنفس قوة وإجماع اليوم. ذلك أنه يمكن تجاهل تلك الأصوات إذا كانت على مستوى فردي (غير جماعي) .. ولكن، وبالنظر إلى تلك الدعوات الجماعية اليوم، فإننا بحاجة إلى تغيير جذري يعكس احتياجات السوق. إن منهجنا التقليدي المحاسبي قد يقدم لنا محاسباً جيداً a good accountant، ولكن عالم الأعمال يحتاج إلى رجل أعمال جيد a good bussinepersion .

إننا نعاني من تفاصيل كثيرة في المحتوى لدرجة المبالغة، ومعالجات فنية لدرجة المبالغة .. إنها برامج

أساس قاعدة "حذاء واحد يناسب الجميع" a one shoe fits all، سواء عند تطوير المنهجيات أو طرق التدريس أو .. الخ، والأصل أنه لا يوجد نموذج واحد أو وصفة سحرية تناسب كل الكليات أو جميع الأقسام. فكل قسم داخل الكلية يجب أن يقرر لنفسه كيف ستكون استجابته!!!

(ب) يجب تشجيع رؤساء الأقسام بشدة على وضع مراحل التخطيط الاستراتيجي لقسمه وأن يلقي بالمسؤولية على عاتق أعضاء هيئة التدريس الملتزمين والأكفاء لديه، وأن يوفر لهؤلاء الموارد اللازمة لإكمال وإنجاح هذا العمل في الوقت المحدد، والإجراء السريع مطلوب في تلك اللحظة.

(ج) على جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم الاستفادة من الأزمنة التي تواجه التعليم في تقييم أوضاعهم الخاصة، وتحديد واختيار الخطط الاستراتيجية لتحقيق النجاح.

وعند تنفيذ الخطة الاستراتيجية، عليك بإتباع عدة خطوات، والقيام بعدة استفسارات، وفي المقام الأول -وكحد أدنى- ننصحك بأن تأخذ في الاعتبار القضايا التالية:

٢- قم بتقييم البيئة التي يوجد فيها البرنامج -Asses the Environ-ment your Program is facing

أولى الخطوات في عملية التخطيط الاستراتيجي هي تقييم للبيئة التي يتواجد بها القسم والكلية، وهذا يتطلب أخذ الأسئلة التالية في الاعتبار:

أ- من هم المستخدمون الأساسيون لطلبتنا؟ ما الذي يتوقعونه من القوة ونقاط الضعف؟ هل نحن مرتاحون (سعداء) لهؤلاء المستخدمين؟ أم يجب أن نبحث لطلبتنا عن شركات أخرى مختلفة لتوظيفهم؟ ما هي الرواتب والمكافآت المستعدون لدفعها، وما هي الفرص الأخرى المتاحة التي يمكن أن نوجدها لطلبتنا؟

ب- من أين يأتي طلبتنا (مدخلاتنا)، ومن أين سيأتون في المستقبل؟ وما الذي يتوقعه الطلبة منا؟ وهل من المتوقع أن يستمر تدفق الطلبة؟ وإذا كانت الإجابة بلا ما التهديد الذي سيلحق بنا؟ وما هي المجالات الأخرى المتاحة لتوظيف طلبتنا؟

ج- ما هي جوانب القوة والضعف في كليتنا اليوم؟ هل لدينا فائض أم عجز؟ وهل نحتاج إلى المزيد من الكليات؟ ما الذي ستكون عليه نقاط القوة والضعف إذا تغيرت التركيبة الطلابية؟

د- ما هي نقاط القوة والضعف في الكلية التي ننتمي إليها؟ وماذا عن الجامعة؟ هل البرامج التي نقدمها تكمل وتتناسب (تتلاءم) مع برامج الكليات الأخرى؟

هـ- هل لدينا موارد متاحة كافية؟ هل ستعرض تلك الموارد للخطر إذا حدث تغير في طلبتنا؟ هل توجد سبل أخرى لتطوير مواردنا؟

٢- قم بدراسة كل درجة جامعية يتم منحها بعناية: Consider Carefully Every Degree Offered

ثانياً، نحن نشجعك بقوة أن تقوم بفحص كل درجة تقوم بمنحها، وتتساءل عن جدوى الاستمرار في كل منها، وهذا التساؤل يجب أن يتضمن ما يلي:

أ- هل هناك جدوى أو مصلحة من الاستمرار في منح درجة مستقلة في بكالوريوس المحاسبة؟

ب- هل الأفضل دمج درجة بكالوريوس المحاسبة مع درجات أخرى ذات علاقة كالمالية، نظم المعلومات، والاستراتيجيات؟

ج- هل من الأفضل أن نقتصر على المحاسبة؟

د- هل من الأفضل أن نقدم سنة خامسة أم برنامج للماجستير؟

هـ- هل نصح بمنابة قسم خدمي (مساعد) a Service department للأقسام الأخرى في نفس الكلية؟

ز- هل نركز فقط على برنامج الM.B.A.؟

ح- هل نستمر في تقديم برنامج الدكتوراه؟ وإذا كانت الإجابة بنعم فهل تم تصميم هذا البرنامج بالشكل المطلوب؟

ط- هل من الأفضل أن نضيف برامج جديدة ومختلفة؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي وماذا ستكون؟

إنها أسئلة في غاية الأهمية، وهي تأخذك بعيداً عن مقولة حذاء واحد يناسب الكل أو الجميع a one-Size-fits-all approach فنظراً لأن الأقسام المماثلة في الكليات الأخرى لديها تشكيلة من كافة البرامج، فإن الكثيرين يعتقدون أننا لا بد أن نكون مثلهم. ولكن

والاقتصاد *economics* واستراتيجيات الأعمال *business Strategy*. إن تطبيق تلك الإستراتيجية أو هذا المدخل يتطلب إشراك أعضاء هيئة تدريس من غير قسم المحاسبة *ninaccounting faculty* في تخصص (المحاسبة + الاستشارات) أو إعادة تأهيل أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة الحاليين. وهذا النطاق الموسع لمنهجية هذا المدخل يستوجب ويحتم تخفيض الوقت والعمق اللازمين والمخصصين للمقررات المحاسبية التقليدية. وهذه المنهجية الموسعة يمكن تقديمها على فترة خمس سنوات على غرار الخمس سنوات الحالية (الـ ١٥٠ ساعة).

الإستراتيجية الثانية:

تقوم هذه الإستراتيجية على تبني برنامج يجمع (يوحد) بين المحاسبة والنظم *an accounting systems degree* هذه الإستراتيجية يؤيدها ويدعمها الكثير ممن تم استقصاؤهم وممن تمت مقابلتهم في دراسات تختص بتطوير التعليم المحاسبي في أمريكا، إذ اقترح هؤلاء أن التعليم المحاسبي في حاجة ماسة إلى بذل جهد في مجال ماهية المحاسبة (فهم المحاسبة بشكل أوسع من النظرة التقليدية السائدة)، والنظر إليها كجزء أو امتداد لنظم المعلومات في المنشآت الكبيرة. ومع النظرة الموسعة للمعلومات من وجهة النظر المحاسبية يكون من المنطقي

طرق علم أصول التدريس، ويطلب من الطالب القيام بإعداد بحث (رسالة) بالاشتراك مع جهات مهنية وأيضاً القيام بأبحاث (ميدانية/عملية/سلوكية/.. الخ). ومع التسليم بأن التعليم المحاسبي، عالم المال والأعمال في تغير مستمر، فإن الاندماج *a Combination* مع فروع معرفة أخرى ذات علاقة يكون أكثر جاذبية من البرامج الحالية، وسوف أقدم فيما يلي مجموعة من الإستراتيجيات التي يمكن الاسترشاد بها في تطوير وتحسين التعليم المحاسبي *Improving Accounting Education*:

الإستراتيجية الأولى:

تقوم هذه الإستراتيجية على تبني برنامج واحد يرتبط بفروع معرفة أخرى ذات علاقة. مثل هذا البرنامج يتفق مع تطلعات معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي *AICPA*، ومعهد المحاسبين الإداريين سابقاً *IMA*. وتقوم تلك الإستراتيجية على إعادة تصميم *redesign* المنهجية المحاسبية من أجل تأهيل وإعداد الطالب لكي يكون خبيراً محاسبياً، مع أساس قوي ومتين في القياس، ولكن أيضاً مع التركيز على إعدادهم بشكل أكبر للعمل كخبراء ومستشارين *business consultants and advisors*. مثل هذا البرنامج يجب أن يتضمن بعضاً من المحاسبة *Some accounting* ولكنه يجب أن يشمل على مزيد من التغطية لنظم المعلومات *information systems*،

الأفضل من ذلك أن نركز على شيء واحد أو شيئين فقط. والبرامج البديلة التي يمكن لفريق التخطيط الاستراتيجي أن يفاضل ويختار من بينها تشمل ما يلي:

أ- برنامج وحيد في المحاسبة لا غير يتم تصميمه كدرجة تحضيرية للـ *M.B.A* أو لبرامج أخرى وهذا يتطلب أو لا بد أن يقتصر بتطوير في المنهجية ومحتواها لإعداد الطالب للانخراط في مثل تلك الدرجات؟
ب- توليفه من برنامج ما قبل التخرج وبرنامج ما بعد التخرج مع فرع من المعارف الأخرى.

ج- برنامج عالي الكفاءة يقدم على مدار خمس سنوات يعطي درجة الماجستير في المحاسبة يشبه تماماً درجة *M.B.A* الحالية ولكن بشرط تطوير منهجية ومحتوى المقررات المحاسبية.

د- تخصص فرعي في المحاسبة *An accounting minor* لطلبة العلوم الإنسانية أو الاجتماعية *humanities or Social science degree* يتضمن من ثلاث إلى أربع مقررات محاسبية لكنها يجب أن تختلف كثيراً عن مقررات مبادئ المحاسبة والمحاسبة المتوسطة والمحاسبة الإدارية والتكاليف التي نقدمها الآن.

هـ- برنامج يركز على المحاسبة التقليدية مع برنامج لمدة سنتين في الـ *M.B.A* تكون الأولوية فيه لسلسلة الأنشطة التي تضيف قيمة عالية.

ز- برنامج دكتوراه يتعرض لبعض

أن نجمع/ نوحّد بين المقررات المحاسبية التقليدية ومقررات نظم المعلومات. مرة أخرى، مثل هذه الإستراتيجية تتطلب منا تخفيض كل من الوقت والعمق اللازمين والمخصصين للمحاسبة التقليدية وإعطاء المزيد لدراسة نظم المعلومات.

الإستراتيجية الثالثة:

تقوم هذه الإستراتيجية على تطوير درجة جامعية تجمع بين المحاسبة/ والمالية an accounting/ an finance degree. إن النظر إلى المحاسبة على أنها نظام معلومات يروق لفئة تنظر إلى المحاسبة على أنها ذات فائدة ومنفعة في إدارة الشركات واتخاذ القرارات الإدارية. وعلى الجانب الآخر، فإن دور المحاسبة هام وحيوي بالنسبة لأسواق المال financial market. فمن وجهة الأسواق المالية يكون من المناسب/ الأفضل التوحيد بين المحاسبة والمالية في درجة واحدة. مثل هذا البرنامج الموحد (المتكامل) يقدم خريجاً على دراية بمراحل التقارير المالية وإلمام بأثر التقارير المالية على الأسواق المالية، وإتقان لكيفية تحليل واستخدام المعلومات المالية في اتخاذ قرارات استثمارية وسوقية أفضل.

هذه فقط ثلاثة من عدة خيارات لتوحيد الدرجات، وأيما كانت الإستراتيجية المختارة، فعلى أعضاء هيئة التدريس الأكاديميين بأقسام المحاسبة accounting educators العمل بجد وبعزم للتخلص من العقلية المتحجرة (أو المصومعة) "silo"

mentality والجدران المغلقة (المغلقة) والتي تقوم على عزل أساتذة المحاسبة وقاعاتهم (فصولهم) عن البقية في كلية إدارة الأعمال. إن الاستمرار في سياسة عزل القسم ليست بالسياسة الحكيمة a wise strategy إذا أخذنا في الاعتبار وبنظرة محايدة الحاجة المستقبلية لخريجينا والمتمثلة في ضرورة أن تتوفر لديهم خلفية واسعة عن عالم الأعمال A broad business background.

أما بالنسبة للأقسام والأعضاء الذين لا يرغبون في توسيع تخصصهم (الرئيس)، فالأولى لهم هجر (ترك) أو الاستغناء عن هذا التخصص والتحول إلى مزودي خدمة (قسم مساعد / أو خدمي becoming a service provider) للفروع الأخرى في نفس الكلية، وهذا هو الوضع الأفضل لهم في تلك الحالة. ويجب على كل خريج في كلية إدارة الأعمال أن يكون لديه فهماً أساسياً بالمحاسبة وبنفس الطريقة التي يجب أن يكون عليها فهمه بالأساليب الكمية والاقتصاد. ولا يضير أو (ولا يعد عيباً) There is no shame أن يكون القسم مزود خدمي (قسم خدمي/ مساعد) لبرامج الدرجات الأخرى. مثل هذه الإستراتيجية تتطلب إحداث تغيير في فكر أعضاء هيئة التدريس، وإعطاء الأولوية للوصول إلى درجة عالية من التكامل بين الأقسام.

٣- قم بدراسة المنهج والمحتوى بعناية Consider Carefully you Curriculum and Course Content

إننا نشجعك بقوة وأنت في مرحلة التخطيط الإستراتيجي أن تتحدى المنهج والمحتوى وتقلص الأجزاء التقليدية من المقررات (الأولية) لصالح المقررات الأكثر تقدماً. وبالنظر إلى كل مقرر، يجب أن تثير التساؤلات التالية:

أ- هل ما نقوم بتدريسه وما نغطيه من موضوعات ستناسب مع عالم الأعمال اليوم أو هل قمنا بعمل تغييرات جوهرية لكي تعكس التكنولوجيا، وزيادة حدة المنافسة بين الشركات؟

ب- هل نقوم بتدريس المفاهيم الهامة بأساليب كفؤة وفعالة efficient and effective way. بمعنى هل نستخدم علم أصولك التدريس (بيداغوجيا) أثناء تدريسنا؟

ج- هل نشترك بشكل كاف مع فروع المعرفة أو المقررات الأخرى ذات العلاقة؟ هل تتوفر الفرصة للخروج من التوقع أو من الصومعة المسيطرة علينا؟

لا بد أن تقوم كل كلية أو كل قسم بالإجابة على تلك الأسئلة في ظل البيئة التي تعمل بها.

ومع ذلك وبناءً على فهمنا لمجريات الأحداث الحالية، فإننا نعتقد بحتمية وأهمية إجراء تغييرات هامة وجذرية في المنهج والمحتوى، وإليك بعض الأفكار في هذا الخصوص:

■ يجب أن تركز مقررات مبادئ المحاسبة (المقررات الأولية) بشكل أقل على عملية إعداد القوائم المالية وبشكل أكبر على التحليل. قد يؤدي بنا ذلك إلى اكتشاف الدور الذي تلعبه المحاسبة في

بحاجة إلى مقررات أخرى لتغذية المنهج. وهذا هو بيت القصي أو تلك هي النقطة الرئيسية التي نحاول إيصالها - نحن لسنا بحاجة لكي نغطي الموضوعات التقليدية- فمن الأشياء المرغوب فيها عدم تغطيتها كل الموضوعات بعمق. المهم هو تعليم الطالب كيفية الحصول على الإجابة وكيف يتعلم. وبصراحة لا يتوفر لأعضاء هيئة التدريس ميزة تتعدى الممارسة في توصيل الجوانب الفنية بكفاءة عالية. وبدلاً من ذلك، تتوفر لديهم المنافسة فيما يتعلق بالتركيز على الأساسيات وبناء المهارات. وهذا التغيير في التوجه سيكون صعباً بالنسبة للكثيرين الذين يعتقدون بأنهم هم الموهوبون والملمون بالمعارف وأن الطلبة يجب أن يأخذوا دائماً دور المستمعين (الجالسين) فقط. والبعض سيشتك في تلك المنهجية نظراً لأنها لا تشمل مقرراً معيناً أو مقررات يعتقدون بأنها هامة. لكن المنهجية المقترحة في هذا المقام هي واحدة فقط من مجموعة المقررات المحتملة. الشيء الهام والذي نؤكد عليه هو أن كل قسم يجب أن يبدأ من نقطة الصفر، ويستغني عن كل المقررات التي لا يحتاجها وأن يكون التركيز فقط على المقررات والبرامج التي تضيف قيمة Value-added.

٤- خذ في الاعتبار وبعناية علم أصول التدريس داخل قاعة الدرس Consider Carefully the pedagogy in every class

١- المحاسبة ودورها في المجتمع: مهنة المحاسبة.

٢- تحليل المعلومات المحاسبية: ما الذي تخبرنا به المعلومات المحاسبية؟

٣- استخدام المعلومة المحاسبية (مالية، غير مالية) في اتخاذ القرارات.

٤- الرقابة وتحليل المخاطر.

٥- بحوث في التقارير المالية. أين وكيف تطبق المعايير؟

٦- استخدام التكنولوجيا في مجال الأعمال واتخاذ القرارات (التكنولوجيا كأداة مساعدة وأثر التكنولوجيا على إستراتيجيات الأعمال).

٧- المحاسبة الضريبية (أفراد، شركات/دخل، مبيعات، عقارات.. الخ) وأثرها على اتخاذ القرارات.

٨- استخدام المعلومات المحاسبية في الصناعات المختلفة (مقرر مبني على استخدام حالات) مع التركيز على طبيعة تلك الصناعات والقضايا المحاسبية الموجودة.

٩- الخدمات المهنية الأخرى (مثال: التخطيط المالي الفردي (الشخصي)، فحص الغش، الاستشارات الإستراتيجية).

١٠- القليل وليس الكثير من مقررات اختيارية تسمح ببعض التخصص.

وبعد النظر إلى تلك الموضوعات، قد يقول قائل إنه لا توجد أي طريقة لجمع كل تلك الموضوعات معاً وتغطيتها في مقرر واحد. فأساتذة المحاسبة المتوسطة، والتكاليف والضرائب - على سبيل المثال - سيصرخون ويقولون نحن

أسواق المال الرأسمالية وفي المؤسسات وبما يساعدنا في تشكيل المهنة. لا بد أن يقدم المحتوى المادة التي يحتاجها المحاسب لكي يصبح خبيراً، مستشاراً، ومخططاً استراتيجياً.

■ يجب أن تركز المقررات التالية لمقرر المبادئ على الموضوعات الإدارية Managerial Topics والتي تتعلق باستخدام المعلومات في اتخاذ القرارات.

■ يجب جمع (توحيد) مقررات المحاسبة المتوسطة في مقرر واحد يركز على التحليل بدلاً من التركيز على معايير معينة وبمزيد من التفصيل.

وبالمثل، لماذا نتمسك بمقررات مستقلة في التكاليف، وفي المحاسبة المتقدمة؟ لماذا لا نستغني عنها؟ لماذا لا نطور مقررًا ضريبياً وزكويًا واحداً لكل من الأفراد والشركات؟ وبعد ذلك ينبغي عليك التفكير في الطرق أو الوسائل اللازمة لإمام الطلبة بحالات مختلفة كالصناعة، الخدمات المالية، البيع بالتجزئة، الخدمات المختلفة، وإطلاع الطلبة على النموذج الاقتصادي للشركات الصناعية وكيفية توليدها للربح، وكذلك على الأنواع الأخرى من الشركات. بالإضافة لما سبق، إبحث عن طريقة للرقابة وتحليل المخاطر Control and risk analysis.

وبالتحديد، نكرر الحاجة إلى تطوير المهارات. والخلاصة أو النتيجة هي أن منهجيتنا يجب أن تغطي الموضوعات التالية:

أخيراً، نحن نشجع وبقوة فريق التخطيط الإستراتيجي أن يتحدى ويصراوة علم أصول التدريس في كل صف دراسي، وعلى الفريق أن يتساءل عما يلي:

- هل تسمح طرق تدريسنا بتطوير وتممية المهارات المطلوبة؟
- هل تعتمد طرق تدريسنا كثيراً على أسلوب المحاضرات وعلى التلقين والحفظ؟
- هل نعلم على الاحتكاك بالعالم الخارجي (الفعلي) والتجارب خارج قاعة الدرس بالشكل المناسب والفعال؟

لقد آن الأوان لكي نبتعد عن أسلوب الاعتماد على المحاضرات ونتحرك باتجاه مداخل تدريس تعتمد على حالات تغطي المملكة العربية السعودية -حالات يتعلم منها الطالب مهارات التحليل، وحالات تتعلق بعدم التأكد- مع تكليف الطالب بمهام كتابية وشفوية، وإجراء اختبارات مفاجئة quizzes في أعقاب المحاضرات، واستخدام الفيديو (أو العرض المرئي) لتعليم مهارات التوصيل ومهارات الاستماع. أيضاً نحن في حاجة إلى استخدام علم أصول التدريس لتعليم الطالب العمل المشترك ومهارات القيادة، ولعب الأدوار لتعلم مهارة المفاوضات، وتكليف الطلاب بمهام تكنولوجية لتعلم التكنولوجيا، وإعداد مشاريع كبيرة لاكتساب مهارة إدارة المشروعات. كما نتطلع إلى طرق فعالة تتضمن المهنية في المراحل التعليمية، واستغلال الأنشطة اللاصفية (مثل التدريب، العمل

الميداني)، كما نتطلع إلى قيام الطلبة بإجراء البحوث على الويب web واستخدام التنوع الهائل في البيانات

المتاحة. ويوضح الرسم التالي قرارات التخطيط الاستراتيجي لكل برنامج تم اختياره:

ما هي طرق التدريس التي سنستخدمها؟	ما الذي ينبغي أن تكون عليه محتويات مقرراتنا؟ ما هي المقررات التي ينبغي تقديمها؟ كيف نحدد موضوعات منهجيتنا؟	ما هي البرامج التي ينبغي أن تكون لدينا؟ هل نقوم بتحالفات إستراتيجية مع برامج أو فروع أخرى؟	ما هي بيئتنا، وما هي مواردها؟ ومن هم طلبتنا، ومن هم مستخدميهم؟
-----------------------------------	--	--	--

يجب أن تبقى الكلية في حالة اتصال دائم بالتطورات العالمية السريعة. وفي بيئة تقترب من سوق عالمي واحد ضخم فلا بد أن يكون للكلية اهتمام عالمي أيضاً التدريس من منظور عالمي a global perspective. لا بد للكلية من أن يكون لها دور في الاستشارات، والتفاعل مع المجتمع، والإطلاع على تجارب العالم الفعلي (الحقيقي) حتى تكون على إلمام وفهم بطبيعة التغييرات المطلوبة. كما يجب على الكلية أن تكون قارئة شرهة لأبحاث الآخرين وللجرائد والمجلات المهمة بعالم الأعمال وكذلك الدوريات.

يجب علي كل برنامج وكلية أن يحددوا المزايا التنافسية التي تتوفر لهما وجوانب القوة وأن يعملوا بقوة على المحافظة عليها.

"إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

ه- الحاجة للاستثمار في الكلية
The need to Invest in faculty Development
لا يمكن للجامعة أن تتوقع من الكليات التي لا تملك إلا المهارات والمعارف البالية (منتهية الصلاحية) أن تقوم بإحداث التغييرات المطلوبة اليوم. فأقسام المحاسبة تقوم بتدريس موضوعات وتستخدم طرق غير ذات علاقة. لكي تبقى الأقسام والكليات فلا بد لها من موارد الأمر الذي يحتم عليها أن تتطور تكنولوجياً، وعالمياً، وأن يتوفر لديها المعرفة الواسعة بعالم المال وبالمحاسبة. يجب أن يسمح لها بالتفاعل مع المهمة ومع الكليات الأخرى ذات الفروع المعرفية الأخرى. والكليات التي لا تتوفر لها الموارد الكافية اللازمة للتطوير سوف تجد نفسها غير قادرة على القيام بالتغييرات المطلوبة.

والنتيجة الحتمية هي انكماش وتقلص مستمر في برامجها وانخفاض في فعاليتها.

"ملحق"

يتضمن هذا الملحق ثلاثة أجزاء يختص الجزء الأول ببعض المقررات الجديدة التي قامت بعض الجامعات الأمريكية بإدخالها حديثاً في مرحلة البكالوريوس كنوع من التغيير، والجزء الثاني يختص ببعض الطرق الفعالة في التدريس، أما الجزء الثالث فيختص بالمهارات التي يجب على الطالب اكتسابها:

الجزء الأول	الجزء الثاني	الجزء الثالث
مقررات تمت إضافتها حديثاً	طرق تدريس فعالة	مهارات ينبغي اكتسابها
e-Business or e-Commerce Business Communications Accounting Communications Advanced Written Communications and Presentation Academic Written Academic Reading Public Speaking Oral Communications Ethics Ethics in Business Accounting Ethics Accounting In Business Legal Environment of Business Statistics for Business Decisions Risk Analysis and Control Business Consulting Strategic Cost Management Planning and Strategy Management Advisory Services Shareholder Value Creation	Team work Team Teaching Oral Presentation Case Analysis Current Issues Role Playing Technology Assignment Videos	Knowledge Skills, (KSAS) Abilities Communication Skills Written Skills Presentation Skills Solving Problems Skills Critical Thinking Skills Analysis Skills Strategic Planning Skills Technology Adeptness
dr_saleheid@yahoo.come-mail:		

counting Profession. Montvale, NJ: IMA.

* Melancon, B. 1998. The changing strategy for the profession, the CPA and the AICPA: What this means for the education community. Accounting Horizons (December) :397-408.

* Perspectives on Education: Capabilities for success in the Accounting Profession (The White Paper). 1979. Arthur Young, Coopers & Lybrand, Deloitte Haskins & Sells, Ernst & Whinney, Peat Marwick Main & Co., Price Waterhouse, and Touche Ross. New York, NY.

* Petersen, M. 1999. Shortage of Accounting Students raises concerns on audit quality. New York Time (February 19) : A1,S3-4.

* Russell, G. Siegel, and C.S. Kulesza. 1999. Counting more, counting less. Strategic Finance (September): 39-44 .

* Siegel, G., and C.S.Kulesza. 1996. The coming changes in management accounting education. Management Accounting (January) :43-47 .

Education Series . 16. American Accounting Association, Sarasota. FL.

* Berton, L. 1994. College courses on Accounting get poor grade. Wall Street Journal (August 12): B1.

* Brachner, J.W. 2000. Suggested Framework for Accounting Curriculum to Begin the 21 st Century. Montvale, NJ: IMA.

* Cottle, Drews-Bryan, and McKenzie. 1995. Cooperative Learning. Edited by Pincus. St. Louis, MO: Federation of School of Accountancy.

* Elliott, R.K. 1999. Steering a course for the future. Incoming AICPA chairman remarks, Seattle, WA, October 19 .

* Ernst & Young LLP. 1994. The Challenge of Pervasive: Business Education in the year 2000. New York, NY: Ernst & Young.

* Fleming, P.D. 1999. Steering a course for the future. Journal of Accountancy (November) : 35-39 .

* Institute of Management Accountants (IMA). 1999. Counting More, Counting Less: Transformation in the Management Ac-

مراجع البحث:

* Accounting Education Change Commission (AECC). 1990. Objectives of education for accountants: Position statement number one. Issues in Accounting Education (fall): 307-312 .

* American Accounting Association (AAA), Committee on the future Structure, Content, and Scope of Accounting Education (The Bedford Committee). 1986.

Future Accounting education : Preparing for the expanding profession. Issues in Accounting Education (Spring): 168-195 .

* American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1998. CPA vision project identifies top five issues for profession. The CPA Letter (April): 1.12 .

* American Institute of Certified Public Accountants (AICPA), 1998. 150-hour requirement. <http://www.aicpa.org/mem-education/requirement>. AICPA web site: members/div/career/150bkg.htm

* Albrecht . W . S . Sak. R.J. (2000). Accounting education: Charting the course through a perilous future . Accounting Edu-

في دائرة الضوء

بيت الزكاة

مادة ٢

تتكون موارد بيت الزكاة من الآتي:
أ- أموال الزكاة التي تقدم طواعية من الأفراد أو من غيرهم.
ب- الهبات والتبرعات التي تقدم من الهيئات والمؤسسات العامة والجمعيات والشركات والأفراد التي يقبلها مجلس الإدارة.
ج- الإعانات السنوية من الدولة.

مادة ٣

يكون لبيت الزكاة مجلس إدارة برئاسة وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وعضوية كل من:
أ- وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
ب- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
ج- مدير عام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
د- مدير إدارة شؤون القصر.
هـ- ستة من الكويتيين من ذوي الخبرة والكفاءة ممن لا يتولون أي وظيفة عامة ويتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

مادة ٤

يختص مجلس الإدارة بما يلي:
أ- رسم السياسة العامة لبيت الزكاة ووضع اللوائح المالية والإدارية واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.
ب- تحديد أولوية ومقدار ما يصرف من الأموال في مصارف الزكاة الشرعية وفي أوجه الخير والبر العام ووفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

مادة ٥

يسري على موظفي البيت قانون الخدمة المدنية والقواعد والأحكام المطبقة على سائر الموظفين العموميين.
على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره.

أمير الكويت

جابر الأحمد

صدر بقصر السيف

في ٢١ ربيع الأول ١٤٠٣هـ

١٦ يناير ١٩٨٢م.

لقد كانت نشأة بيت الزكاة بصدور المرسوم الأميري رقم ٥ لعام ١٩٨٢، الصادر عن أمير البلاد المغفور له بإذن الله الشيخ/ جابر الأحمد الجابر الصباح، استجابة لحاجة المجتمع الكويتي إلى وجود هيئة رسمية تختص بإدارة أموال الزكاة والخيرات وتوجيهها إلى المصارف الشرعية، بشكل يتناسب مع أساليب الإدارة الحديثة والحياة المعاصرة، وقد تمثلت حاجة المجتمع إلى إنشاء هذه الهيئة من خلال المقترحين المقدمين إلى مجلس الأمة الكويتي من قبل النائبين الفاضلين السيد/ جاسم محمد عبد المحسن الخرافي، والسيد/ مشاري جاسم العنجري، حيث قدما مقترحين لجمع وتوزيع أموال الزكاة في دولة الكويت، مما يعد تعبيراً عن إرادة الشعب وحاجة المجتمع إلى وجود مثل هذا العمل الخيري المؤسسي، ثم ساهمت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دمج المقترحين المقدمين في مشروع واحد وافق عليه مجلس الأمة، وجاء المرسوم الأميري مصدقاً عليه، ومعلنًا عن إنشاء هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة تحمل اسم بيت الزكاة، لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية. وبالفعل كان صدور هذا القانون في يناير ١٩٨٢م إيذاناً ببدء العمل في بيت الزكاة الكويتي، وببدء أنشطته التي انطلقت منذ ذلك الحين حاملة معها رسالة خيرة، مبنها والعطاء إلى العالم أجمع، وفيما يلي نص القانون...

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨٢

بشأن إنشاء بيت الزكاة

- بعد الإطلاع على المواد ٢ و ٧ و ٨ و ٦٥ و ١٠٩ و ١٣٣ من الدستور.

- وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

- وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية.

- وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٤ ابريل ١٩٧٩ في شأن نظام الخدمة المدنية.

- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة ١

تشأ هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

الرؤية ، الرسالة ، الغايات الإستراتيجية

وانطلاق من ذلك المرسوم، بدأ بيت الزكاة كمؤسسة ناشئة في ذلك الحين في تحديد رؤيته ورسالته، وفي صياغة غاياته وأهدافه العامة التي يعمل من أجل تحقيقها، حيث يعمل بيت الزكاة من خلال منظور متكامل لأهدافه الإستراتيجية، ورسالته الشاملة التي يحملها، معبراً عن رؤية شاملة قوامها .

الرؤية

الريادة والتميز في خدمة فريضة الزكاة والعمل الخيري محلياً وخارجياً

كما عبرت الفلسفة التي بنى عليها بيت الزكاة عن الرسالة التي حملها البيت على مدى سنوات متواصلة، والتي أدرجت ضمن الأدبيات والوثائق الصادرة عنه في أكثر من إصدار، وفي أكثر من شكل، حتى تبلورت في الإطار العام لإستراتيجية بيت الزكاة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ .

الرسالة

تنمية موارد الزكاة والخيرات وإنفاقها في مصارفها الشرعية بأعلى مستوى من الكفاءة والتميز

ولما كانت رسالة البيت على درجة من الوضوح والتحديد فإن هذا انعكس، على وضوح وتحديد الأهداف العامة التي يسعى بيت الزكاة إلى تحقيقها حيث جاءت بشكل واقعي، مستمدة من روح هذه الرسالة السامية ومعبرة احتياجات المجتمع وتطلعاته، تنطلق من أرض الواقع نحو آمال وطموحات كبيرة، قادرة على مواجهة التحديات .. حيث تم صياغة الأهداف العامة لبيت الزكاة كما يلي:

الغايات الإستراتيجية

- ١- تنمية موارد الزكاة والخيرات.
- ٢- تطوير وتنويع خدمات وأوجه الإنفاق لموارد الزكاة والخيرات.
- ٣- رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتطوير البناء التنظيمي للبيت.
- ٤- تطوير النشاط العلمي للزكاة.

تطور البناء المؤسسي

كما تحظى اللجان المختصة بالاستثمار وتنمية الإيرادات بنفس الدرجة من المشاركة الخارجية، حيث يرأسها ويشارك في عضويتها أعضاء من مجلس الإدارة أيضاً، مثل لجنة الاستثمار التي تختص بمتابعة أداء المحفظة الاستثمارية لبيت الزكاة بشقيها المالي والعقاري، ولجنة تنمية الموارد التي تختص بمتابعة قنوات التحصيل والخدمات الموجهة لشرائح المتبرعين، حيث يتم العمل من خلال هاتين اللجنتين على اتخاذ القرارات الهامة حول القضايا التي تتعلق بإيرادات البيت، وطرق تعزيزها، وفي أساليب التعامل مع المتبرعين وتطوير الخدمات الموجهة لهم.

ويشرف مجلس إدارة البيت، برئاسة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية على سير العمل في هذه اللجان، عبر التقارير التي ترفعها هذه اللجان، والتي تقدم بشكل دوري، حيث يتم الإطلاع عليها من قبل المجلس.

الهيئة الشرعية

يحرص بيت الزكاة -كمؤسسة قائمة على فريضة شرعية إسلامية- على الالتزام بالضوابط والحدود الشرعية، كل الحرص على مطابقتها كافة أعماله لأحكام الشريعة الإسلامية، ومن أجل ذلك فقد قام البيت بإنشاء الهيئة الشرعية للبيت، التي تختص بالإطلاع على أعمال البيت وأنشطته المختلفة من أجل ضمان موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تقوم بإبداء الرأي الشرعي تجاه القضايا والمسائل التي تعرض عليها . وتتكون الهيئة الشرعية لبيت الزكاة من ستة أعضاء يتم اختيارهم من قبل مجلس الإدارة. وتختص الهيئة الشرعية لبيت الزكاة طبقاً للائحتها الداخلية بما يلي:

- ١- النظر في اللوائح التنظيمية لبيت الزكاة، واقتراح تصحيحها بما يوافق الشريعة الإسلامية.
- ٢- الإطلاع على أعمال بيت الزكاة وأنشطته لضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ٣- إبداء الرأي من الوجهة الشرعية في المسائل المعروضة على الهيئة من قبل مجلس الإدارة أو اللجان المتفرعة عنه أو إدارة بيت الزكاة.

٤- للهيئة في سبيل تمكينها من أداء مهامها الحق في الإطلاع على جميع اللوائح التنظيمية والنماذج العملية، والمبادئ المتبعة للتوريد والتنمية والتوزيع.

٥- للهيئة طلب النظر في التطبيقات العملية التي يظن أنها وقعت مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية.

الأسس الشرعية والرقابية وأنشطة التدقيق الداخلي والخارجي

يقع المكتب الشرعي في الهيكل التنظيمي لبيت الزكاة ضمن مجموعة الوحدات الإدارية التابعة للإدارة العليا، إذ يتبع إلى المدير العام بشكل مباشرة وذلك لأهمية الدور الذي يقوم عليه، فالمكتب الشرعي هو الجهة المختصة بعمل المراجعات وتحقيق الرقابة الشرعية على أعمال البيت، وبالتحضير والإعداد لمؤتمرات وندوات الزكاة التي ينظمها البيت، كما يختص بالرد على الاستفسارات التي ترد من قبل الجمهور حول الأحكام المتعلقة بالزكاة، وهو يعد لاجتماعات الهيئة الشرعية في بيت الزكاة لعرض الأسئلة الشرعية عليها ومتابعة فتاواها وتوصياتها.

ويعتمد بيت الزكاة على عدة أساليب في تطبيق مبادئ الرقابة الداخلية والخارجية، وفي التدقيق على أعمال البيت المختلفة، من أجل الوصول إلى أعلى مستويات الضبط والدقة مالياً وإدارياً، حيث يتبنى البيت مبدأ الشفافية كمنطلق أساسي في إدارة أموال الزكاة والخيرات، كما يعمل على تمكين السادة المتبرعين من الإطلاع على أوجه الصرف التي توجه إليها تبرعاتهم، انطلاقاً من إيمان بيت الزكاة بأهمية تطبيق مبدأ الشفافية في ترسيخ دعائم الثقة في بيت الزكاة كمؤسسة خيرية، وفي تكريس مصداقية البيت.

وتتم أعمال الرقابة في بيت الزكاة من خلال القنوات التالية:

- مكتب التدقيق: وهو وحدة داخلية، تقع في أعلى الهيكل التنظيمي للبيت، إذ تتبع مباشرة إلى المدير العام، وتختص بمراجعة الأعمال وفقاً للسياسات المعتمدة للتأكد من الالتزام بالأنشطة واللوائح والقواعد والسياسات والنظم المقررة مالياً وإدارياً.
- مكتب التدقيق الخارجي: وهو مراقب حسابات قانوني معتمد، يقوم بتطبيق معايير الرقابة على بيت الزكاة وفق الأسس والنظم الدولية المعتمدة، ويرفع تقريره السنوي إلى مجلس الإدارة.

- ديوان المحاسبة: وهو الجهة الرقابية التي تتبع مجلس الأمة، وتختص بالتدقيق اللاحق والرقابة المالية للتأكد من سلامة الإجراءات المالية التي يتعامل بها البيت.

- وزارة المالية: وهي الجهة الحكومية التي تختص باعتماد الميزانية التقديرية والحساب الختامي للتأكد من سلامة الإجراءات المالية ومطابقتها للوائح والنظم.

- مجلس الأمة: وهو الجهة المعبرة عن الرقابة البرلمانية والشعبية، والتي لها دوراً أساسياً في اعتماد الميزانية التقديرية والحساب الختامي للبيت.

ميثاق العمل

مع توسع أعمال وأنشطة بيت الزكاة ونمو عدد العاملين فيه وبدايه انتقال بيت الزكاة من مرحلة العمل التأسيسي إلى مرحلة الاستقرار برزت في سنة ١٩٧٩ ضرورة وجود ميثاق للعمل يساهم في تنمية الرقابة الذاتية لدى العاملين ويوضح حقوق وواجبات الموظف ويعمل على تنمية وتفعيل الأداء.

وبناء على اهتمام المدير العام آنذاك الدكتور فؤاد عبد الله العمر بموضوع تنمية الرقابة الذاتية لدى الموظفين قام مكتب التخطيط والتطوير والمتابعة بإعداد النسخة الأولى من ميثاق العمل وفي عام ١٩٧٩ صدر القرار الإداري باعتماد الميثاق ومذكرته التفسيرية وتم طباعته بشكل أنيق وتوزيعه على كافة العاملين، ووجد الميثاق قبولاً طيباً لدى الموظفين والمسؤولين والجهات الإدارية المهتمة لدوره البناء في تكريس مفهوم الرقابة الذاتية والانتقال بالموظف إلى تكريس الشعور بالمسؤولية والمشاركة الشخصية في تطوير العمل وتنمية الإيجابيات ومنع الانحرافات، ويحتوي الميثاق على جملة من قيم العمل مثل:

- التعرف على حقوقك كاملة كفرد في مؤسسة حكومية والمحافظة على واجباتك كموظف منوط به خدمة المجتمع،
- بذل الجهد لتطوير البيت بتقديم الأفكار والاقتراحات التي تؤدي لذلك، علماً بأن الاهتمام بتطوير العمل أحد الجوانب المهمة في تقييم العاملين.
- إنجاز الأعمال حسب الوقت اللازم لأداء العمل بإتقان دون تأخير أو تعطيل.
- الالتزام بالأخلاق والآداب الإسلامية والعمل على أن تكون تصرفاتك داخل وخارج البيت تليق بسمعة هذه المؤسسة الخيرية.

- طاعة الرؤساء في العمل فهذا ما حثنا عليه ديننا الحنيف وما أكدته مفاهيم العمل الإداري الحديث.
- التعاون مع الزملاء لأبعد الحدود لما فيه مصلحة البيت وأن تحب للأخرين ما تحبه لنفسك.
- الكلام القليل والعمل الكثير والابتعاد عن عادات العمل السيئة من أسس العمل في بيت الزكاة.
- الجرأة في الصدق في الحق في وقته مع إخلاص النية لله من غير تشهير ولا شماتة.
- تحري الحقائق من المصادر الصحيحة وعدم السماح للإشاعات بالاستمرار ولا تدع التهم تلقى جزافاً.
- رفع أي عمل ترتاب أو تشك به إلى رئيسك المباشر قبل أن تؤديه.
- معاملة المراجعين معاملة حسنة والتحلي بالحلم والتواضع والرحمة وتجنب الخلاف والنزاع مهما كانت الأسباب فشعارنا: ما كان الرفق في شيء إلا زانه.
- تعامل المسؤولين مع الموظفين أساسه الاحترام المتبادل والعمل على تحقيق المصلحة العامة ممثلين لقوله تعالى: ﴿ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾.
- الإطلاع على التعاميم والقرارات الإدارية التي تصدرها إدارة البيت والالتزام بها لتحقيق المصلحة العامة للبيت.
- المحافظة على ممتلكات ومرافق البيت، والعمل على استغلالها لما وضعت من أجله.
- رفض أي شخصية تقدم للموظف إذا كانت المقصود منها التأثير عليه وتوقع المنفعة العامة منه.
- عدم إفشاء السر أو إذاعة معلومات خاصة بالبيت ما لم تصدر في تصريح رسمي أو تنشر في أحد مطبوعات وإصدارات البيت.
- الامتناع عن القيام بأي عمل أو تصرف تتحرج من الحديث عنه للأخرين وتخشى أن ينشر في الصحف وذلك لحفظ سمعة البيت وسمعتك الشخصية.
- مراعاة القوانين في كل بلد تعمل به ما لم يتعارض والأحكام الشرعية أو لوائح وأنظمة بيت الزكاة.

دراسات وأبحاث رئيسية

اعتنى بيت الزكاة منذ إنشائه بالمنهج البحثي، حيث يعتمد البيت في مجالات التطوير وعمليات اتخاذ القرار على

- المخرجات والنتائج التي يستقيها من الدراسات والبحوث التي ينفذها داخلياً، كما يقوم في بعض الأحيان بالاستعانة بالأكاديميين من بعض الجهات المتخصصة.
- ومن أهم الدراسات التي دعمها بيت الزكاة، ووفر لها الجهود والدعم اللازمين:
- ١- دراسات تطوير وتحسين الخدمات التي يقدمها البيت للجمهور من المراجعين والمتبرعين، وذلك عبر سلسلة من البحوث الداخلية التي استهدفت مواقع الخدمة وإجراءاتها واللوائح التي تنظمها بشيء من التفصيل، والتي أسهمت إلى حد كبير في اتخاذ الخطوات التطويرية والإجراءات التحسينية المختلفة لرفع مستوى خدمة العملاء في البيت.
- ٢- دراسات وأبحاث وورش العمل المتعلقة بمفاهيم الجودة الشاملة وتطبيقاتها، والتي مهدت الطريق أمام حيازة بيت الزكاة على شهادة الجودة الإدارية في عام ٢٠٠٥م، حيث تم من خلالها تهيئة بيئة العمل، وبت فلسفة الجودة ومفاهيمها من أجل إيجاد المناخ الثقافي الملائم للبدء بآليات التطبيق المختلفة.
- ٣- دراسات الحوافز، والتي تم تنفيذها على مراحل مختلفة بحسب الحاجة ويهدف إضفاء مزيد من الدافعية على بيئة العمل، حيث تمكن بيت الزكاة من خلال هذه الدراسات من خلق مناخ مشجع على مضاعفة الأداء وتفعيل المنافسة الشريفة.
- ٤- دراسات قياس الرضاء الوظيفي والتي يتم تطبيقها على شريحة العاملين في بيت الزكاة، والتي تعكس مدى الاستقرار الذي يتمتع به الكادر الوظيفي ومدى تأثير على جودة الخدمات والمنتجات التي يقدمها البيت.
- ٥- دراسة انطباعات وتوجهات الجمهور تجاه بيت الزكاة، والتي تهدف إلى التعرف على الرأي العام في الشارع الكويتي حيال الأنشطة التي يقدمها البيت، تجاه الحملات الإعلامية التي ينفذها، وذلك بهدف الاستفادة من نتائج هذه الدراسات في إدخال التعديلات، وإضفاء التحسينات على كاف البرامج والأنشطة الموجهة للجمهور.
- ٦- الدراسات المرتبطة بالاستراتيجية وما يتصل بها من دراسات تهدف إلى تقييم مستويات الأداء ومعدلات الإنجاز، ودراسات الجدوى المرتبطة بالمشروع الإستراتيجية المختلفة، وتقرير الارتباط مع الخطة الإنمائية في دولة الكويت، ومع برنامج عمل الحكومة.

٢٠٠٤-٢٠٠٨ عن تجربة تخطيطية متطورة، مرتبطة ببرنامج عمل الحكومة ومتوافقة مع الخطط الإنمائية في دولة الكويت، بشكل يجعل من بيت الزكاة أكثر انسجاماً في برامج التنمية الإجتماعية الشاملة في دولة الكويت.

النظم واللوائح وإجراءات العمل

واستكمالاً لآليات العمل، وعملاً على استيفاء كافة الجوانب التي تضمن انسيابية العمل، وصحة الأداء، فقد عمل بيت الزكاة على إنشاء وصياغة منظومته المتكاملة من الأنظمة وأدلة العمل واللوائح، لتحقيق أعلى درجات الدقة والتنظيم ولترسيخ دعائم العمل المؤسسي بعيداً عن القرارات الفردية، حيث يعاد النظر في هذه الأنظمة والأدلة كلما دعت الحاجة وفقاً لمتطلبات العمل، أما اللوائح الرئيسية التي وضعت لتنظيم كافة أعمال البيت، فيأتي على رأسها اللائحة العامة لبيت الزكاة، ولائحة توزيع الزكاة والخيرات، واللائحة الداخلية للهيئة الشرعية لبيت الزكاة واللائحة المالية، بالإضافة إلى لوائح أخرى متعددة تنظم العمل في كافة الأنشطة والمشاريع التي يقوم بها البيت، حيث يشرف على عملية إنشاء اللوائح وصياغتها ومراجعة بنودها فريق قانوني وإداري متخصص.

ولقد تطلب التعدد في الوظائف في البيت إنشاء دليل للوصف الوظيفي، يوضح متطلبات كل وظيفة والشروط الواجب توافرها في شاغلها، والمهام والواجبات العملية المطلوبة منها، كما يوضح المسارات التنظيمية التي تحدد آلية انتقال العاملين في المستويات الوظيفية المختلفة، وتحدد علاقات الوظائف ببعضها البعض، حيث أصدر بيت الزكاة الإصدار الأول من دليل الوصف الوظيفي الخاص به في عام ٢٠٠٢، تلاه الإصدار الثاني في عام ٢٠٠٤، والإصدار الثالث في عام ٢٠٠٥، حيث استوعبت هذه التوصيفات الوظيفية كافة المتغيرات والمستجدات على بيئة العمل، والحاجات الوظيفية الناشئة بفعل النمو والتوسع...

كما كان من الأهمية بمكان صياغة دليل إجراءات العمل الذي يوثق الخطوات والإجراءات الواجب على الموظف إتباعها حتى يتمكن من القيام بأعماله على الوجه المطلوب، والذي يعد بمثابة مرجع لكافة العاملين للتحقق من سلامة الإجراءات المتبعة، وقد أعاد بيت الزكاة النظر في دليل إجراءات العمل

٧- دراسة مبادئ الإدارة الإسلامية وبيت الزكاة والتي نفذها بيت الزكاة في عام ١٩٨٧م عندما عمل على مراجعة عدة مصادر من الكتب والدوريات التي تبرز مبادئ الإدارة الإسلامية، ومقارنة مدى تطبيقها في بيت الزكاة من خلال دراسة مختصرة في هذا المجال، مع الإشارة لأهمية التوصيات التي يمكن الأخذ بها مستقبلاً، وقد استمرت هذه الدراسة توضح المنهج الإداري المتبع في بيت الزكاة.

الإستراتيجية والخطط السنوية

لقد عاش بيت الزكاة عملية التخطيط الاستراتيجي بكل أبعادها منطلقاً من إيمانه بأهمية عملية التخطيط في تحديد اتجاهات العمل وبرامجه المختلفة إلى ما يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات المرحلة... لذلك أتت إستراتيجية البيت منبثقة عن دراسة واعية لتوقعات المجتمع وتأملاته، وإدراك شامل للظروف المحيطة، ورؤية مستقبلية واضحة...

وفي واقع الأمر فإن مساحة العمل التي يعمل بها بيت الزكاة مساحة دائمة النمو، وتشهد كما متسارعاً من التغيرات والتحول مما يتطلب درجة من الوعي، والقدرة على مواكبة هذه التغيرات، والمرونة الكافية للتكيف مع مختلف الأوضاع والسياسات، والإدراك لمتطلبات المرحلة التي لا تختص ببيت الزكاة فحسب، بل يمر بها العالم أجمع...

كما يحرص بيت الزكاة عند صياغة استراتيجياته على استشعار موقعه بين بقية المؤسسات العامة في المجتمع، فبيت الزكاة عبر أنشطته المختلفة يأتي متناغماً منسجماً في منظومة إدارية متكاملة مع بقية الآليات والأنظمة في المجتمع. ولقد كان عام ١٩٩٥ هو بداية خوض بيت الزكاة لتجربة التخطيط الاستراتيجي، والتي تعتبر نقلة نوعية في أعمال التخطيط في البيت، حيث تمخضت عن تحديد رؤية البيت الاستراتيجية، ورسالته الشاملة، كما تم من خلالها تحديد الغايات الاستراتيجية والأهداف العامة للبيت، كما قام البيت -في ذلك الوقت- لأول مرة باحتساب نسب الإنجاز المحققة من الإستراتيجية، والتعرف على معوقات العمل إن وجدت، الأمر الذي جعل من أعمال التخطيط الاستراتيجي أمراً في غاية الوضوح في مراحلها اللاحقة...

وتعتبر الإستراتيجية الحالية للبيت، والتي تعبر عن المرحلة

عدة مرات، وذلك تبعاً للمتغيرات وما ينشأ من اختصارات في إجراءات العمل نتيجة لتطبيقات التكنولوجيا المتعددة، أو تبعاً للتغير في أحد الأنظمة أو القوانين ...

التعاون والتنسيق مع الهيئات المحلية والإقليمية والدولية

ولقد تواكب مع هذا النمو الذي شهده بيت الزكاة على مدى ٢٥ عاماً، نمو للعلاقات والروابط التي تربط البيت بالعديد من الجهات الرسمية والشعبية سواءً على الصعيد المحلي أو على الصعيد الإقليمي والعالمي، الأمر الذي أضفى على البيت مزيداً من المصداقية والثقة، لا سيما وأنه يأتي في مقدمة الجهات العاملة في مجال العمل الخيري التي نجحت في تأسيس عمل خيري قائم على المؤسسات لا على الأفراد ...

فلقد تمكن بيت الزكاة من إيصال خدماته المختلفة، وأنشطته المتعددة إلى المجتمع بشكل أكثر فعالية من خلال توثيق الروابط مع بوتقة من المؤسسات الرسمية والشعبية والتي ارتبط بها بمعاهدات واتفاقيات وبروتوكولات تعاون وفيما يلي استعراض موجز لهذه الجهات:

- على الصعيد المحلي:
- الأمانة العامة للأوقاف.
- الهيئة العامة لشؤون القصر.
- وزارة الخارجية.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- وزارة العدل.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الصحة.
- وزارة التربية.
- جامعة الكويت.
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
- اللجنة الوطنية لإعداد إستراتيجية مواجهة الفقر في دولة الكويت.
- اللجنة العليا لتنظيم العمل الخيري.
- اللجنة الكويتية المشتركة للإغاثة.
- على الصعيد الإقليمي والدولي:
- البنك الإسلامي للتنمية.
- لجنة الجهات المختصة بالزكاة في دول مجلس التعاون الخليجي.
- المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة.

- الجامعات الإسلامية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
- المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.
- جمهورية مصر العربية (المكتب الكويتي للمشروعات الخيرية).

محطات هامة

أولاً: الخدمات الموجهة للمراجعين

- ١- خدمة المغلف البريدي: يتم من خلال هذه الخدمة استلام طلب المساعدة والمستندات من خلال مغلفات الخدمة الاجتماعية التي توزع عن طريق المقر الرئيسي.
- ٢- خدمة الاستفسار الهاتفي: يتم من خلال هذه الخدمة تعريف المراجع بشروط الحصول على المساعدات والمستندات اللازمة ونتائج طلبات المساعدة بناء على رقم الطلب أو رقم المغلف وبيانات القروض الحسنة بناء على الرقم المدني.
- ٣- خدمة التوعية والتوجيه: وتتم عند مقابلة الباحث الاجتماعي وكذلك من خلال نشرات وكتب التوعية الاستهلاكية والاجتماعية وغيرها.
- ٤- خدمة كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة: من خلال توفير الخدمات اللازمة لهم مثل الكراسي المتحركة وغيرها من الأدوات والتجهيزات، واستثانهم من الدور وبعض المستندات.
- ٥- خدمة تحويل المساعدات للحسابات للمراجعين: وقد عمل بيت الزكاة على تنفيذ هذه الخدمة منذ بداية عمله مما وفر السهولة والدقة في معاملاته المالية.
- ٦- خدمة نظام الأسر المتعففة: وهي خدمة متكاملة لشريحة هامة ورئيسية في المجتمع وقد أفرد لها بيت الزكاة مكتباً خاصاً لرعايتها وخدمتها.
- ٧- خدمة نظام أرقام أولوية الدخول حيث يتم استخدام نظام رقمي حديث لترتيب الدخول على الباحثين الاجتماعيين.
- ٨- خدمة لجنة التظلم: وتتوفر هذه الخدمة للمراجعين الذين ترفض طلباتهم أو تكون لديهم ملاحظات حول نتيجة الطلب ويتم مراجعة الطلب من قبل لجنة مختصة واتخاذ القرار المناسب الذي يحفظ حق المراجع حسب اللوائح والنظم.
- ٩- خدمة فروع المحافظات: يوفر بيت الزكاة مكاتب له في

- ٣- خدمة التحصيل السريع: يتم تلبية طلبات المتبرعين في استلام زكواتهم وتبرعاتهم من خلال خدمة التحصيل السريع بمجرد اتصالهم الهاتفي مع بيت الزكاة ينتقل المحصل إلى مكان عملهم وإقامتهم.
- ٤- صندوق الخدمة: يوفر بيت الزكاة منذ الثمانينات خدمة صندوق الخدمة المستمرة لاستقبال تبرعات المحسنين في مقره الرئيسي على مدار الساعة.
- ٥- خدمة المراكز الإيرادية: يوفر بيت الزكاة العديد من المراكز الإيرادية لاستقبال تبرعات المحسنين في مناطق سكنهم أو المناطق المجاورة لهم.
- ٦- خدمة المشاريع المحلية: يتوفر للمتبرعين الكرام مجموعة متنوعة من المشاريع المحلية التي يمكنهم الاختيار من بينها.
- ٧- خدمة المشاريع الخارجية: يتوفر للمتبرعين الكرام مجموعة متنوعة من المشاريع الخارجية التي يمكنهم الاختيار من بينها.
- ٨- خدمة المشاريع الخيرية والصدقة الجارية: يمكن للمتبرعين الكرام المساهمة في التبرع بمشروعات خيرية إنشائية داخل وخارج الكويت كما يمكنهم المساهمة في مشروع الصدقة الجارية.
- ٩- خدمة استلام التبرعات العينية: يمكن للمتبرعين الكرام تقديم التبرعات العينية من الملابس والأجهزة والأثاث والمواد الغذائية وغيرها ويقوم بيت الزكاة باستلامها وتوزيعها على الأسر المحتاجة.
- ١٠- خدمة مواقف السيارات: يوفر بيت الزكاة لمتبرعيه الكرام مواقف سيارات مخصصة لهم لدى زيارة المقر الرئيسي، وكذلك مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ١١- خدمة وزن الذهب: يقدم بيت الزكاة هذه الخدمة لمتبرعيه الكرام في مقره الرئيسي والمراكز الإيرادية ومن خلال خدمة التحصيل السريع.
- ١٢- خدمة احتساب زكاة المال: يقوم بيت الزكاة باحتساب قيمة زكاة المال والزكاة العينية للمتبرعين الراغبين بذلك.
- ١٣- خدمة احتساب زكاة الشركات: يوفر بيت الزكاة فريقاً متخصصاً لاحتساب زكاة الشركات.
- ١٤- خدمة دورة محاسبة الزكاة: ينظم بيت الزكاة سنوياً دورة مجانية في مجال محاسبة زكاة الشركات للشركات الراغبة في ذلك وتقدم الدورة من خلال مجموعة من الخبراء والمختصين.

- بعض المحافظات تقدم خدمة متكاملة للمراجعين بما يضمن تيسير الخدمات وتخفيف عناء مراجعة المقر الرئيسي لقاطني المناطق البعيدة.
- ١٠- خدمة تقديم التبرعات العينية: يوفر بيت الزكاة خدمة متكاملة في مجال توزيع المساعدات العينية باستخدام أحدث الأنظمة والتجهيزات وقد ورد ذلك بالتفصيل في هذا الكتاب.
- ١١- خدمة المشاريع الموسمية: يوفر بيت الزكاة لمراجعيه فرصة الاستفادة من مشروعاته الموسمية مثل مشروع زكاة الفطر ومشروع الأضاحي ومشروع الحقيبة المدرسية وغيرها.
- ١٢- خدمة الفرع البنكي في المقر الرئيسي: يتوفر في المقر الرئيسي ببيت الزكاة فرع بنكي لتقديم الخدمات المصرفية اللازمة لمراجعين وموظفي بيت الزكاة وخاصة فيما يتعلق بصرف الشيكات.
- ١٣- خدمة التأهيل والتدريب: نفذ بيت الزكاة منذ بداية عمله مشروعات ودورات تدريبية وتأهيلية للأسر المحتاجة.
- ١٤- خدمة الرسائل الهاتفية القصيرة (SMS): وذلك لاستكمال بعض المستندات اللازمة لطلب المساعدة والإعلام بنتيجة الطلب المقدمة.
- ١٥- خدمة المواعيد لمقابلة الباحث المكتبي يوفر بيت الزكاة نظام المواعيد للمراجعين الراغبين في مقابلة الباحث الاجتماعي بما يضمن المحافظة على وقت المراجع وتنظيم العمل.
- ١٦- خدمة القرض الحسن: يتم توفير هذه الخدمة من خلال نظام خاص بالقروض الحسنة حسب ما ورد بالتفصيل في هذا الكتاب.
- ١٧- خدمة جهاز الصراف الآلي (ATM): وفر بيت الزكاة بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي خدمة الصراف الآلي عند المدخل الرئيسي لمبنى بيت الزكاة في منطقة السلمية.

ثانياً: الخدمات الموجهة للمتبرعين

- ١- خدمة صالة المتبرعين: يوفر بيت الزكاة في المقر الرئيسي صالة خاصة باستقبال المتبرعين والمتبرعات مجهزة بأحدث الوسائل والأدوات.
- ٢- خدمة الموظف الشامل: يقوم موظفون مؤهلون باستقبال المتبرعين ويتولون الرد على الاستفسارات المتعلقة بكافة مشروعات البيت وتلبية طلبات المتبرعين.

- ١٥- خدمة التحصيل بالكي نت **K.net**: يوفر بيت الزكاة هذه الخدمة في جميع مراكزه الإيرادية ومقره الرئيسي. ومندوب خدمة التحصيل السريع.
- ١٦- خدمة التحصيل عبر شبكة الإنترنت: يوفر بيت الزكاة بالتعاون مع بيت التمويل الكويتي خدمة تحصيل الزكاة والتبرعات النقدية عبر موقع بيت التمويل الكويتي على شبكة الإنترنت.
- ١٧- خدمة دليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات: يوفر بيت الزكاة دليلاً مجانياً يوضح كيفية احتساب زكاة الشركات.
- ١٨- خدمة الرد الشرعي على الأسئلة المتعلقة بالزكاة والعمل الخيري: حيث يقوم باحثون شرعيون بالرد على استفسارات الجمهور من الأفراد والشركات والهيئات حول الأسئلة المتعلقة بالزكاة والصدقات والتبرعات الخيرية.
- ١٩- خدمة الرسائل الهاتفية القصيرة **SMS**: وهذه الخدمة تهدف لشكر المتبرعين والتواصل معهم.
- ٢٠- الخدمة الهاتفية الآلية: ويتم من خلالها التعريف بأنشطة ومشروعات البيت.

ثالثاً: الخدمات الموجهة للهيئات الخيرية ومؤسسات الخدمة العامة

- ١- الدعم الإداري والفني: يقدم بيت الزكاة كافة أشكال الدعم الإداري والفني للهيئات الخيرية والمؤسسات العامة في الداخل والخارج من خلال توضيح الأنظمة الإدارية ولوائح العمل في بيت الزكاة وإتاحة الفرصة للمشاركة بالدورات التدريبية التي ينظمها بيت الزكاة.
- ٢- الدعم المادي للهيئات المحلية: يقوم بيت الزكاة بدراسة الطلبات الواردة له من الهيئات المحلية وتتولى لجنة مختصة بتحديد حجم الدعم الممكن حسب لوائح وأنظمة العمل، ويتم تخصيص دعم دوري كذلك من خلال الاتفاقيات التي يوقعها بيت الزكاة مع بعض الهيئات والوزارات المختصة.
- ٣- الدعم المادي لمشاريع الهيئات الخارجية: تقوم لجنة التوزيع الخارجي في بيت الزكاة بتخصيص المساعدات والمشروعات الخارجية حسب أنظمة ولوائح العمل في بيت الزكاة. كما يتم تخصيص دعم للمشروعات الخيرية الموسمية.
- ٤- خدمة الندوات والمؤتمرات: يتابع بيت الزكاة تنظيم ندوات سنوية ومؤتمرات كل أربع سنوات للتوعية بفريضة الزكاة وتنفيذ المؤتمرات والندوات في العديد من الدول بمشاركة

- العديد من الهيئات والمؤسسات الخيرية حول العالم.
- ٥- خدمة ملتقى الهيئات الخارجية: والذي يعقد دورياً لتبادل الخبرات والمعلومات والتدريب على قواعد ونظم العمل المعتمدة في بيت الزكاة ومتابعة المشاريع.
- ٦- خدمة ملتقى الأيتام: يتم دورياً استضافة الأيتام المتفوقين الذين يكفلهم بيت الزكاة مع مشرفيهم من كافة الدول المشمولة في مشروع كافل اليتيم ويتم تنفيذ برامج ترفيهية وتعليمية مناسبة لهم وترتيب لقاءات لهم مع من يرغب من كافلةهم.

رابعاً: الخدمات التقنية والمعلوماتية

- ١- خدمة موقع الانترنت: يوفر بيت الزكاة موقعاً على شبكة الانترنت للتعريف بالبيت والخدمات المقدمة وتسهيل التواصل مع المتبرعين والمراجعين، ويعتبر الموقع مصدراً شاملاً للتعرف على بيت الزكاة، ويتم من خلال الموقع كذلك تبادل المعلومات مع الهيئات الخارجية المشرفة على أيتام بيت الزكاة.
- (<http://www.zaikathouse.org.kw>)
- ٢- خدمة المركز العلمي للزكاة على الانترنت: ويوفر الموقع معلومات عن جميع الندوات والمؤتمرات التي نظمتها وأشرف عليها بيت الزكاة وأتاح فيها إمكانية البحث على مستوى الكلمات التي وردت في جميع الندوات والمؤتمرات العلمية التي نظمتها بيت الزكاة.
- (<http://info.zakathouse/org.kw>)
- ٣- البريد الإلكتروني: وهو يخدم موظفي بيت الزكاة في تواصلهم الداخلي والخارجي مما يرفع الأداء العام والشخصي ويزيد من فرص التواصل ويسهل تداول وتبادل وتوثيق الأعمال ويقلل من استخدام المراسلات الورقية.
- (Zakat@sakathouse.org.kw)

لقاء المحاسبون

تم الالتقاء في هذا العدد مع السيد / مشاري عبدالوهاب الفارس رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الأسبق، حيث تناول اللقاء العديد من الأمور المهنية من واقع الأسئلة التي طرحت عليه وإجاباته وآرائه حولها وذلك على النحو التالي:



والاقتصادية بالإضافة إلى الأنشطة الأخرى الثقافية والاجتماعية العديدة والمتنوعة التي تعم بفائدتها على جميع الأعضاء والمهتمين.

■ ما تقييمك لإنجازات مجلس الإدارة الحالي بعد مرور سنة من توليه إدارة الجمعية؟

– مجلس الإدارة الحالي بتشكيلته الشبابية قد وضع له شعار لحملته الانتخابية (التطوير والتجديد والتغيير) وقد بدأ فعلاً بالقيام بأنشطة عديدة وإنجازات كبيرة لتحقيق الأهداف التي أنشأت من أجلها الجمعية، حيث حقق مجلس الإدارة إنجازات مهمة خلال السنة الأولى من توليه إدارة الجمعية منها عقد الندوات والدورات التدريبية وتحديث وتطوير الموقع الإلكتروني للجمعية على شبكة الانترنت ليدون عليه كل الأنشطة والإنجازات والخدمات والاصدارات العلمية والمهنية، كما اهتم مجلس الإدارة الحالي بتحديث وتجميل المبنى الحالي للجمعية والحديقة الخاصة به والمظهر الخارجي وتفعيل الاعداد لانجاز المبنى الجديد للجمعية حيث قام بتعديل التصاميم بما يتوافق مع متطلبات واحتياجات الجمعية استعداد للبدء في بناء وتشبيد المبنى في المرحلة القادمة وكذلك سرعة التواصل مع الأعضاء من خلال استحداث نظام الرسائل القصيرة SMS وتفعيل ديوانية الجمعية لاستمرار التواصل مع الأعضاء وتشجيعهم

الأنشطة والانجازات التي تقوم بها الجمعية تحقق أهدافها المهنية والعلمية والثقافية

الندوات والحلقات النقاشية واللقاءات المهنية والدورات التدريبية والتأهيلية التي تعقدها الجمعية، ونشر الدراسات والبحوث والمقالات العلمية والمهنية التي يتم نشرها من خلال مجلة المحاسبون التي تصدرها الجمعية بصفة دورية والموقع الإلكتروني للجمعية، والتنسيق المستمر مع وزارات ومؤسسات الدولة حول الأمور والقضايا التي تهم الفرد والمجتمع خاصة ما يتعلق منها بالشؤون المالية والمحاسبية

■ بصفتكم من الأعضاء القدامى ورئيساً أسبق لمجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية. هل ترى أن ما تقوم به الجمعية من أنشطة وإنجازات تحقق الأهداف التي أنشأت من أجلها؟

– من البديهي أن كل مجلس إدارة يسعى لتحقيق أهداف يرى أنها تحقق طموحه ونحن في جمعية المحاسبين نسعى للرقى بالمهنة إلى أعلى المستويات تماشياً مع مستوى التقدم العالمي الحالي على جميع الأصعدة المهنية والاقتصادية، لذلك تجد أن جميع الأنشطة والانجازات التي تقوم بها الجمعية تخدم بالفعل الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها على المستوى المهني والعلمي والثقافي وذلك من خلال

على التفاعل مع أنشطة وانجازات الجمعية وهناك الكثير من الإنجازات التي تسجل للمجلس الحالي لا تسعفني الذاكرة بسردها.

■ ما هي الآمال التي تتمنى أن يحققها مجلس الإدارة الحالي؟

- هناك الكثير من الرؤى والآمال والطموحات التي أتمنى على مجلس الإدارة أن يحققها وهي متابعة قانون المهنة الجديد الذي لم يرى النور منذ اقراره من قبل مجلس إدارة الجمعية وعرضه على مجلس الأمة عام ١٩٩٦ تقريباً وأنا أعتقد أن هذا القانون سيكون بمثابة نقلة نوعية للمهنة يخرجها من غياهب القانون القديم رقم (٥ / ٨١) لذا أرى ضرورة متابعة اصدار هذا القانون مع مجلس الأمة والحكومة متمثلة في وزارة التجارة والصناعة حيث سيكون هناك إنجاز كبير يسجل لمجلس الإدارة الذي أعد هذا القانون وللمجلس الذي قام بمتابعة إصداره.

كما أرى أيضاً معاودة النظر في كادر الرواتب والمكافآت الخاصة بالمحاسبين وكتابة الحسابات وكتابة الحسابات حتى يأخذ المحاسب حقه من كادر الرواتب العام لأنني أرى أن وظيفة المحاسب هي من أهم الوظائف الفنية التي تقف بمصاف الوظائف الأخرى كالمطب والهندسة ولا تقل شأن عنهم لأن ليس هناك عمل بدون قرارات مالية ومعالجات محاسبية.

وظيفة المحاسب من أهم الوظائف الفنية التي تقف في مصاف الوظائف الأخرى

■ من وجهة نظرك ما هي أسباب ندرة خريجي المحاسبة من الكويتيين بسوق العمل وما هو السبيل لزيادة تلك الأعداد وتحفيز الشباب على دراسة المحاسبة والعمل بها؟

- اتساع السوق وكثرة إنشاء الشركات والطلب على المحاسب الكويتي لمقدرته على إدارة الشؤون المالية فيه هذه الشركات والوزارات والمؤسسات الحكومية قد أظهر عن وجود ندرة ونقص في أعداد المحاسبين الكويتيين، ناهيك عن نقص التشجيع في توجيه الطلبة لدراسة تخصص المحاسبة في الجامعات.

■ هل إقرار بدلات المحاسبين وكتابة الحسابات قد حقق الهدف منه وهو تشجيع انخراط الشباب في مهنة المحاسبة والمراجعة؟

- لا أعتقد ذلك وإنما أرى أن تكون هناك نظرة ثانية لهذا الكادر ودراسة متأنية لتحديد نسب الزيادة العادلة والمشجعة، حيث أن هذا الأمر من أهم أسباب عزوف الشباب عن الانخراط في سلك المحاسبة والمراجعة لذا يستلزم معالجته لتشجيع انخراط الشباب في مهنة المحاسبة والمراجعة.

■ ما هي أهمية وظيفة المحاسب على المستوى الاقتصادي والمالي للدولة؟

- المحاسب هو أساس الأعمال والمحاسبة علم وفن حيث تجد أن أي عمل لا يخلو من وجود محاسب وأي قرار لا بد أن يترجم إلى قرار مالي وهنا تكمن أهمية المحاسبة والمراجعة في الإدارة واتخاذ القرارات وتنفيذها على جميع المستويات، ولذلك لا يخلو عمل أي كان حجمه من وجود ميزانية وحساب أرباح وخسائر وحسابات توزيع وميزانية تقديرية وحسابات ختامية وللمحاسب الدور الكبير في إعدادها ومراجعتها.

من الضروري أن يحصل المحاسب على تقدير أدبي ومادي أكثر

■ هل وظيفة محاسب تحصل على ما تستحق من تقدير أدبي ومادي؟
- وظيفة المحاسب أصبحت الآن من الوظائف المهمة في كل مؤسسة ومشروع وشركة وحكومة في أي مكان لذلك فإنها تستحق التقدير الأدبي والمادي والمعنوي المناسب لها، لذلك فمن الضروري أن تحصل هذه الوظيفة على تقدير أدبي ومادي أكثر حتى تحصل على ما تستحقه من هذا التقدير لأن وظيفة المحاسب كما ذكرت سابقاً وظيفة فنية بحتة، وحتى يكون ذلك دافعاً لتشجيع المحاسب مادياً ومعنوياً وتشجيع الانخراط في هذه الوظيفة الهامة حتى لا تصبح من الوظائف الطاردة.

■ ما رأيك في الاقتراح بإنشاء هيئة لمراقبة الحسابات المزاويلين للمهنة تختص بجميع شئون المهنة ومراقبة أدائها؟

- انني أشجع العمل بهذا الاقتراح لأن المراجع ما هو إلا محاسب انخرط في عمل المراجعة والتدقيق والمحاسب والمراجع وجهان لعملة واحدة يسعون لأن تكون المهنة في مصاف المهن الأخرى وعليه أرى الاستمرار بالوضع الحالي.

■ ما رأيك في التوجه الحالي الذي يطالب بضرورة أن تكون الكويت مركز مالي؟

- هذا التوجه في أن تكون الكويت مركزاً مالياً هو عين الصواب وجزى الله من دعى إلى ذلك كل الخير فالكويت يجب أن يكون مركزاً مالياً كما كانت بالسابق في جميع الميادين وهذا لن يتأتى إلا بمواجهة القوانين التي تشجع على استغلال رؤوس الأموال إلى الداخل وإلى تشجيع المشاريع المشتركة كما هي موجودة حالياً في شركة الهواتف النقالة الثالثة والشركات القابضة والعقارية.

■ مجلة المحاسبون ماذا تعني لكم وما هو رأيكم فيها وهل لديكم أي مقترحات لتطويرها؟

مجلة المحاسبون هي الرصيد الذي نعول عليه كلما دعت الحاجة إلى بيانات ودراسات علمية ومهنية واصدارات واخبار مهنية دولية واقليمية ومحلية، ولي كل الفخر بأن سعيت في إنشائها وإخراجها للنور وقد تحقق ذلك بفضل الله

أيدي خفية لعبت دوراً كبيراً في تأجيله أو عدم إقراره والعمل به، وأما المواد التي أرى ضرورة تعديلها أو اضافتها فهي كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر الخاصة بشروط الترخيص لمزاولة المهنة، اضافة شرط التعليم المهني المستمر لمزاولة المهنة لضمان استمرار مزاولة المهنة وفق المستجدات والتطورات الدولية مع التشديد على مراقبة جودة واداء المهنة وزيادة الثقة في مستخرجاتها.

مهنة مراقبة الحسابات تقف على رأس الهرم على مستوى الدول الخليجية

■ كيف ترون تطبيق النص الخاص بأن لا يقل عدد مراقبي الحسابات عن اثنين من مكاتب تدقيق منفصلة وهل حقق هذا القانون الهدف الذي أصدر من أجله؟

- هذا النص اعتقد أنه سلاح ذو حدين من جانب المؤسسة المراد مراجعة حساباتها ومن ناحية مكتب التدقيق الذي اعتقد أنه استفاد من هذا النص بزيادة عدد الفرص لمكاتب التدقيق في الدولة. أما من ناحية تحقيق الهدف من اصدار هذا النص، فلا أرى عكس ذلك لأن الأصل في ذلك هو استمرار النشاط المالي دون حدوث أي أخطاء ومشاكل تكون عقبة في السير بالاقتصاد بخطى ثابتة إلى الأمام.

■ هل أنت راضي عن مستوى أداء مهنة مراقبة الحسابات بدولة الكويت ومقارنتها مع الدول الخليجية وعلى المستوى الدولي؟

- على مستوى الدول الخليجية فان مهنة مراقبة الحسابات في الكويت تقف على رأس الهرم وهي تقوم بمزاحمة المهن في الدول العربية وغيرها وارى أن تشجيع الدولة للقائمين على هذه المهنة وذلك من خلال اقامة معاهد المحاسبة وقيام جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بدور أكبر في تأهيل وتطوير القائمين على المهنة ومراقبة ادائها خاصة بعد إقرار قانون المهنة الجديد لما فيه من منافع عدة تعود على المحاسبين والمراجعين بالخير الوفير.

■ ما رأيكم بمقترح مشروع مهنة مراقبة الحسابات المعروض على مجلس الأمة وهل ترى حاجة لتغيير القانون الحالي وما هي المواد التي ترى ضرورة تغييرها أو اضافتها؟

- بالطبع أرى ضرورة تغيير قانون مزاولة المهنة الحالي حتى يتم تعديله بما يتماشى مع مستجدات المهنة، علماً بأن مشروع قانون المهنة المعروض على مجلس الأمة منذ عام ١٩٩٦ قد شاركت في انجازه وعرضه على مجلس الأمة بعد موافقة مجلس إدارة الجمعية عليه حيث كنت وقتها رئيساً لمجلس الإدارة وتم متابعتة بخطى حثيثه لمحاولة اصداره وإخراجه إلى النور ولكن تجري الرياح بما لا يشتهي السفن فكانت هناك

ومنته عندما كنت رئيساً لمجلس الإدارة ورئيساً لتحرير المجلة. لذلك أرى ضرورة المحافظة عليها ومتابعة إخراجها بالشكل الذي يجعلها في مصاف المجالات العلمية الأخرى وأرى أيضاً زيادة المقالات العلمية المبدعة وأن نفتح المجال لدور الشباب الواعد بأن تكون له قدم المشاركة في الكتابة بها.

وأرى أيضاً أن نهتم بمهنة المحاسبة والمراجعة والقائمين عليها لأنهم عصب الحياة وأن يكون دورها رائداً لتفعيل ومتابعة جميع الأمور المالية والمحاسبية والاهتمام بما يتعلق بالتعاونيات المتمثلة في الجمعيات التعاونية المنتشرة في البلاد من خلال مشاركة عضو أو اثنان من

التوجه لأن تكون الكويت مركزاً مالياً هو عين الصواب

المحاسبين في مجلس إدارات الجمعيات التعاونية يتم تعيينهم من قبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أو من له الأمر في ذلك. كما أرى أيضاً وهذا من الأمور المهمة أن تنشأ هيئة عامة تتبع مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء رأساً لمتابعة أعمال الجمعيات التعاونية وأن يتكون مجلس إدارتها من نخبة من رجال المال والمحاسبين ويكون لديوان المحاسبة دوراً في مراجعة حساباتها وذلك من أجل تجنب المشاكل التي تحدث في هذه

الجمعيات ويحفظ أموال المساهمين وأن يكون الهدف الذي من أجله أنشأت هذه الجمعيات وهو العمل التعاوني لأبناء المناطق سبيلاً لذلك وليس تحقيق الأرباح هو الهدف الأساسي لذلك.

وفي ختام هذا اللقاء نشكركم ونشكر مجلس الإدارة المتطوع لخدمة الجمعية وأعضائها وكذلك لكل المحاسبين والقائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة ولكل من ساهم في رقي هذه الجمعية لمزاولة عملها وتحقيق أهدافها على مر ثلاثون عاماً من تاريخ إنشائها متمنياً من الله التوفيق والسداد للجميع.



جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك بالملتقى الثالث لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في قطر



أخبار الجمعية

وبدأ فعالياته يومي ٧-٨ مايو ٢٠٠٨ تحت عنوان "مهنة المحاسبة والمراجعة أساس لحماية الاقتصاد وتمميته".

مجلس التعاون الذي نظمته هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دولة قطر

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالملتقى الثالث لمكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة في دول



وقد مثل الجمعية السيد / محمد حمود الهاجري - رئيس مجلس الإدارة في أعمال الملتقى بهدف تقديم الدعم المطلوب لجهود هيئة المحاسبة والمراجعة لرعاية وتشجيع مكاتب وشركات المحاسبة والمراجعة على الالتقاء الدوري وتبادل المعلومات والآراء والاستفادة من آخر التطورات على المهنة تحقيقاً لأحد أهداف الهيئة الذي ينص على "التنسيق بين الجمعيات والجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة والمحاسبين الممارسين والعمل على دعمها وتطويرها".

كما يهدف الملتقى إلى توطيد الصلة بين الهيئة والقطاعات الاقتصادية وبيان الدور الهام الذي تقوم فيه مهنة المحاسبة والمراجعة في تعزيز وتنمية الاقتصاد الوطني.

وقد تضمنت فعاليات الملتقى

ودور الهيئات المحلية والإقليمية والدولية وهيكلتها والتكامل فيما بينها.

كما تم على هامش الملتقى تنظيم معرض منتجات للمنظمات المهنية المشاركة تم من خلاله عرض البرامج التطبيقية المحاسبية والأجهزة والخدمات المهنية ذات العلاقة بمهنة المحاسبة والمراجعة حيث مثل الجمعية السيد أحمد مشاري الفارس أمين الصندوق.

تقديم دراسات وبحوث علمية ومهنية في مجال المحاسبة والمراجعة تعرض خلال حلقات النقاش.

وتلخصت محاور الملتقى حول زيادة الثقة في القوائم المالية، تدعيم للاقتصاد الوطني، والرقابة الداخلية وحوكمة الشركات، ودور الجهات الرقابية وتعزيز الإفصاح، والتعليم المحاسبي وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة، وأخيراً تكامل مقومات المهنة

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك بالمؤتمر الدولي للاتحاد الدولي للمحاسبين تحت عنوان "إعداد التقارير باستخدام نظام XBRL"

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثلة في الدكتور/ سعد البلوشي - عضو مجلس الإدارة والأنسة/إيمان ابراهيم الأشوك - عضو الجمعية في المؤتمر الدولي للاتحاد الدولي للمحاسبين والذي عقد بهولندا يومي ٥-٨ مايو ٢٠٠٨ والذي تضمن تعريف المشاركين بالأعمال التي تتطلب نظام XBRL لغة إعداد التقارير المرنة وكيفية إعداد التقارير المحاسبية من قبل المحللين الفنيين والتكنولوجيين وحل المشاكل المعقدة والقضايا التجارية وكذلك تعريفهم بما هي

الأدوات الفعالة من حيث التكلفة والحلول المتاحة التي يمكن استخدامها لمساعدة المنظمات في استخدام السلطة وتمكين المستثمرين والمحللين من إدارة المنظمين لإيجاد التفاعلية للوصول إلى البيانات والمعلومات التجارية بغرض تحليل يمكنهم بسهولة من الاستخدام، حتى يتسنى زيادة وصول ورقة المعلومات التجارية لتقديم أفضل وأسرع وأكثر دقة للقرارات. كما تضمنت جلسات المؤتمر إعداد التقارير المالية والتقارير الخاصة بتصنيف المشروعات ومعايير الصناعة

وآخر التحديثات التقنية من قبل مجلس المعايير والتي تتصل بمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة الأمريكية والمجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وشارك في المؤتمر خبراء المحاسبة والتدقيق والخبراء الماليين والمحللين والمستثمرين وأصحاب المشاريع والمسؤولين في المنظمات والهيئات الحكومية والمهنية والشركات والبنوك وجميع المهنيين والوكالات الحكومية المالية ومقدمي الخدمات والمدراء التنفيذيين.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك بملتقى الهياكل المهنية بمنطقة الشرق الأوسط / شمال أفريقيا في تونس



المستديرة يوم الخميس ٢٢ مايو والتي اشتملت على محاضرة للسيد/ راسيل قوتري مدير العلاقات مع المنظمات الأعضاء بالاتحاد

شمال أفريقيا الذي عقد في تونس يومي ٢٢-٢٣ مايو ٢٠٠٨ بحضور رئيس الاتحاد الدولي السيد/ فيرمين دال فالي، الذي افتتح لقاء الدائرة

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ممثله بالسيد/ محمد حمود الهاجري رئيس مجلس الإدارة بملتقى الهياكل المهنية بمنطقة الشرق الأوسط/

حول عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين وبرنامج التطابق. ثم محاضرة للسيد / جليل بوراي - نائب رئيس لجنة الدول النامية بالاتحاد حول لجنة البلدان النامية والمبادئ والتوجيهية. ثم اختتم رئيس الاتحاد الدولي بالملاحظات الختامية للاجتماع. كما عقد باليوم التالي ٢٣ مايو منتدى تدعيم قدرات المهنة المحاسبية بمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط حيث تناول المنتدى المحاور التالية:

- الاتحاد الدولي للمحاسبين

- رؤيتنا للمستقبل.
- دور المنظمات الإقليمية.
- المحاسبة والتعليم وإصدار الشهادات.
- قضايا التطابق لمعايير الاتحاد الدولي.
- المعايير الدولية للمحاسبة بالقطاع العام.
كما تم على هامش المنتدى عقد اجتماع لمجلس إدارة الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب ومناقشة جدول الأعمال المتضمن:
- التصديق على محضر الاجتماع السابق.

- استعراض تقرير انضمام الاتحاد العربي للاتحاد الدولي (ايفاك).
- مشروع الأكاديمية العربية للمحاسبة والتدقيق.
- مناقشة تقارير لجان الاتحاد.
وفيما يلي الكلمة التي ألقاها رئيس الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب السيد / عبدالكريم الزرعوني في لقاء الدائرة المستديرة بحضور رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين:



Good morning ladies and gentlemen.

It is my great pleasure to be here and to address such a distinguished audience.

Firstly, I would like to extend our sincere thanks to our colleagues in Tunis for organizing this conference. Our thanks also extend to IFAC for considering granting a membership to the Arab Federation of Accountants and Auditors (AFAA). I am certain that it will yield tangible and valuable benefits to both parties and to the extended communities which we serve.

I am not going to talk about the background of AFAA. However, as you may be aware that the Arab Federation of Accountants and Auditors was established in 24th of June 1970 and it is officially recognized by the

league of Arab States as an independent and the only authorized professional Arab Federation to work under the umbrella of the Council of Arab Economic Unity.

AFAA's mission is to contribute to the development of the accounting and auditing profession within the Arab States. Currently there are 17 members of which 9 are members of IFAC. The federation objectives are:

- * To be recognized as the regional accountancy organization leading the floor for the enhancement & coordination of the profession in the region.
- * To be the regional voice of the global accountancy profession and spreading the latest developments.
- * To become a public interest leader in the development of economic growth and market stability.

* To support and encourage the adoption/convergence to IFRS.

* To harmonize of continuing professional education policies in the region.

The importance of the Federation stems from the importance of the region geographically and economically. The strategic location in the middle of the world enables the region to play an influential role in the political affairs and from the economic perspective the region GDP reaches US \$750 billion and expected to continue to grow in the same rate in the coming future. Such potential growth drives the region to attract enormous foreign investments from all over the world. The pace of economic development within the Arab World has been rapid and the region represents one of the fastest growing economic zones in the globe. Indeed, the

region holds vast reserves of energy which account for about 45 percent of the world's proven oil reserves and 25% of crude oil exports. This importance is expected to continue to increase as world demand increases.

Because of the above factors, there has never been a more important time to move in line with the international community in terms of applying common standards of accounting. Both inbound and outbound investment related to the region is growing exponentially making adherence to a single globally accepted standard an imperative.

However, nations that comprise the Arab world have diverse populations, demographics and economies and as such, face differing challenges related to the accounting profession such as lack of legal

frameworks, lack of coordination and common understanding between different stakeholders, enforcement and technical issues, language, complexity of IFRS, and fair value measurements.

As AFAA we believe that the development of the profession in the region need more than just adoption of IFRS. Accounting profession is a social science that depends on several factors such as: culture, legal system, and business environment. The need for a well developed profession is essential not only for developed countries but also for developing countries and this need goes in line toward the world's rapidly integrating capital markets.

Based on all of that, the question which arises is how the membership of AFAA in IFAC is beneficial to the two entities. To

answer this question, let me quote the IFAC mission which states: To serve the public interest. IFAC will continue to strengthen the worldwide accountancy profession and contribute to the development of strong international economy by establishing and promoting adherence to high quality professional standards, furthering the international convergence of such standards and speaking out on public interest issues where the profession's expertise is most relevant.

Accordingly and based on the common objectives of the two organizations, It is important for us to stress that we view this as being a mutually beneficial relationship with contributions from both IFAC and the Arab Federation of Accountants and Auditors. IFAC will benefit from enlarged membership and

formal representation in the increasingly important economies which this region represents. Other IFAC stakeholders will benefit through the application of common standards throughout this region in which there are a growing interest of doing businesses and investments.

The development of the profession requires improvement of several aspects such as: accounting standards, auditing standards, ethics, enforcement, monitoring, education system, and regulatory frameworks. We hope and expect to receive substantial support from IFAC in addressing some of the challenges that we face. In other terms, the formal accounting profession within the Middle East is in its infancy and as such can gain significant benefit through guidance and assistance from IFAC. In particular, there is a need for educational insti-

tutions to modernize their curricula to include a solid grounding in IFRS as the need for skilful accountants and auditors in this region is essential. There will also be a need for the provision of or facilitation of ongoing training for existing professionals.

As the region moves towards a common capital market we will need solid support in convincing other parties and organizations which currently do not use IFRS to adopt such standards and put in place the regulatory and educational infrastructure that facilitates the convergence to one global acceptable standard. This may include making representations to relevant government organizations when needed. At present 15 of the 22 countries representing the MENA region require or allow companies to use IFRS.

There are also a number of accounting standards that re-

quire further clarification and have a particular impact in this region. These include standards related to accounting for joint ventures, investment properties and research and development. The principals of accounting for Islamic Financial Institutions will also need to be considered. We are looking forward to the opportunity to be part of working groups which are consulted on these topics and other issues and we believe that AFAA is able to make a valuable contribution.

In summary, I would like to express our delight with this new and mutual beneficial relationship. Finally on behalf of the AFAA I would like to thank all those who have worked hard to make it possible and look forward to the ongoing working relationship between our two organizations. Thank you.

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية تشارك في الاجتماع التشاوري لجمعيات النفع العام

ومشروعات تضع ضمن أولوياتها تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والنهوض بأوضاع الإسكان والبيئة ورفع مستوى معيشة المواطنين وترشيد الإنفاق وتنويع مصادر الدخل وصولاً إلى الأمن الاجتماعي بمفهومه الواسع وذلك بالتعاون الوثيق بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ودعم القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

ليكن الفصل التشريعي القادم بداية حقبة جديدة من العطاء وتحقيق الآمال وتجسيدها للانتماء الأصيل للوطن الذي يستحق منا جميعاً التضحية في سبيله وإزالة العوائق التي تقف في سبيل تقدمه والبعد عن المزايدات التي تعطل نهضته.

إننا على ثقة كاملة بمواصلة سمو رئيس مجلس الوزراء مسيرة الإصلاح والتنمية بفضل مؤازرة من يختارهم من ذوي الكفاءة والحرص على تطبيق القانون وسيجد الدعم والمساندة من كافة فئات الشعب، والله ولي التوفيق.

شاركت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الاجتماع التشاوري الثاني لجمعيات النفع العام الذي دعى إليه الاتحاد الكويتي للجمعيات النسائية والمنعقد بتاريخ ٢٧/٥/٢٠٠٨، حيث حضر الاجتماع ممثلاً عن الجمعية السيد/ فيصل عبدالمحسن الطبيخ (أمين السر)، وقد تناول جدول الأعمال الموضوعات التالية:

في مجلس الأمة، أن تتقدم للفائزين بوافر التهنئة راجية أن يكونوا على العهد الذي قطعوه على أنفسهم وثقة مرشحيهم في العمل لخير الوطن ودفع عجلة التنمية قدماً لبناء كويت الأمن والرخاء والاستقرار، وان يحرصوا على تفعيل المصلحة العامة والإيثار بعيداً عن الشعارات البراقة والأناية والفردية والتصريحات الاستفزازية والتدخل فيما لا يعنيه من أمور تخص صلاحيات حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله، وهو محل ثقة الشعب بحكمته وبعد نظره وحرصه على قيادة السفينة إلى بر النجاة.

إن المرحلة القادمة تتطلب من الجميع وخاصة أعضاء السلطة التشريعية حشد الجهود وتسخير الطاقات المادية والبشرية للتنمية الوطنية وفق خطة وبرامج

- المصادقة على محضر الاجتماع التشاوري الأول الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٨/٤/١٤ .

- الاقتراح بتشكيل لجنة من جمعيات النفع العام لدراسة تعديل قانون جمعيات النفع العام رقم ٢٤ لعام ١٩٦٢ بشأن جمعيات النفع العام.

- بحث قضايا المرأة من الوجهتين الشرعية والمدنية على ضوء مشروع القانون المقدم من مجلس الأمة في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية للمرأة في لجنة شئون المرأة البرلمانية في مجلس الأمة للانعقاد القادم.

هذا وقد أصدر المجتمعون بعد انتهاء الاجتماع البيان التالي:

بيان جمعيات النفع العام

تود جمعيات النفع العام بمناسبة انجاز العرس الديمقراطي على أتم وجه واختيار الشعب الكويتي لممثليه

تعاون بين جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ومعهد المحاسبين القانونيين بالهند

زيارته للكويت للإطلاع على أنشطة وفعاليات فرع المعهد بالكويت.

حيث أسفر اللقاء على اتفاق بالخطوط العريضة بين معهد الهند والجمعية الكويتية على إصدار نشره باللغة الإنجليزية خاصة بالمعايير الدولية والتعاون بمجال التدريب والتأهيل المهني وإمكانية إنشاء معهد المحاسبين القانونيين بالكويت على غرار ما تم في نيبال وسلطنة عمان.

حيث سيستهل هذا التعاون بعقد محاضرة تعريفية عن معهد المحاسبين القانونيين بالهند حول تأسيسه والأعمال التي يقوم بها وكيفية الحصول على شهادة المحاسب القانوني وذلك بمقر الجمعية وكذلك نشر عدد من المقالات المهنية باللغة الإنجليزية بمجلة المحاسبون التي تصدرها الجمعية الكويتية بالتعاون مع النشرة المهنية الصادرة عن المعهد بالهند.



بالسيد / اوتام براكاش - نائب
الرئيس لمعهد المحاسبين
القانونيين بالهند على هامش

التقى السيد / محمد حمود
الهاجري - رئيس مجلس الإدارة
وعدد من أعضاء مجلس الإدارة



عقد دورة تدريبية خاصة لموظفي وزارة التجارة والصناعة حول "أساسيات المحاسبة لغير المحاسبين"



حيث عقدت الدورة خلال الفترة من ٦/٨ - ٢٠٠٨/٦/١٢ وتناولت تعريف المشاركين على ما هيبة طبيعة وأنواع النظم المحاسبية ودورة تشغيلها منذ بداية حدوث العمليات المالية، والمراحل المختلفة للتشغيل والمعالجة المحاسبية، وحتى اعداد وعرض القوائم المالية المنشورة وايضاحاتها المتممة، وكيفية حصر ممتلكات الأصول المختلفة وتحديد الربح أو الخسارة، وكذلك تنمية المهارات التطبيقية من خلال حالات عملية متنوعة على قطاعات مختلفة من الصناعات واكساب المشاركين مهارات اعداد وعرض القوائم المالية المتنوعة طبقاً لأحدث متطلبات واصدارات معايير المحاسبة الدولية مع إبراز

شارك فيها (١٣) مشارك من المرشحين من وزارة التجارة.

كيفية الاستخدام والانتفاع من التقارير المالية، حيث





رحلة الخيران

قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (اللجنة الثقافية والاجتماعية) بتنظيم رحلة لأعضاء الجمعية ومرافقيهم إلى منتزه الخيران خلال الفترة من ٢٩ - ٣١/٥/٢٠٠٨ ، حيث تحرص الجمعية على تفعيل هذه الأنشطة الاجتماعية وتقوم بدعمها مادياً متحملة بجزء من التكلفة بهدف توطيد العلاقات بين الأعضاء

أنشطة الجمعية المتنوعة للأخذ بمقترحاتهم لتعميم الفائدة على الجميع.

واثراء التفاعل العلمي والثقافي والاجتماعي فيما بينهم واستقصاء آرائهم حول



أخبار الجمعية

ندوة "الغذاء الصحي"



أخبار الجمعية

وحضرها لفييف من أعضاء الجمعية والمهتمين حيث تطرقت المحاضرة عن طرق التغذية السليمة للجسم وعن

حاضر فيها:
- الاستاذة/ ثريا سليمان
البلوشي - اخصائية التغذية
- وزارة الصحة.

عقدت اللجنة الثقافية والاجتماعية ندوة تحت عنوان "الغذاء الصحي" يوم الأربعاء الموافق ٢٠٠٨/٦/١٨



أسباب وأخطار السمنة وما ينتج عنه من أمراض وعواقب جسيمة، كما تطرقت المحاضرة عن طرق تغذية الأطفال وضرورة اتباع برنامج غذائي سليم يجنبهم تراكم الدهون في سن مبكر.

وقد تضمنت فعاليات الندوة تقديم دراسات وبحوث علمية في كيفية التخلص من الدهون بطريقة علمية وسليمة وعدم اتباع نظام الرجيم السريع الذي يؤدي في انخفاض نسبة الدهون بطريقة مفاجئة مما يعرض الشخص للوفاة أحياناً، هذا وقد أبدى الحضور

التي تعم بفائدتها على أعضاء الجمعية وأسرهـم.

شكرهـم وتقديرهـم لتلك الجهود والأنشطة الاجتماعية



أخبار الجمعية

إنشاء بوابة دفع على موقع الجمعية الإلكترونية

الخاصة بالموقع لتقديم مزيد من الخدمات التي تعم بفائدتها على الجميع. علماً بأنه يوجد تعريف وارشادات تفصيلية عن خدمة "المحاسبين أون لاين" للاطلاع عليها لأي قارئ أو مستخدم على موقع الجمعية.

www.kwaaa.com

رسوم أو مستحقات مالية كاشتراك العضوية أو رسوم الدورات التدريبية أو المؤتمرات أو أي أنشطة أخرى يتم اضافتها مستقبلاً وذلك تسهيلاً لمستخدمي الموقع وكذلك أعضاء الجمعية واستغلال القدرات

قامت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (لجنة التطوير) بإنشاء خدمة جديدة على موقع الجمعية الإلكترونية على شبكة الانترنت وهي خدمة "المحاسبين أون لاين" والتي من خلالها يمكن لأي عضو أو مستفيد دفع





جهود مجلس الإدارة

■ مخاطبة رئيس مجلس الأمة بشأن تعيين رئيس جديد لديوان المحاسبة خلفاً للرئيس الحالي وما يتداول من أسماء المرشحين لشغل هذا المنصب يضع مسئولية كبيرة على رئيس مجلس الأمة.

■ مخاطبة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بغرض إنشاء استراحة للأعضاء بحديقة الجمعية.

■ توقيع العقد المعدل لمبنى الجمعية الجدد المزمع إنشائه متضمناً تعديل التصاميم والمواصفات وعدد الأدوار بما يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية للجمعية والقدرات المالية.

■ شاركت الجمعية مع مجموعة من جمعيات النفع العام في البيان الصحفي بعنوان معكم في بناء الكويت التي تطبق القوانين لا الشعارات، الكويت التي تعيد الأمل والتفاؤل في نفوس أبناءها ليكون لهم مستقبل واعد.

■ شاركت الجمعية مع مجموعة من جمعيات النفع العام في بيان التطورات المتناقضة مع مبادئ ودستور دولة الكويت ومع القوانين السارية في البلاد، وذلك للدفاع عن الحريات الدستورية والحقوق القانونية للمواطنين والمقيمين.

مرحباً بأعضائنا الجدد

أولاً: الأعضاء العاملون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	بدر محمد فهد العيسى	٢٠٠٨/٤/٩
٢	نواف عبيد العجمي	٢٠٠٨/٤/٩
٣	عدنان أحمد نايف الخليلي	٢٠٠٨/٤/٩
٤	يوسف محمد موسى الجويسر	٢٠٠٨/٤/٩
٥	حنان رشيد عبد الله الرشيد	٢٠٠٨/٤/٩
٦	حور رياض النسيم	٢٠٠٨/٥/٢٠
٧	نواف حمد عبد الرحمن الضبيان	٢٠٠٨/٥/٢٠
٨	زين سليمان خليف الشمري	٢٠٠٨/٥/٢٠
٩	نواف جديان الرشيد	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٠	طلال ناصر علي مطلق	٢٠٠٨/٥/٢٠
١١	سالم مشعل ذياب المطيري	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٢	سعود زين سعود بوظهير	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٣	محمد سعد عبد الله البوص	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٤	بدر ظاهر حمدان الفضلي	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٥	ساير فهد عايض العازمي	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٦	علي راشد محمد المطيري	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٧	هدى علي ناقل الغريب	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٨	روان سليمان سعود العون	٢٠٠٨/٥/٢٠
١٩	عبد الهادي عادل درويش	٢٠٠٨/٥/٢٠

ثانياً: الأعضاء المنتسبون:

الرقم	الاسم	تاريخ الانتساب
١	أبرار عبد الله الحسينان	٢٠٠٨/٤/٩
٢	محمد صادق عباس المهدي	٢٠٠٨/٥/٢٠
٣	عبد اللطيف خالد عبد اللطيف المعبد	٢٠٠٨/٥/٢٠
٤	فاطمة بكر موسى البكر	٢٠٠٨/٥/٢٠

تهنئة المحاسبون للأعضاء

إلى السفير/ **عبدالله أحمد المنصور**

لتعيينه مندوباً دائماً لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية.



إلى السيد/ **عادل عبدالعزيز الصرعاوي**

بمناسبة انتخابه لعضوية مجلس الأمة.



إلى السيد/ **طلال فهد ثنيان الغانم**

لترقيته إلى وظيفة مساعد المدير العام لشركة
المقاصة الكويتية.